العددالأول– يناير ٢٠٢١– المجلد الخامس

مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية

قسم المحاسبة والمراجعة

قياس أثر تطبيق معايير IFRS في ضوء آليات الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين "دراسة تطبيقية"

د/ مؤمن فرحات السيد محمد[١]

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة– جامعة أسوان

ملخص البحث

الهدف: تَمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في توضيح العلاقات التأثيرية لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS International Financial Reports Standards على جودة الأرباح وزيادة دقة التوقعات للمحللين الماليين.

التصميم والمنهجية: حاولت الدراسة طرح خطة نظرية وعملية بشكل متكامل لقياس أثر معايير IFRS في البيئة المصرية على جودة الأرباح وقد تم بناء تلك الخطة على عدة محاور لخدمة الأهداف، حيث تمثلت تلك المحاور في الإطار النظري والمفاهيمي والإجرائي لمعايير IFRS واستعراض وجهات النظر المؤيدة للتبني الإلزامي والأخرى الرافضة لعملية التبني، ومدى التأثيرات المباشرة لمعايير IFRS والتي تم اختيار حوكمة الشركات والملاءمة القيمية كإحدى أهم الخصائص النوعية للمعلومات كدعائم لعملية التبني الإلزامي لمعايير IFRS في البيئة المصرية ومدى تأثيرها على جودة الأرباح والتي تمثلت في: جودة الاستحقاقات / استمرارية الأرباح /القدرة التنبؤية / تمهيد الدخل.

وقد تم إخضاع تحليل هذه العلاقة من خلال الدراسات التطبيقية، بجانب اختبار معايير **IFRS** على دقة وزيادة القدرة التفسيرية المالية للمحللين الماليين على عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المصرية.

النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العملية والتجريبية حيث تم تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة والإطار النظري بالاستناد إلى حجم العينة من الشركات المساهمة والمقيدة اسهمها في سوق الأوراق المالية من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩ وذلك بواقع (١٦٤) مشاهدة. وأشارت

E.mail: mfarahat653@gmail.com

نتائج الدراسة إلى المساهمة الإيجابية لمعايير IFRS من خلال التأثيرات المباشرة (للملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) في زيادة جودة الأرباح (عدا تمهيد الدخل)، وتحسين دقة توقعات المحللين بجانب انخفاض عدم تماثل المعلومات.

قيود البحث: تتمثل قيود هذه الدراسة في قيد رئيسي يتمثل في قياس أثر تطبيق معايير IFRS من خلال التأثيرات المباشرة (الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) على كلٍ من جودة الأرباح والقدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين، بجانب قيد مكاني يتجسد في إجراء الدراسة التطبيقية على عينة من ٤١ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية، وقيد زماني تجسد في قياس انعكاس معايير IFRS على جودة الأرباح ومؤشراتها، وكذلك القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين خلال الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٩.

تطبيقات عملية: تم إخضاع الدراسة النظرية في هذا البحث إلى دراسة تطبيقية على الشركات والمحللين الماليين بهدف استنتاج الانعكاسات الإيجابية والسلبية لمعايير IFRS على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين.

الأصالة والإضافة: تعد هذه الدراسة من الدراسات العملية والتطبيقية الحديثة في البيئة المصرية خاصة عند قياس أثر تطبيق معايير IFRS (بالاستناد على حوكمة الشركات والملاءمة القيمية) على جودة الأرباح وأداء المحللين الماليين، والتي انتهت إلى أهمية التبني الإلزامي لمعايير IFRS لما لها من آثار إيجابية على جودة الأرباح وتحسين دقة أداء المحللين الماليين.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية IFRS، القدرة التفسيرية للمحللين الماليين، جودة الأرباح، حوكمة الشركات، الملاءمة القيمية.

Measuring the Impact of Applying the Standards (IFRS) in the Light of Governance Mechanisms on the Earnings Quality and the Explanatory Power of Financial Analysts

Abstract

Objective: The main objective of this research is to clarify the influential relationships of International Financial Reporting Standards (IFRS) on earnings quality and to increase the accuracy of expectations for financial analysts.

Design and Methodology: The study tried to present a theoretical and practical plan in an integrated manner to measure the impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) in the Egyptian environment on the earnings quality. This plan was built on several themes to serve the objectives, as those axes were represented in the theoretical, conceptual and procedural framework of IFRS and reviewing the perspectives supporting mandatory adoption and the others rejecting adoption, and IFRS direct effects that corporate governance and value suitability were chosen as one of the most important qualitative characteristics of the information as pillars of the mandatory adoption of IFRS in the Egyptian environment and the extent of their impact on earnings quality, which were represented in: the quality of benefits / continuity of profits / predictive ability / income smoothing.

The analysis of this relationship has been subjected through applied studies, in addition to testing IFRS on the accuracy and increase of the financial explanatory power of financial analysts on a sample of companies listed in the Egyptian stock market.

Findings: The study reached a set of practical and empirical findings, as the relevant previous studies and the theoretical framework were analyzed based on the size of the sample of joint stock companies whose shares were listed in the stock market from 2016 to 2019 by (164) views. The results of the study indicated the positive contribution of IFRS standards through the direct effects (of value suitability and corporate governance) in increasing the quality of profits (except for smoothing income), improving the accuracy of analysts' expectations, as well as reducing the asymmetry of information.

Research limitations: The limitations of this study are represented in a major limitation represented in measuring the impact of applying IFRS through the direct effects (value suitability and corporate governance) on both the earnings quality and the explanatory power of the performance of financial analysts, in addition to a spatial limitation embodied in conducting the applied study on a sample of 41 company listed in the stock market, and a time limitation embodied in measuring the reflection of IFRS on the earnings quality and their indicators and also the explanatory power of the performance of financial analysts during the period from 2016-2019.

Practical applications: The theoretical study in this research was subjected to an applied study on companies and financial analysts with the aim of concluding the positive and negative implications of IFRS on the earnings quality and the explanatory power of the performance of financial analysts.

Originality and Addition: This study is considered one of the recent practical and applied studies in the Egyptian environment, especially when measuring the impact of applying IFRS (based on corporate governance and value suitability) on the earnings quality and the performance of financial analysts, which ended with the importance of mandatory adoption of IFRS because of their positive implications for the earnings quality and improving the accuracy of the performance of financial analysts.

Keywords: International Financial Reports Standards (IFRS), Explanatory Power of Financial Analysts, Earnings Quality, Corporate Governance, Value Suitability.

١- مشكلة البحث

تعد معايير التقارير المالية الدولية IFRS International Financial Reports Standards إحدى أهم الاتجاهات الحديثة في البيئة المحاسبية، والتي لاقت انتباه العديد من الدراسات على المستوى الدولي والمحلي في ظل الانتقادات المصرية تجاه معايير GAAP معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً بما تحمله من انتقادات ساهمت في ارتفاع حدة الانتهاكات تجاه الأرباح من خلال الخيارات والمرونة المحاسبية. ليس هذا فحسب بل إن افتقاد التقارير المالية إلى تطلعات نطاق الإفصاح العادل كان سبباً في انحدار درجات الثقة في المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية، ومن ثم ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى انخفاض ملاءمة القيمة إزاء ذلك، فكان هدف معايير IFRS معالجة القصور المحاسبي والحد من التصرفات الانتهازية لإدارة الأرباح بإصدار حزمة من المعايير المعدلة التي من شأنها تحسين جودة المعلومات المحاسبية بما ينعكس على تجويد قرارات المستثمرين، والحفاظ على حقوق المساهمين، بما يضمن الحفاظ على الثوابت المقبولة لنظرية الوكالة والوصول إلى حدوث الأرباح التي أصبحت هدفاً يحقق الحفاظ على درجات الإفصاح المحاسبي بما يضمن تحقيق كفاءة السوق.

وقد أظهرت العديد من الدراسات مثل Lopes et al, 2010; Zahid and Simga-Mugan, 2019; Wijayana and Gray, 2019 جوانب التبني الإلزامي لمعايير IFRS وما حققه من تحسين في المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية، بينما أظهرت البعض الآخر من الدراسات مثل Singleton-Green, 2015; Santi et al, 2017; Cussatt et al, 2018; انتقادات متعددة كما أظهرت هذه الدراسات أنها لم تحقق الأهداف المنشودة، حيث ما زالت الحقائق مشوهه بالإضافة إلى عدم امتثال التقارير إلى معيار الموضوعية وتضمنها بيانات مضللة للمساهمين وإهدار حقوقهم.

وعرضاً لما سبق وانطلاقا من أهمية الدور المحاسبي لمعايير IFRS تجاه تحسين التقارير والحفاظ على السلوك الأخلاقي للإدارة، فإن الدراسة الحالية تحاول أن ترتكز معايير IFRS على (آليات حوكمة الشركات) والملاءمة القيمية في الحفاظ على جودة الأرباح والحد من الممارسات الانتهازية لمجلس الإدارة، حيث إن معايير IFRS لم تحقق النتائج المنتظرة منها وبالتركيز على آليات ومبادئ حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومات سوف نحد من انتهازية السلوك الأخلاقي لمجلس الإدارة وإمكانية تحسين دقة التوقعات للمحللين الماليين التي تؤثر على قراراتهم عبر انخفاض عدم تماثل المعلومات في ضوء توافر معلومات محاسبية موضوعية وإفصاح عادل لتفسير سلوك أسعار الأسهم.

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلين التاليين:

١- هل توجد علاقة أثر بين معايير IFRS عبر حوكمة الشركات والملاءمة القيمية على جودة الارباح؟

٢- هل توجد علاقة أثر بين معايير IFRS عبر حوكمة الشركات والملاءمة القيمية على القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين من خلال انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات؟

٢- أهداف الدراسة

يتمثل هدف البحث بشكل رئيسي في اختبار تأثير تطبيق معايير IFRS للشركات المصرية على جودة الأرباح عبر حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومات بالإضافة إلى اختبار تأثير تطبيق معايير IFRS للشركات المصرية على القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين بالارتكاز على انخفاض عدم تماثل المعلومات في ضوء جودة الأرباح.

٣- أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من الأبعاد التالية:

١- تطوير عملية إدراك الشركات في البيئة المصرية لأهمية التطبيق الأمثل لمعايير IFRS كبديل للتبني الإلزامي عبر أخذ المبادئ والآليات لحوكمة الشركات التي تضمن حفظ الحقوق والواجبات والالتزامات بين كلٍ من مجلس الإدارة والمساهمين. بالإضافة إلى الحفاظ على الخصائص النوعية للمعلومات والممثلة في الملاءمة القيمية كإحدى أهم الخصائص نحو تفعيل IFRS.

٢- تطوير وتحسين صناعة قرارات المحللين الماليين إذا انخفضت حدة الانتهاكات المحاسبية لمجلس الإدارة والحفاظ على الثوابت والسلوكيات الأخلاقية تجاه قياس الأرباح وعدم خداع المستثمرين وخفض المبالغة في التحفظ المحاسبي، وهذا من شأنه الوصول إلى موضوعية التحليل المالي واستقراء التقارير في ضوء إفصاح عادل يضمن الحفاظ على حقوق المساهمين.

٤- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ومتابعة ومراجعة الدراسات المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث وذلك للوقوف على صياغة ابعاد الاطار والتأصيل النظري، في حين تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بهدف اكتشاف وتفسير طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح ومعايير IFRS وزيادة القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين بالاعتماد على مبادئ وآليات الحوكمة، حيث حاول الباحث جاهداً اعداد دراسة امبريقية مستخدماً أسلوب تحليل المحتوي في فحص تقارير مجلس الإدارة لعينة من الشركات المساهمة للاستدلال على اختبار وتطوير الفروض.

٥- حدود الدراسة

ستعتمد الدراسة البحثية الحالية عند الاختبار وقياس الفروض على ما يلي:

١. التركيز على إحدى الخصائص النوعية للمعلومات (الملاءمة القيمية) باعتبارها مؤشراً يمكن قياسه بالانحدار كما أن له تأثيراً قوياً على جدوى الأرباح واستبعاد باقي الخصائص من القياس.
٢. التركيز على آليات الحوكمة في القياس المحاسبي على جودة الأرباح واستبعاد مبادئ الحوكمة من عملية القياس.
٣. يراعى استبعاد الشركات التي تنتمي لقطاعات الخدمات المالية والبنوك من عينة الدراسة، لما لتلك الشركات من طبيعة خاصة والتي تنتهج ممارسات محاسبية ذات معالجة خاصة، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في بيئة اعداد التقرير ومكوناتها، علاوة على المتطلبات التنظيمية والقانونية واختلافها عن بقية القطاعات في البورصة المصرية، مما يصعب معها القابلية للمقارنة.
٤. يراعى استبعاد قطاع الاتصالات والبترول من عينة البحث لأن ذلك سيكون عائقاً أمام استخدام مؤشر المعدل Jones.

تمثل الدراسة التجريبية سلسلة زمنية تبدأ من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩، وتم اخذ هذه الفترة الزمنية بسبب التعديل الذي طرأ على معايير المحاسبة المصرية أواخر ٢٠١٥ لتتوافق مع معايير اعداد التقارير المالية، كذلك تم اخذ عينة عشوائية من ٤١ شركة صناعية من انشط الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية وتم استبعاد شركات قطاعي الخدمات المالية والبنوك نظراً لطبيعتهما الخاصة، كذلك تم استبعاد الشركات ذات النشاط التجاري (قطاع التجارة) او الخدمي (قطاع الخدمات) حتي يتحقق شرط التجانس بين مفردات العينة، كذلك تم استبعاد الشركات التي لا يتوافر لها بيانات، كذلك الشركات التي أدرجت خلال فترة الدراسة.

٦- فروض الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة واتساقا مع الأهداف فإنه يمكن اشتقاق وتطوير الفروض التالية:

الفرض الأول الرئيسي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS وجودة الأرباح.. ويتفرع عنه الفرضيات التالية:

ف١: لا توجد علاقة بين معايير IFRS (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وجودة الاستحقاقات.

ف٢: لا توجد علاقة بين معايير IFRS (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) واستمرارية الأرباح.

ف٣: لا توجد علاقة بين معايير IFRS (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) والقدرة التنبؤية.

ف٤: لا توجد علاقة بين معايير IFRS (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وتمهيد الدخل.

الفرض الثاني الرئيسي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير IFRS (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) والقدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين.

٧- خطة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها واختباراً لفروضها يمكن تقسيم الدراسة إلى الاقسام التالية:

القسم الأول: حيث يتعرض تحليل العلاقة بين معايير IFRS وجودة الأرباح.

القسم الثاني: يتضمن انعكاسات حوكمة الشركات ومعايير IFRS في تحسين جودة الأرباح (شواهد وادلة تجريبية).

القسم الثالث: تضمن دلالات الكشف عن السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات ومعايير IFRS، حيث يستهدف هذا القسم اتاحة التأصيل النظري لإدارة الأرباح والسلوك الانتهازي من خلال دعم استنتاجات الباحث فيما يتعلق بمشكلات إدارة الأرباح في القوائم المالية في ضوء عدم الامتثال لمعايير IFRS وحوكمة الشركات والتي تساهم بدورها في تحسين جودة الأرباح، مما جعلها تشكل اسهاماً في إمكانية قياس العلاقة بين جودة الأرباح ومعايير IFRS في ظل اسقاط حوكمة الشركات كمتغير منظم، لذا كان لزاماً ان يتم قياس التأثيرات المباشرة لآليات الحوكمة ومعايير IFRS على جودة الأرباح، ولتطوير فروض الدراسة، فقد ساهم القسم الأول، والثاني، والثالث في عملية اشتقاق وتطوير الفرض الأول بفروعه.

القسم الرابع: كان الهدف من هذا القسم هو تفسير العلاقة بين معايير IFRS ودقة المحللين الماليين، حيث استهدف هذا القسم أثر تطبيق ممارسات IFRS في خفض عدم تماثل المعلومات، وهو ما ساهم في اشتقاق وتطوير الفرض الثاني بفرعيه.

٨- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض البحثية وتطويرها

تم تصنيف الدراسات السابقة إلى عدة محاور لها ارتباط وثيق بمتغيرات الدراسة الحالية تمهيداً لاجتهاد تطوير فرضياتها وإمكانية تقديم مقترحات تساهم في الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتمثلت هذه المحاور في:

٨-١ الدراسات السابقة عن التأثيرات المباشرة لمعايير IFRS على جودة الأرباح

دراسة Xu et al, 2013

استهدفت الدراسة (تحليل العلاقة بين دقة أداء المحللين الماليين وإدارة الأرباح بالاعتماد على تحليل سلوك محاسبة الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية. اعتمدت الدراسة على عينة مختارة من ٢٥٤١ شركة، حيث اعتمدت في قياسها المحاسبي بالتقارير المالية على مؤشر Jones المعدل كمقياس شائع الاستخدام لقياس سلوك أداء إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أسلوب الانحدار المتعدد في ظل اتباعها منهج تجريبي. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج: أن دقة أداء المحللين تتأثر بالملاءمة القيمية للمعلومات ودرجة الموثوقية، وأن المحللين الماليين أقل متابعة للشركات التي يكون لها نطاق إفصاح محاسبي أقل لا يمكنهم من القدرة على التحليل الفني الكامل مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر التنبؤ لديهم.

دراسة Petaibanlue et al, 2015

حاولت هذه الدراسة قياس تأثير معايير التقارير المالية للمعايير الدولية IFRS على أداء المحللين الماليين في عدد ٩٧٥ عينة من ١١٤ دولة. واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الاستقصاء كمقياس لدقة توقعات المحللين الماليين. وانتهت إلى النتائج التالية: أن التبني الإلزامي لمعايير IFRS يحقق درجات عالية من الدقة لأداء المحللين الماليين، بالإضافة إلى ان اعتماد الشركات على معايير IFRS يحقق تماثل في المعلومات ويحد من مخاطر عدم تماثلها، كذلك خفض مخاطر التنبؤ بأسعار الأسهم.

دراسة Capkun et al, 2016

حاولت هذه الدراسة قياس أثر تطبيق معايير إعداد التقارير الدولية على إدارة الأرباح ومدى انعكاساتها على جودة التقارير المالية، واعتمدت على أسلوب ارتباط سبيرمان والانحدار البسيط. وتوصلت إلى عدة نتائج: أن معظم الدول التابعة للاتحاد الأوروبي والتي تبنت تطبيق معايير IFRS لديها القدرة على إجراء المقارنات بين التقارير المالية في الشركات المثيلة، ومن ثم زيادة القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين، كما أن الاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية يتيح استخدام القيمة العادلة للموجودات مما كان له الأثر في التأثير على وضعية التقدير وزيادة التلاعب في إدارة الأرباح وزيادة الممارسات غير المشروعة، وخاصة المعيار (٣٦) الدولي، و (٣٨) المرتبط بالموجودات غير الملموسة.

دراسة Hutira, 2016

استطاعت هذه الدراسة تقييم الاتجاهات الحديثة المؤثرة في دقة توقعات المحللين الماليين، ومن ضمن الإسهامات الحديثة لهذه الدراسة تركيزها على العلاقة بين (الصناعة ودقة التنبؤات للمحللين

الماليين)، اعتمادا على الخطأ المتوقع لحساب الفرق بين الأرباح المحققة والمقدرة، بجانب خطأ التنبأ المطلق (AFE)، والانحدار البسيط. وتوصلت إلى عدة نتائج: أن الشركات الصناعية الكبرى عند إجراء تحليل محاسبي لا يستلزم الحصول على معلومات شاملة لموضوعية الدقة والتنبؤ بالإضافة إلى كفاية الإفصاح المحاسبي، في حين ان أخطاء التنبؤ تنتج من تجاهل المحللين الماليين للأزمات المالية للشركات والتركيز على الأرباح الحالية دون تحديد أبعاد النظرة المستقبلية للشركات.

دراسة Irani and Oesch, 2016

استهدفت هذه الدراسة تقييم أداء المحللين الماليين تجاه الشركات التي أعدت التقارير المالية لها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وقد اعتمدت على أسلوب الانحدار البسيط وطريقة المربعات الصغرى ومعامل ارتباط بيرسون. وقد توصلت الدراسة إلى: ان الالتزام في تبني المعايير IFRS يُخفض مخاطر دقة التوقعات ويساعد في ترشيد القرارات ايضاً تلعب حوكمة الشركات دوراً في إحداث توازن بين سلوك إدارة الأرباح ومجلس الإدارة عبر التقارير المنشورة وفقاً لمعايير IFRS، في حين إمكانية وجود ممارسات انتهازية لإدارة الأرباح إذا أعدت التقارير المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP، لأنها تركز على مبدأ التكلفة التاريخية باعتباره ركناً أساسياً في النظرية المحاسبية.

دراسة Ghani et al, 2017

استهدفت هذه الدراسة تأثير معايير IFRS على جودة التقارير المالية في أندونيسيا، حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار ومعامل استجابة الأرباح (ERS) على عينة من ١٨٠ تقديراً من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية على ٣٦ شركة على مدى زمني قدر بحوالي ٥ سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٥ وتوصلت إلى عدة نتائج منها: ان التحفظ المحاسبي غير المشروط له تأثير على إدارة الأرباح إيجابياً، بالإضافة إلى ان معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS لها تأثير فعال في تحسين القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين، كذلك ان معايير إعداد التقارير المالية ساهمت في الحد من التلاعب في الأرباح لكونها تعطي نطاقاً معقولاً من الإفصاح المحاسبي.

دراسة الهلالي، ٢٠١٨

استهدفت هذه الدراسة قياس مدى ملاءمة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في البيئة المصرية، وقد اعتمدت الدراسة على ستة مؤشرات (العرض / التعبير الصادق / القابلية للمقارنة / كفاية الإفصاح المحاسبي / التوقيت المناسب / إدارة الربحية) لملاءمة التطبيق، واعتمدت على أسلوب الاستقصاء من عينة مكونة من ١٥٠ من المديرين الماليين والمحللين الماليين والمراجعين الخارجيين. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم توفر كلٍ من العرض الواضح والتعبير الصادق في التقارير

المالية لمخرجات IFRS، في حين تم قبول باقي الفروض، وأن البيئة المصرية لم تتبن كافة المعايير الدولية كاملة وزيادة في الاهتمام بعد عام ٢٠٠٦ إلا أنه تم في ٢٠١٦ تبني باقي المعايير الدولية IFRS، في حين يواجه المحاسبون في البيئة المصرية تعقيدات في تفسيرات هذه المعايير يؤدي إلى عدم كفاية الإفصاح المحاسبي.

دراسة Oladele et al, 2018

قدمت هذه الدراسة تحليلاً لقياس مدى أهمية تطبيق معايير IFRS على جودة التقارير في نيجيريا وأثر ذلك على أداء السماسرة ونطاق الإفصاح المحاسبي. حاولت الدراسة قياس التغيرات على الأرباح وصافي القيمة الدفترية للأسهم للشركات التي اعتمدت على إعداد التقارير المالية لها وفقاً لمعايير IFRS ومدى ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت على أسلوب الاستقصاء على عينة مكونة من ١٢١ محلل مالي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن تطبيق معايير IFRS يعزز القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وتسهم في رفع جودة المحتوى المعلوماتي، كذلك انخفاض عدم تماثل المعلومات في التقارير المالية، في أن المحللين الماليين ذوي الخبرة المالية لأكثر من ١٠ سنوات كان لديهم قناعة بأن التقارير المالية المعدة وفقاً لمتطلبات IFRS تحقق لهم مصداقية في التحليل المحاسبي وتمكنهم من تقديم توقعات معقولة للمستثمرين وقدر ذلك بحوالي ٧٦% من حجم عينة المختارة، في حين أن هناك نسبة ١٥% ترى أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير IFRS ليست لديها قيمة مضافة للتقارير المالية وأن التحليل المحاسبي لن يتغير قبل تطبيق المعايير وبعدها.

دراسة Gupta and Pandey, 2019

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة التقارير المالية في الهند والتي استطاعت تضمين هذه المعايير بصورة تدريجية، كما حاولت الدراسة قياس العلاقة بين التقارير المعدة وفقاً لمقاييس التقارير الدولية IFRS والمعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها (GAAP)، اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى في إطار نظري وصفي دون استخدام مقاييس إحصائية. واوصت الدراسة بما يلي: أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الهند أدى إلى سهولة إجراء المقارنات في الشركات المثيلة والمقيدة في سوق الأوراق المالية. وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، كما أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير IFRS تستطيع قياس الأرباح المحاسبية بصورة أكثر موضوعية عن تلك المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP.

دراسة Krishnan and Zhang, 2019

ترى هذه الدراسة أن التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ساهم إلى حد كبير في الحد من الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح، واستطاعت قياس الأرباح المحققة للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية المعدة وفقاً لمعايير IFRS، والأخرى المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP، حيث اعتمدت هذه الدراسة على معامل ارتباط بيرسون لقياس جودة الاستحقاقات في ضوء مقياس DECHW 2002. وتوصلت إلى أن إدارة الأرباح في (فرنسا / المملكة المتحدة / استراليا) التي طبقت معايير IFRS لم تتأثر الأرباح فيها بالانخفاض، بالإضافة إلى معدل العائد على الاصول.

دراسة Zahid and Simga-Mugan, 2019

حاولت هذه الدراسة قياس أثر تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS للمشروعات المتوسطة والصغيرة، واختبرت هذه الدراسة العوامل التي تساهم في زيادة التبني لمعايير IFRS والتي منها درجة ثقافة الدولة وتأثيرها على زيادة نطاق الإفصاح المحاسبي وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، بالاعتماد على نماذج الانحدار اللوجستي الثنائي والترتيبي على مجموعة بيانات ١٣٥ شركة خلال الفترة (٢٠١٥-١٩٩٥)، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: اختلاف درجات تطبيق معايير IFRS ما بين (التبني الكامل للمعايير كما هي / تطبيقها فقط على الشركات متعددة الجنسيات / التبني الجزئي للمعايير تمهيداً لتطبيقها بشكل متكامل لاحقاً، ايضاً هناك دول لم تلتزم بتطبيق معايير IFRS مثل اليابان وروسيا حتى كتابة هذه الدراسة البحثية للمؤلفين، أخيراً التشريعات التي تصدرها الدول بغرض حماية المستثمرين تؤثر إيجابياً في زيادة تبني معايير IFRS.

دراسة Wijayana and Gray, 2019

استطاعت هذه الدراسة قياس تأثير معايير IFRS على جودة الأرباح في آسيا، وهل حدث انخفاض وارتفاع للأرباح في ظل التبني الإلزامي للمعايير الدولية IFRS، GAAP خاصة في الصين / اليابان / ماليزيا، واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الانحدار البسيط وطريقة المربعات الصغرى ونموذج Jones المعدل لقياس الاستحقاقات غير المشروطة. وتوصلت إلى عدة نتائج منها: ان إدارة الأرباح تتعرض للمخاطر المحاسبية الناتجة من محاسبة الاستحقاقات وتطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية على إدارة الأرباح، والتي تعد آلية للحكم على مدى صدق التدفقات النقدية الحالية وتمثلها الاستحقاقات، كذلك تتأثر جودة المعلومات المحاسبية ودرجة التماثل لمدى إلزامية التطبيق لمعايير المحاسبة المالية الدولية IFRS بعلاقة طردية، ايضاً سلوك إدارة الأرباح وجودة التقارير تساهم في زيادة دقة التوقعات للأرباح المستقبلية وخفض المخاطر المحاسبية.

تقييم الدراسات السابقة واشتقاق وتطوير الفروض:

١. معظم الدراسات التي تناولت معايير التقارير المالية الدولية IFRS أظهرت وجود تباين في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

٢. أظهرت معظم الدراسات السابقة أن جودة الأرباح لم تتأثر بالتبني الإلزامي لمعايير وتطبيق IFRS ويتضح ذلك من خلال دراسة Zahid and Simga-Mugan, (2019).

٣. هناك اتفاق بين معظم الدراسات التي ترى أن عملية التبني الإلزامي يجب أن تتم على مراحل حتى يقبلها الممارسون الأكاديميون، بالإضافة إلى أن فهم معايير IFRS يحتاج وجود ثقافات، حيث إن فرنسا وألمانيا/إنجلترا أشارت إلى أن جودة الأرباح تأثرت بالانخفاض عند تطبيق معايير IFRS. واستمرت في تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP لاعتمادها على مبدأ التكلفة التاريخية.

٤. أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS تحقق موضوعية في المقياس المحاسبي للموجودات لاعتمادها على المعيار الدولي رقم (١٣) الخاص بالقيمة العادلة للموجودات وهو ما أكدته دراسة: Oladele et al., (2018)

٥. أرجعت الدراسات السابقة التي توصلت لعدم وجود علاقة بين معايير التقارير الدولية IFRS وتماثل المعلومات المحاسبية ضعف هذه العلاقة لعدم كفاية الإفصاح المحاسبي الكافي، مما يعني أن جودة الأرباح سوف تنخفض وستزيد الممارسات المحاسبية غير المشروعة، ومن ثم تنخفض جودة التقارير المالية المنشورة.

٦. هناك دراسات أوصت بضرورة التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وأنها تعطي مصداقية عند قياس الأرباح الحالية باستخدام الاستحقاقات الاختبارية والتدفقات النقدية ومعدل العائد على الموجودات.

٧. أصلت الدراسات السابقة أهمية تبني معايير التقارير المالية الدولية بشرط توافقها مع التشريعات ذات الصلة بالشركات وأسواق المال، على أن تدعهما حوكمة الشركات بغرض حماية حقوق المساهمين ومستخدمي التقارير المالية.

٨. إن القاسم المشترك بين كل الدراسات السابقة هو معايير التقارير المالية الدولية IFRS وعلاقتها بجودة الأرباح المحاسبية رغم تنوع البيئات والثقافات.

٩. أن هناك قصوراً شديداً في دور معايير التقارير المالية الدولية IFRS تجاه جودة الأرباح والأداء المالي ودرجة الإلزام نتيجة ضعف التشريعات الملتزمة بجانب أن تلك التشريعات تتناقض مع تلك المعايير الدولية IFRS.

١٠. ركزت معظم الدراسات السابقة على اختيار العلاقة بين التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية وإدارة الأرباح وقياسها عن طريق الاستحقاقات الاختيارية المقررة عن طريق مقياس Jones المعدل ١٩٩٥، في حين ركزت معظم الدراسات على الأداء المالي معبراً عنه بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية مستخدمة في المنهجية نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي أوضح إيجابية العلاقة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح.
١١. هناك اتفاق في الدراسات السابقة على أن جودة الأرباح يمكن الحكم عليها بنموذج الاستحقاقات الموجبة والسالبة وتغليب التحفظ المحاسبي بالاعتماد على مؤشر Jones، ويلاحظ أن هناك اتفاق على هذا المؤشر من الباحثين والأكاديميين، ولكن التساؤل هل يكفي للحكم على جودة الأرباح دون وضع انعكاسات مؤشرات معايير التقارير المالية الدولية السابق الإشارة إليها؟

ترى الدراسة أن كافة الدراسات ذات الصلة لديها قصور في قياس مؤشرات معايير IFRS كمقاييس إضافية لمقياس Jones المعدل، وهو ما تستوضحه الدراسة البحثية واستناداً لما سبق تتضح الفجوة البحثية التي يحاول البحث الحالي تغطيتها من خلال الاستقصاء والإجابة على التساؤلات المطروحة وهي:

- ما مدى انعكاسات مؤشرات معايير التقارير المالية الدولية IFRS: (حوكمة الشركات/الخصائص النوعية للمعلومات/جودة التقارير/درجة القيم الثقافية) على جودة الأرباح.
- ما طبيعة تأثير هذه المتغيرات؟ هل سيكون لها تأثير أساسي يعمل بشكل مستقل أو إجمالي على جودة الأرباح؟ أم سيكون لها تأثير وسيط ومرتقب عليها؟
- هل توجد علاقة بين المؤشرات المقننة لمعايير IFRS على تحسين القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين والأداء المالي؟

حيث تم تشكيل لجنة مراجعة معايير المحاسبة المصرية لتنقيح بعض معايير المحاسبة المصرية بما يتطابق والإلزامية معيار IFRS، وصدر قرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي في ٧ ابريل ٢٠١٩.

ويبقى التساؤل: هل التعديل يعد مرحلة لعملية تبني معايير التقارير المالية IFRS لا سيما وأن المعايير السابقة لها معايير دولية؟ وهل سينعكس هذا التعديل وفقاً للقرار السابق على تحسين المحتوى المعلوماتي لجودة التقارير المالية المنشورة بما يدعم دقة التوقعات والقدرة التفسيرية؟

٨-٢ تحليل العلاقة بين معايير IFRS وجودة الأرباح (اشتقاق الفرض الأول)

أصبحت قضية تبني معايير IFRS محل جدال بين الدراسات البحثية والأكاديمية والشركات في مختلف دول العالم ما بين مؤيد ومعارض وازدادت درجة التحفظ في التطبيق بالكامل، بيد أن بعض الدول أعطت الضوء بالتبني الجزئي لتطبيقها والآخر مثلها وفقاً للتبني الكامل، ولا شك أن معايير IFRS تحمل في طياتها الإيجابيات والسلبيات، ومنذ عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ صدر القرار الإلزامي من الإتحاد الأوروبي نحو إلزام كافة الشركات بالتبني الإلزامي لتلك المعايير وتوفيق الإفصاح المحاسبية والتحول من معايير المحاسبة المتعارف عنها GAAP إلى معايير IFRS لكن اليابان وألمانيا وأمريكا لم تتسرع في عملية التبني اعتقادا منها أن معايير IFRS ما زالت تحتاج إلى إعادة تقييم تجربتها وضخامة حدوث انخفاض في جودة التقارير المالية، بينما اكد القانون SOX في القسم (٤٠٤) على التبني الالزامي لمعايير IFRS سوف يُمكن من خفض ومحو آثار الممارسات المحاسبية الخاطئة لإدارة الأرباح والتي أصبحت تترك آثار سلبية على (سيولة الأسهم) وهو ما يحدث في البيئة المصرية.

والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل يتأثر سلوك إدارة الأرباح بمعايير IFRS والحد من المنظور الانتهازي (Opportunistic) لأغراض رفع المكافآت والحوافز هذا بجانب التأثير على أسعار الأسهم ومن ثم إحداث عملية تضليل للمستثمرين؟

تحاول الدراسة الإجابة على هذا السؤال لغرض تطوير فرضها الأول:

حيث إن عملية تبني معايير IFRS سيكفل لها الأثر في خفض درجة المرونة في تطبيق المعايير، مما يسمح له بالحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية ويشار في هذا السياق إلى أن عملية التبني يمكنها المساهمة في رفع جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، بالإضافة إلى خفض درجة التغير والاختلاف في القوائم المالية وسهولة المقارنة، مما يسمح بتعزيز دقة التنبؤات ومن ثم رفع كفاءة سوق الأسهم.

٨-٣ التأثيرات المباشرة والوسيطة لمعايير IFRS على جودة الأرباح

اتفقت معظم الدراسات Lopes et al., (2010); Kim and Qi, (2010); Young, (2014); Abaoub and Nouri, (2015) على أن معايير IFRS واجهت العديد من الانتقادات منها ما هو متعارض مع مبدأ التكلفة التاريخية عند قياس الموجودات حيث المعيار (IFRS 13) والمرتبطة بالقيمة العادلة.

وقد أشارت دراسة Lopes et al., (2010) إلى أن التبني الإلزامي لمعايير IFRS لم يحقق المستهدف منه في تحسين جودة الأرباح، بينما الثبات على معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP

يعد نسقاً أفضل نحو التحسين في جودة الأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية خاصة في دول الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٥. ويرى الباحث أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS ما زالت في حاجة إلى تطوير مثل إضافة عملية التبني الإلزامي لها في الدول.

إيماناً من هذا الدور فإن الدراسة الحالية تركز على أهمية التناغم بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بما يضمن الحد من سلبيات IFRS ومن ثم تحسين المستوى الاختباري للمعلومات المنشورة من خلال الآتي:

١. تساعد الخصائص النوعية للمعلومات في زيادة جودة المعلومات المحاسبية عند تكاملها مع معايير IFRS، إذ تساعد في الحد من إبطاء التقارير ومن ثم خفض فجوة التوقعات من متطلبات المستثمرين (مستخدمي التقارير) ومجلس الإدارة.
٢. تمثل الخصائص النوعية للمعلومات إطاراً مكملاً لزيادة نطاق الإفصاح المحاسبي الكافي، ومن ثم خفض عدم تماثل المعلومات وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية بالتركيز على خاصتي الملاءمة والتعبير الصادق لدعم المقارنة مع الشركات المماثلة.
٣. تساهم الخصائص النوعية للمعلومات كإطار مكمل للمعايير الدولية IFRS في دعم وقبول هذه المعايير وخفض درجة مخاطر الثقة في التقارير المالية.
٤. تدعم الخصائص النوعية للمعلومات كإطار مكمل للمعايير الدولية درجات المقارنة والقابلية للفهم لدى المستخدمين الخارجيين.
٥. الخصائص النوعية للمعلومات تساعد في عملية خفض درجة التناقضات والتعارض في المعايير وهذا يساهم في تقريب التوحد المحاسبي على المستوى الدولي.

واتساقا مع درجة المنافع التي تقدمها الخصائص النوعية للمعلومات كإطار مكمل للمعايير الدولية IFRS نحو كبح جماح إدارة الأرباح تجاه الممارسات المحاسبية غير المشروعة باعتبارها لها تأثير على الأسواق المالية، وهو ما أكدته دراسة Kim and Qi (2010) على عينة مختارة من ٢٨٠٠ شركة من سوق الأوراق المالية الأمريكية لقياس تأثير جودة الأرباح وعوائد الأسهم، وانتهت الدراسة بوجود علاقة إيجابية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

واستندت دراسة Oladele et al., (2018) على أن الخصائص النوعية للمعلومات لها دور في تحسين المحتوى الاختباري وتعزيز القيمة الملائمة للمعلومات ذات الصلة بالتقارير المعدة وفقاً لمعايير IFRS، هذا بجانب خلو المعلومات المحاسبية بالتقارير من (التميز) وقابليتها للموضوعية في القياس والمقارنة.

وتري الدراسة أن جودة الأرباح لها دور إيجابي وتأثير في قرارات المستثمرين بشرط أن تكون المعلومات خاضعة للخصائص النوعية للمعلومات في ضوء إعدادها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS. كما أن نجاح أي شركة ينعكس على المحتوى الاختباري للمعلومات الذي تعد دالة في نطاق الإفصاح المحاسبي ومدى جودته، ويمكن ذلك المحللين الماليين (Analysts Coverage) من ممارسة دور الرقابة على التقارير المالية الدولية IFRS، والمعدة وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات. حيث إن ممارسة الدور الرقابي سوف يحد من ممارسة إدارة الأرباح التصرفات الانتهازية وهو ما أكدته دراسة Young, (2014) من أن المتابعة المستمرة للتقارير المنشورة يعكس الأداء المحاسبي بصورته المشروعة / غير المشروعة للمحللين الماليين، وهو ما يعد حافزاً للإدارة على خفض تلك الممارسات الانتهازية والاتجاه نحو الحرص الشديد تجاه توافر الخصائص النوعية للمعلومات والتقارير الخاصة بها، وأيدت ذلك الاتجاه دراسة Abaoub and Nouri, (2015) والتي أكدت أن منظمات الأعمال يكون لديها الاستعداد نحو تحسين جودة التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير IFRS والخصائص النوعية للمعلومات لضمان تعزيز القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين، وأن ذلك يساهم في ممارسة دور الرقابة الفعالة على الممارسات المحاسبية بما يسمح بالحد من ممارسة الانتهازية والاتجاه نحو جودة الأرباح.

وأكدت دراسة Islam et al, (2010) أن جودة الأرباح تتأثر بخاصة الملاءمة للمعلومات المحاسبية المنشورة وفقاً لمتطلبات التقارير المالية الدولية IFRS.

وأن ذلك سوف يساهم في خفض مستويات التحفظ المحاسبي وذلك من خلال دراسة مقارنة على الشركات الأمريكية.

واتفقت دراسة Raharjo and Monica, (2018) في هذا السياق على أن الخصائص النوعية للمعلومات كإطار مكمل للمعايير الدولية IFRS قد ساهمت بشكل كبير في تحقيق الموضوعية في الشركات الأندونيسية، لأنها ساهمت في التمسك بالقيمة العادلة مما يساهم في تقديم معلومات مناسبة للمستثمرين ومن ثم تساعد في ترشيد القرارات لأنها ستكون ذات دلالة على جودة الأرباح، ليس هذا فحسب بل إنها تظهر الأرباح والخسائر غير المحققة. مما يزيد من ارتفاع الثقة في جودة المعلومات المحاسبية. وقد استخدمت الدراسة عينة من الشركات ٣٩٤ في الفترة من (٢٠٠٦/٢٠١٦). وقد توصلت إلى أن تطبيق معايير IFRS له علاقة إيجابية على الإفصاح المحاسبي.

كما أنه يساهم في خفض فجوة التوقعات ومن ثم تقاس الاستحقاقات الاختيارية/غير الاختيارية. ويتفق الباحث مع ذلك حيث إن القدرة التنبؤية للأرباح Earnings Predictability تعد مقياساً ملائماً

لجودة الأرباح نحو التنبؤ بالأرباح المستهدفة في ضوء الأرباح الفعلية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS. ونستطيع القول: إنه يمكن قياس القدرة التنبؤية بالأرباح من خلال معادلة الانحدار التالية وفقاً لدراسة حسين، (٢٠١٣).

$$\Pr edi,t = 6\left(\sum i,t\right)$$

القيم الأدنى لانحراف القيم يستدل منها على ارتفاع عملية التنبؤ، ومن ثم زيادة جودة الأرباح المحاسبية. واختلفت دراسة Elbannan, (2011): حول المزايا التي يمكن أن تقدمها معايير التقارير المالية الدولية على تحسين جودة الأرباح، وهو ما توصلت إليه الدراسة في البيئة المصرية على عينة من ١٥٣ شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية إذ توصلت إلى أنه لا توجد دلائل على تحسين جودة الأرباح للقوائم المالية المتوافقة. مع معايير المالية الدولية IFRS، ونرى أن الدراسة السابقة امتثلت إلى معايير ما قبل (٢٠١٥/٢٠١٩)، حيث إن عملية تبني معايير IFRS وتوافقها مع معايير المحاسبة المصرية كانت محاولة التطبيق فيها عام ٢٠١٦، ومن ثم فإن التقارير التي اعتمدت عليها الدراسة كانت مصحوبة نحو معايير محاسبة النظرية غير متوافقة مع معايير IFRS آنذاك. ساهمت الخصائص النوعية للمعلومات كإطار مكمل لمعايير IFRS في الحد من ظاهرة إدارة الأرباح أحد السمات الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات التوقيت الملائم، حيث إن ذلك يضفي مزيداً من الموضوعية على التقارير المعدة وفقاً لمعايير IFRS ومن ثم تكون ملائمة لاتخاذ القرارات في التوقيت الملائم، مما يحد من ظاهرة إبطاء التقارير التي أصبحت ظاهرة تستدعي الدراسة ومؤشراً على التلاعب عن طريق إدارة الأرباح، ويرى أن ظاهرة إبطاء التقارير لها علاقة بالممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح لأنها تؤدي إلى انتشار ظاهرة دعم تماثل المعلومات) ويتضح ذلك من الشكل التالي رقم (١):

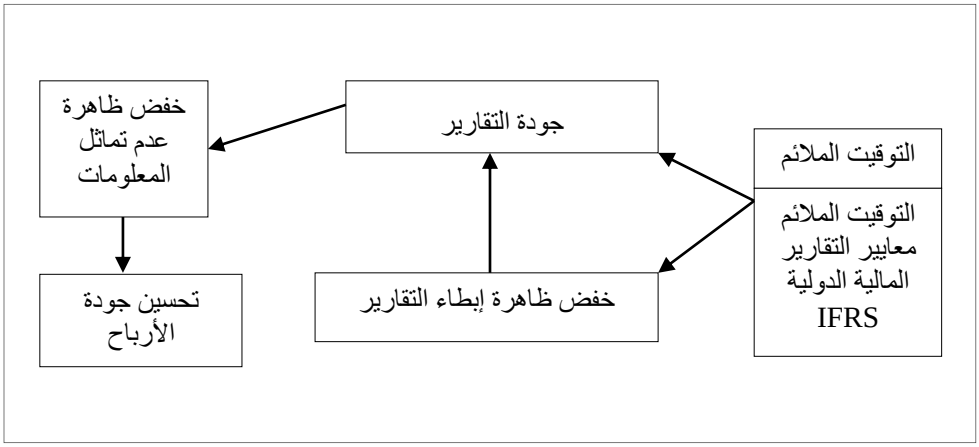

شكل١: تأثيرات ظاهرة عدم تماثل المعلومات على جودة الارباح

(المصدر: الباحث)

ويتضح من الشكل السابق عدة اعتبارات منها:

١. أن الخصائص النوعية للمعلومات كإطار مكمل لمعايير IFRS من خلال خاصية التوقيت المناسب يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، ومن ثم ترشيد القرارات الاستثمارية. حيث إن القرار يرتبط بالتوقيت الملائم خاصة في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى انخفاض عمليات تمهيد الدخل.

٢. يساعد التوقيت الملائم في خفض مخاطر إبطاء التقارير مما يعتبره البعض محدوداً رقابياً على الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح وهو ما اتفقت عليه دراسات كل من:عبد الفتاح، (٢٠٠٧) ;Asthana, (2014) ;البـاز، (٢٠١٢); يـونس، (٢٠١١) ، عبـد الحميـد، (٢٠٠٧)، ريشـو، (٢٠١٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الخصائص النوعية للمعلومات الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية IFRS في عامي ١٩٨٠/١٩٧٨ بالإضافة إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومحاولة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام ٢٠١٠ جاءت متوافقة مع التعديلات الصادرة بأحكام معايير المحاسبة المصرية برقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ للقرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥.

حيث تضمن القرار في مادته الثانية ما يلي:

(يستبدل بالمعايير أرقام (١) عرض القوائم المالية، (٤) قائمة التدفقات النقدية و (٢٥) الأدوات المالية، (٣٤) الاستثمار العقاري (٣٨) مزايا العاملين، (٤٠) الأدوات المالية، الإفصاحات (٤٢) القوائم المالية الجمعية من معايير المحاسبة المصرية المشار إليها المعايير المرافقة بهذا القرار).

وباستقراء ما جاء بالمعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩ بشأن عرض القوائم المالية ومدى اتساقه مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

Qualitative characteristics of Accounting Information

ويتضح ذلك في الفقرات للتأكيد على العرض العادل والقابلية للمقارنة وهو ما يتفق فيما ورد مع المعيار (IFRS 1)، راجع في ذلك الوقائع المصرية، (٢٠١٩).

وتعد الخصائص النوعية للمعلومات كإطار مكمل لمعايير التقارير المالية الدولية كمقاييس اعتبارية عند الحكم على جودة التقارير وهو ما وضحته دراسة حسين، (٢٠١٥) ومنها:

القابلية للفهم understandability

حيث تشترط أن تقدم المعلومات المحاسبية بصورة يسهل عليها الاستيفاء الفكري والمعرفي لمستخدمي التقارير المالية المنشورة وألا يغلب على المعلومات عدم الإيضاح والتعقيدات التي قد تعوق درجات الاستيعاب، وأن تتجه نحو البساطة والسهولة في العرض المباشر للبنود المحاسبية، كما يراعي تطبيق مبادئ الأهمية النسبية وامتثالها لمبدأ الشمولية.

الملاءمة Relevance

قدم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB توضيح لها بأنها تلك المعلومات التي لها المقدرة في تغيير قرارات المستثمرين في ضوء وجود تعزيزات من التنبؤات سابقة، حيث يرى أن الملاءمة لها ارتباط فكري ووضعي بوجود تابعين لها هما (القيمة التنبؤية Predictive value) و(القيمة التأكيدية Confirmatory value). والقيمة التنبؤية هي نتائج الحدث خلال الفترة زمنية مقدارها (ن) مثل الدخل المستهدف والتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية المستهدفة بالاعتماد على مقادير الفترة الحالية، بينما تشير القيمة التأكيدية إلى قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة مستخدميها في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، بجانب القدرة على إدخال تطوير فكري لزيادة الدقة في التوقعات بالمستقبل.

القابلية للمقارنة Comparability

يقصد بالقابلية مدى تماثل المدة الزمنية أو الشركات التي تعمل في نفس القطاع، ومن ثم سهولة إجراء مقارنات تمكن مستخدمي التقارير المالية من الملاحظة، تجاه المفردات المحاسبية تمهيداً لاتخاذ قرار يتسم بالرشد، ويراعي في هذا الشأن وجود الالتزام بمبدأ الثبات المحاسبي في السياسات المحاسبية لسهولة المقارنة بجانب ثبات طريقة العرض.

القابلية للتحقيق Verifiability

وتعني مدى التحقق من صدق النتائج بنفس المقاييس وعدة ثباتها أو اختلافها أي وجود درجة من الاتفاق الفكري في استخدام نفس الطرق لأغراض القياس والانتهاء لمخرجات معبرة تعبيراً صادقاً وتكون بعيدة عن التحيزات الانتهازية.

التوقيت المناسب Timing

يعد الوقت عاملاً هاماً ومؤثراً في اتخاذ القرار الرشيد بشرط أن تكون المعلومات متاحة في توقيت ملائم يضمن للمستخدمين الأمثلة والرشد للرأي مدى استدعت الضرورة لابد رأي أو اتخاذ قرار يترتب عليه مجموعة من المنافع.

التمثيل الصادق Faithful representation

تري الدراسة ان تعبر المعلومات المحاسبية بصدق وشفافية كاملين عن كافة المعاملات والأحداث بالتقارير المالية، وأن تمثلها تمثيلاً صادقاً بعيداً عن الأخطاء المقصودة وغير المقصودة والمتحيزة، بحيث تسهل معرفتها وفهمها والثقة في كافة البنود المحاسبية حتى يمكن أن تُعد حيادية. وألا تتسم بعدم التعارض مع بعضها البعض عند إجراء دراسات تحليلية عليها أو تخدم طرفاً على حساب الآخر، وهو ما يُحدث في التلاعب في إدارة الأرباح في مجلس الإدارة الذي يطمح إلى زيادة الحوافز والمكافآت، فيكون هناك مبالغة عند قياس الربح ويتضمن هذا كل من المحللين الماليين والمستثمرين، حيث توضح مدى توافر درجات الشمول والتوازن الصادق في نقل الممارسات المحاسبية بصورة مكتملة الأبعاد دون وجود أخطاء متعمدة أو تضليل متخذي القرارات الاستثمارية ومن ثم تنتفي عنها صفة الملاءمة والصدق في التعبير، كما أن توافر خاصيتي (الملائمة/التمثيل الصادق) يؤثران بدرجة أكبر في إدارة الأرباح، وفي سبيل ذلك كان معيار المحاسبة الدولي IFRS متوافقاً مع معيار المحاسبة المصري في هذا السياق فقد تضمنت البنود أ، ب من ١٧ من المعيار المصري رقم (١) والصادر في ابريل ٢٠١٩ على الفقرة التالية: تحقق المنشأة العرض العادل لقوائمها المالية بالالتزام بمعايير المحاسبة المصرية، وعرضها بأسلوب يوفر الملاءمة وسهولة الفهم والصورة العادلة.

وقد استطاعت دراسة حسين، (٢٠١٥)، قياس خاصتي (الملائمة والتغير الصادق) كمياً كأول دراسة تهتم بقياس أثرهما على جودة الأرباح بصورة غير وصفية واستخدمت في ذلك نموذج الانحدار لقياس كل من القيمة التنبؤية لعدد (٣٢) شركة من الشركات الخاضعة لمؤثر (EGX 100)، وانتهت إلى أن هناك تأثيراً سلبياً لممارسات إدارة الأرباح على جودة خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية والمثل للتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، ونستطيع القول إن معايير IFRS (١٦ معيار) بجانب الخصائص النوعية للمعلومات تعد آلية نحو ضمان جودة المعلومات المحاسبية وخفض الممارسات المحاسبية الانتهازية وزيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وزيادة درجة المساءلة المحاسبية وهذا ما وضحه خليل، (٢٠٠١)، وتؤكد دراسة إبراهيم، (٢٠٠٦) أن هناك منهجاً أخلاقياً لمقابلة تحديات إدارة الأرباح وهو ما يؤدي إلى إحداث التوازن بين المصالح المتعارضة والمشكلات المحاسبية وتعد حوكمة الشركات آلية للمنهج الأخلاقي للحد من الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح. ولعل الأسباب الدافعة إلى ذلك تتمثل في: إحداث منافع غير واقعية في التقارير لكسب ثقة المقترضين والتأثير على تكلفة رأس المال .Cost of Capital، كذلك تعظيم المصالح الذاتية لمجلس الإدارة كزيادة حوافز ومكافآت مجلس الإدارة، بالإضافة تخفيض الأعباء والتكاليف السياسية وتعظيم المنافع الضريبية، بجانب التأثير المعتمد على تمهيد الدخل لأغراض تخفيض الدخل في فترات معينة باعتباره مرتبط بجودة التقارير المالية، اخيراً الامتثال لاعتبارات تشريعية مثل قانون هيئة سوق المال والأغراض الرقابية.

وأكدت دراسة إبراهيم، (٢٠٠٦) أن استراتيجيات إدارة الأرباح ترتكز على سياستي (التعظيم / التدنية) بهدف التأثير والتوجيه المتعمد لسياسات محاسبية محددة لاعتبارات انتهازية خلال فترات محاسبية بينها، مثل التأثير على بنود محاسبية كمخصصات التعويضات القضائية ومخصصات الديون المشكوك فيها خلال فترة ارتفاع الأرباح ويتوقع انخفاضها في فترة تالية.

وتري الدراسة أن دور معايير IFRS يمكنها أن تحد من الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح، حيث إن هذه المعايير استجابت لعمليات الحد من التلاعب عن طريق توافر (الخصائص النوعية للمعلومات)، بما ينعكس أثره على جودة التقارير المالية. وهو ما أكد عليه المعيار الدولي (IFRS) إذ أكد على أهمية العرض والافصاح لتوفير المعلومات لأغراض المقارنة، مع الاحتفاظ بالسياسات المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد التقارير المالية، وهو ما ورد في الفقرة ٢٣، البند أ، ب. بجانب أن المعيار الدولي (IFRS 2) والمرتبط (بالدفع على أساس السهم) سيكون له الأثر على سيولة الأسهم والتدفقات النقدية، ومن ثم خفض التلاعب في الأرباح، وهو ما توصلت إليه دراسة Shroff, (2015) من وجود علاقة بين جودة الأرباح وسيولة الأسهم، وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم (٢).

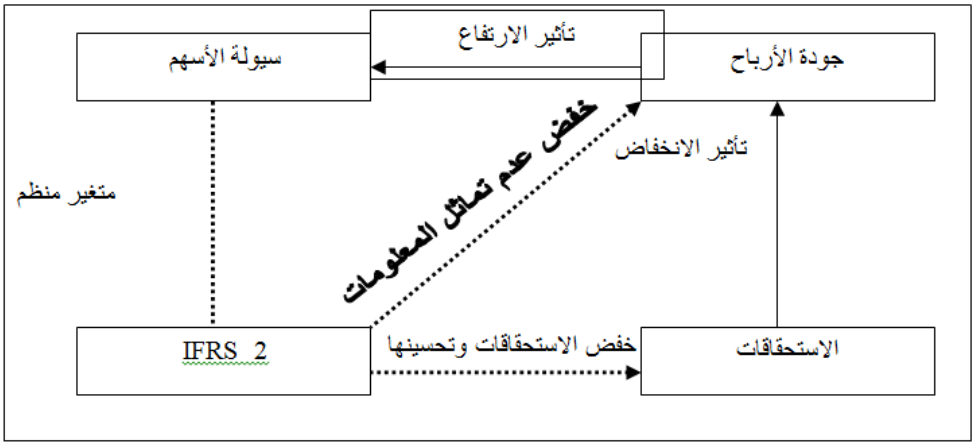

شكل٢: تأثيرات جودة الأرباح المعدة وفقاً لمعايير IFRS على سيولة الاسهم

المصدر: الباحث

ويشتق من ذلك أن معيار (IFRS 2) يمثل من التأثيرات ما يمكنه من خفض عملية الاستحقاقات التي تؤثر بالإيجاب على جودة الأرباح، ومن ثم زيادة سيولة الأسهم في سوق الأوراق المالية. على الرغم من أن هناك دراسات أكدت على أن زيادة الاستحقاقات تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ومن ثم انخفاض سيولة الأسهم. وهو ما أشارت إليه دراسة Chan et al., (2001)، حيث توصلت إلى هذه النتيجة من خلال عينة لأكثر من ٤٠٠ شركة في سوق الأوراق المالية الأمريكي خلال فترة ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ إلى حدوث انخفاض على جودة الأرباح للقوائم المالية المنشورة نتيجة زيادة الاستحقاقات الاختيارية. ويرى الباحث أن معيار IFRS 2 يتفق مع المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٩)، من حيث المطالبات لتحسين (الملاءمة والقابلية للفهم / والقابلية للمقارنة) للمعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية.

والمعايير المستخدمة في وضع المعايير الدولية انطلقت من مدخل المفاهيم والذي يفتقد لمتطلبات الإفصاح الكافي ويمثل آلية لمجلس الإدارة لتفعيل الممارسات المحاسبية الانتهازية بما يخفض جودة الأرباح من خلال وجود مضامين لبدائل متعددة للاعتراف بالقياس والحرية المطلقة للاختيار من بين السياسات المحاسبية وهذا لا يدعم خفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وترى أن معايير IFRS افتقدت في تطبيقها لمدخل القواعد Rules based approach، ولمعالجة هذا الخلل المحاسبي والحد من إدارة الأرباح كان لزاماً أن ترتكز هذه المعايير على الخصائص النوعية

للمعلومات بهدف تغليب الجوهر على الشكل، وفي البيئة المصرية التي أصدرت مؤخراً ثلاثة معايير حديثة بالقرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ هي (المعيار ٤٧ والمرتبط بالأدوات المالية، والمعيار ٤٨ المعدل للمعيار ١١ الخاص بالإيراد عن عقود العملاء، والمعيار ٤٩ المعدل للمعيار ٢٠ الخاص بالتأجير التمويلي) وخضعت لمدخل المفاهيم (concept based approach) والذي يساعد في تبني الممارسات المحاسبية غير المشروعة لإدارة الأرباح، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي رقم (١):

جدول ١: المعايير المستخدمة في وضع المعايير الدولية

مدخل المفاهيم لمعايير **IFRS**	يدعم إدارة الأرباح	الحرية في السياسات والقواعد المحاسبية
مدخل القواعد لمعايير **IFRS**	يدعم جودة الأرباح	الثبات في السياسات والقواعد المحاسبية
المدخل المستخدم في البيئة المصرية مدخل المفاهيم لمعايير **IFRS**	يدعم إدارة الأرباح تغليب الشكل على الجوهر	علاقة توافقية (المرونة المحاسبية)

المصدر: الباحث

٨-٤ انعكاسات حوكمة الشركات ومعايير IFRS في تحسين جودة الأرباح

استطاعت حوكمة الشركات أن تحظى بمزيد من الاهتمام لدى الأدب المحاسبي كمنطق وضعي استطاع الانصياع نحو للمزيد من حفظ الحقوق والواجبات وإحداث توازن يضمن لكل ذي مصلحة حقوقها والتزاماتها وحسن استغلال الموارد المتاحة أفضل استخدام، وقد سمحت البيئة المصرية في ظل مجموعات تشريعية مقننة بتطبيق حوكمة الشركات على البورصة المصرية، والتي اعتبرتها هيئة سوق المال الأمريكية مسجلة في الخارج عام ٢٠٠٣، وتبنت البيئة المصرية إلزامية مبادئ حوكمة الشركات، وتم تقييم التجربة عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن طريق إصدار ثلاثة تقارير اتسم بعضها بالإيجاب والآخر بتوجيه الانتقاد ومنها:

أ- عدم كفاية الإفصاح المحاسبي.

ب- عدم توافق معايير المحاسبة المصرية لمعايير التقرير الدولية IFRS.

ويشار في هذا السياق إلى أن نظرية الوكالة تعد إحدى الأبعاد المفسرة لحوكمة الشركات، ويرى الباحث أن حوكمة الشركات لها مجموعة من الأبعاد المؤثرة على جودة الأرباح.

١. أن حوكمة الشركات تتسم بالشمولية في الأبعاد سواء كانت (أخلاقية / محاسبية / إدارية /اجتماعية / قانونية ...إلخ).

٢. تساهم حوكمة الشركات في زيادة نطاق الإفصاح الشامل والرقابة والعدالة لحقوق المساهمين.

٣. تساعد حوكمة الشركات في الحد من تعارض المصالح بين الأطراف الثلاثية (المساهمين /مجلس الإدارة / اللجان المختصة بالمراجعة) ومن ثم تحسين جودة الأرباح.

٤. ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من الضوابط والمساءلة والحماية والمبادئ والآليات التي تنبثق مع معايير المحاسبة الخاصة على المستوى الدولي، ومن ثم الحد من الممارسات المحاسبية غير المشروعة.

٥. الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات لارتكازها على معايير محاسبة تراعي الملاءمة القيمية للمعلومات، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

٦. تسمح حوكمة الشركات بالانفتاح على المستجدات الحديثة لأي معايير محاسبية تلقي صفة القبول العام بالإضافة إلى الانفتاح على الأسواق المالية ومن ثم زيادة فرص الاستثمار.

٧. ويرى أن دليل قواعد حوكمة الشركات الصادر في أغسطس ٢٠١٦ جاء ليمارس ضغوطاً نحو الاستجابة للتطوير في البيئة المحاسبية على النطاق الدولي، والتي توجت بمعايير التقارير المالية الدولية التي امتدحتها دراسات أجنبية عديدة وانتقدتها دراسات أجنبية أخرى.

ويتضح أن حوكمة الشركات بما تملكه من مبادئ وآليات تمثل رقابة صارمة على انتهازية مجلس الإدارة وحماية حقوق المساهمين بجانب أبعاد المساءلة وكفاية الإفصاح المحاسبي ودعم لجان المراجعة نحو الواسطة العادلة دون التحيزات والاقتراب من درجات الثقة شريطة توافر استقلالية لجان المراجعة وهناك اتفاق بين كل من:

(Sivaramakrishnan and Yu, (2008); Liu et al, (2011))

على أن حوكمة الشركات تواجه صعوبات نحو تحقيق أهدافها إذا لم تتوفر خصائص نوعية للمعلومات بجانب معايير IFRS وتستطيع القول أن:

١. حوكمة الشركات تتطلب جودة في المعلومات المحاسبية.
٢. جودة المعلومات المحاسبية ستؤثر على تحسين أسعار الأسهم في ضوء حوكمة الشركات.
٣. حوكمة الشركات تحد من مشكلات نظرية الوكالة.
٤. هناك علاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وهذه العلاقة إيجابية في ضوء توافر استقلالية مجلس الإدارة سواء التنفيذية / غير التنفيذية، ويرتبط ذلك بالبعد والسلوك الأخلاقي لمجلس الإدارة والحد من المغالاة في عملية التحفظ المحاسبي الذي يعد أحد الأسباب الدافعة لإدارة الأرباح والسلوك الانتهازي لتضليل مستخدمي التقارير المالية.

٨-٥ دلالات الكشف عن السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح في ضوء حوكمة الشركات ومعايير IFRS

اتفقت كثير من الدراسات السابقة والتجريبية على أن جوهر الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية يمكن الكشف عنها من واقع ثلاثة أنماط:

٨-٥-١ النموذج النمطي القائم على فلسفة إجمالي الاستحقاقات Miller

ويطلق عليه أبو العز، (٢٠١٣) مدخل قائمة المركز المالي (الموجودات والمطلوبات) عن طريق حساب التغير في الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وكذلك التغير في مقدار السيولة (النقدية) وإضافة الفروق بين المستحقات الجارية ذات الارتباط بالمطلوبات طويلة الأجل والقصيرة وبين أعباء الإهلاك مقسومة على إجمالي الموجودات في بداية الفترة المحاسبية. وهناك طريقة أخرى تعتمد على مدخل التدفقات النقدية Cash Flow التي تم قياسها محاسبياً بين صافي الربح قبل البنود غير العادية في نهاية الفترة والتدفقات النقدية لقسم الأنشطة التشغيلية في نهاية الفترة المحاسبية ذات الاعتماد، وسيكون على قائمتي (الدخل ذات المراحل المتعددة) وقائمة التدفقات النقدية التي تعتمد على المعيار الدولي (٤). وهناك يمكن الاعتماد على المعالجات المحاسبية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي (IFRS 5) والمرتبط بالأصول غير المتداولة المتحفظ عليها للبيع والعمليات غير المستمرة بجانب معيار (IFRS 2).

وترى الدراسة أنه يمكن تطوير الفرض الأول في هذا السياق بالاعتماد على معايير IFRS في الحد من الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح ومن ثم تحسين جودة الأرباح.

كما أن مدخل التدفقات النقدية يساعد في تحسين جودة الأرباح ومعايير IFRS خاصة المعايير المحاسبية (IFRS 5 / IFRS 2 /IFRS 8) لأنها تساعد في زيادة نطاق الإفصاح المحاسبي بجانب الاعتماد على الأنشطة ذات أساس الاستحقاق التشغيلي.

ويمكن لمعايير IFRS عند تطبيقها بصيغة التبني الإلزامي وليس الصيغة التوافقية أن تحد من ممارسات إدارة الأرباح في حالة الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، والتي تعد تحكماً متعمداً من قبل مجلس الإدارة نحو الاتجاه للاستفادة من المرونة المحاسبية وتستطيع تقدير الاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح (2014) ,.Kighir et al.

٨-٥-٢حصر إجمالي الاستحقاقات في ضوء أي من المدخلين السابق الإشارة إليهما

ويرمز لها بالرمز (TACT) منسوبة إلى إجمالي الموجودات ("Total Assets "TA) في نهاية الفترة المحاسبية (t-1).

$$NDAC_t = \beta_1 + \beta_2\, Median(TAC_t / TA_{t-1})$$

ويمكن التعويض لمقدار إجمالي قيمة الاستحقاقات الاختبارية لإيجاد تقدير الاستحقاقات الاختبارية ($\in$) باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{TAC_t}{TA_{t-1}} = \beta_1 + \beta_2\, Median(TAC_t / TA_{t-1}) + \in t$$

٨-٥-٣ نماذج تستلزم إحصائية التوزيعات التكرارية للأرباح المحققة

وتقوم فلسفة هذا النموذج على تتبع الأرباح وتكرارها للتأكد من عملية انتظام الأرباح أسفل أو أعلى مجموعة من المؤشرات التي تقاس بها الأرباح مثل:

(أ) الأرباح الصفرية. (ب) أرباح الأعوام السابقة.

(جـ) دقة/ عدم دقة التوقعات لمستخدمي التقارير المالية وخاصة المحللين الماليين.

ويلاحظ أنه يمكن اكتشاف الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح في حالة حدوث انخفاض في معدل التكرار وحدوث ارتفاع مبالغ فيه للمنظمات التي يكون تصنيفها أسفل أو أعلى المؤشر القياسي، ومن هنا يكون هناك أرباح مبالغ فيها، ومن ثم حدوث انخفاض في جودة الأرباح المحاسبية نتيجة حدوث تدخلات في المرونة المحاسبية والتي انعكست بالسلب في ظهور هذه الممارسات الانتهازية.

وقد سبق الإشارة له، فإذا كانت قيمة التغير مساوية للصفر كان هناك جودة للأرباح وعدم وجود ممارسات انتهازية لها، وفي ظل تباين المقاييس التي عن طريقها يمكن الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح فإننا نعزي السبب الأكبر في ذلك إلى عدم تطوير معايير المحاسبة الدولية وعدم الوصول إلى صيغ التوافق الدولي ما قبل ٢٠١٠، إلا أنه في ضوء تطبيق معايير IFRS فقد انحدرت هذه الممارسات غير المشروعة محاسبياً، غير أن حوكمة الشركات لم تمنع وحدها تلك الممارسات وهو ما أكدته دراسة كل من: ((Tangjitprom, (2013); Nakashima and Ziebart, (2015); Sosnowski, (2018))

حيث أكدت أن حوكمة الشركات تحتاج إلى إطار محاسبي مكمل للحد من هذه الممارسات، وأن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تمتلك من المعالجات المحاسبية ما يمكنها من توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية، وهو ما أكدته المعايير (3,1)، FRS 5 كما أن حجم الشركات يؤثر في تطبيق آليات الحوكمة ومبادئها.

فالاعتماد الكامل على حوكمة الشركات كمؤشرات مانعة ورقابية لإدارة الأرباح لم تؤكد نجاحها بالكامل، بل إن معايير IFRS تحد من عملية المرونة المحاسبية والاختيار من بين السياسات البديلة للمعالجات المحاسبية، ومن ثم تنخفض المبالغة في تقدير الاستحقاقات الاختبارية/غير الاختبارية، ويمكن القول إن التكامل بين معايير IFRS وحوكمة الشركات سيؤدي إلى خفض الممارسات المحاسبية غير المشروعة من خلال ما يلي:

١. تساهم معايير IFRS في توسيع نطاق الإفصاح الشامل والكافي والسردي.
٢. تساعد معايير IFRS في الحد من المبالغة في التقديرات المحاسبية.
٣. القضاء على ظاهرة (إبطاء التقارير) والتي تعد فترات تسمح بالتلاعب في البنود المحاسبية ومن ثم زيادة حد الانتهاكات المحاسبية.
٤. تسمح بإدخال الخصائص النوعية للمعلومات إلى التقارير مما يعد آلية تضمن معها جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم جودة التقارير وجودة الأرباح.
٥. تساهم في تحسين دقة أداء المحللين الماليين وتعزيز القدرة التفسيرية لاستقراء وتحليل التقارير المالية.
٦. يساعد التكامل بين معايير IFRS وحوكمة الشركات في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي والذي يمثل أحد أهم القيود عند إعداد التقارير المالية.

واتساقا مع ما سبق فقد أكدت دراسة Bandyopadhyay et al, (2009) على أن التحفظ المحاسبي Conservatism يؤثر في خصائص جودة الأرباح، وتم الاستدلال على ذلك من نتائج الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من (٢٠٠٥-١٩٧٣) لقياس تأثير أبعاد التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح وإمكانية التنبؤ بها في المستقبل، ويعد ذلك أثراً لنتيجة جودة المعلومات المحاسبية والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية.

وقد أصل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لأفضلية الاعتماد على محاسبة الاستحقاق (المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمحاسبة الاستحقاق) لقدرتها الحالية والمستقبلية على توليد التدفقات النقدية في ضوء القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية المتولدة من محاسبة الاستحقاق، ومن ثم يمكن للمستثمرين والمحللين الماليين الاعتماد عليه في تحسين دقة التنبؤات وتحسين جودة الأرباح، وهو ما أكدته دراسة Ball et al, (2000) كما أن التعديلات التي طرأت في معايير المحاسبة في الآونة الأخيرة قد ساهمت في تحسين جودة الاستحقاقات من خلال زيادة درجة ملاءمة المعلومات في التقارير المالية، وضح ذلك من معيار (IFRS 9) ومن ثم زيادة درجة الثقة وإمكانية الاعتماد عليها ومن ثم تعزيز وتحسين كل من (جودة الاستحقاقات/الخصائص النوعية للمعلومات/تحسين جودة الأرباح).

وإذا كانت الدراسات السابقة ركزت اهتمامها على متغير أحادي مثل حوكمة الشركات والقيمة الملائمة والخصائص النوعية للمعلومات وتأثير أي منها على جودة التقارير المالية، فإننا نوضح أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS وتكاملها مع مبادئ وآليات حوكمة الشركات سوف تحد من الممارسات الانتهازية، وقد اتفقت دراسة كل من ((Saona et al, (2018); Swastika, (2013) على أن حوكمة الشركات وحجم الشركة لهما تأثير محدود على إدارة الأرباح على عينة مكونة من ١٠ شركات في أندونيسيا في عام ٢٠١٠، وانتهت إلى أن حجم المجلس ولجان المراجعة لهما تأثير على إدارة الأرباح لمستوى معنوية ١% ويستدل من ذلك على ضعف آليات الحوكمة ومبادئها، في حين أن الدراسة الثانية أيدت ضعف آليات ومبادئ الحوكمة باعتبارها مؤشراً ومتغيراً أحادي القياس، وأوصت بضرورة مراعاة التبني الإلزامي لمعايير IFRS بجانب آليات ومبادئ الحوكمة باعتبارها متغيراً منظماً له أثر تفاعلي على جودة الأرباح، واستطاعت قياس ذلك على مجموعة من الدول الأوروبية (الدنمارك/فنلندا/المانيا/إيطاليا/أمريكا) في الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٦ معتمدة على التحليل التجريبي وتوصلت إلى أن:

أ- التكامل بين معايير IFRS وحوكمة الشركات تساعد في تحقيق موضوعية القياس والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ب- أن حوكمة الشركات بما تملكه من آليات مبادئ الحوكمة لا تستطيع ضبط القياس المحاسبي وكذلك السلوك الأخلاقي لمجلس الإدارة والحد من المبالغة في محاسبة الاستحقاقات وتعظيم المكافآت والحوافز.

وقد أكدت دراسة عفيفي، (٢٠١١) المطبقة على بيانات (٣٤) شركة تمثل (٧) قطاعات وفقاً لتصنيف البورصة عام ٢٠٠٨ على أن آليات الحوكمة لها تأثير سلبي على إجمالي الاستحقاقات الجارية ويعني ذلك وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح، وأيد ذلك الرأي تقرير الحوكمة الصادر في ٢٠٠١ إذ أكد ذلك التقرير أن الممارسات السلبية لحوكمة الشركات في البيئة المصرية يعزي السبب فيه ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة، وأنها في حاجة إلى الدعم وفي حاجة إلى تعديل المعايير المحاسبية للتوافق مع معايير IFRS.

٨-٦ حوكمة الشركات كمتغير منظم لعلاقة جودة الأرباح بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS

ظهرت حوكمة الشركات لمعالجة مشكلات نظرية الوكالة (Agency Theory) بغرض تعظيم المنافع بين الأصيل والوكيل، ونشأت الحوكمة لحماية الحقوق والواجبات من مصالح الأصل وحقوق

الوكيل وإحداث توازن في المصالح بين الأطراف المتنازعة وتعظيم الدور الرقابي للعلاقات التعاقدية بما يؤدي إلى تعزيز الأداء والمساءلة.

٨-٧ مبادئ حوكمة الشركات ومدى اتساقها مع معايير IFRS

هناك ستة مبادئ وفقاً للتعديلات الأخيرة الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

٨-٧-١ المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يوضح هذا المبدأ أهمية وجود إطار لحوكمة الشركات يضمن تحقيق وجود قدر مناسب ومعقول من الشفافية بجانب الكفاءة التنظيمية للأسواق، وأن يكون ذلك متوافقاً مع بيئة التشريعات واللوائح المنظمة لها بما يضمن توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية ويشتق منه عدة مبادئ فرعية منها:

- مبدأ التأثير على منظومة الأداء الاقتصادي المتكامل.
- عدم التعارض مع التشريعات ووضوح المسئوليات والالتزامات وحماية وصيانة حقوق الغير.
- حيادية واستقلالية السلطات الإشرافية والتنفيذية ويضاف إلى ما سبق عدم التعارض مع بيئة المعايير المحاسبية الصادرة وتوافق هذا الإطار مع مبدأ توازن المصالح (مجلس الإدارة وحقوق المساهمين).

٨-٧-٢ المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والمعاملات المتكافئة

يوضح هذا المبدأ صيانة حقوق المستثمرين والمساهمين دون وجود عوائق في مباشرة وممارسة الحقوق المكفولة لهم ويشتق من هذا المبدأ عدة مبادئ فرعية منها:

- المشاركة في كافة المعلومات التي تخص المساهمين مع مجلس الإدارة لضمان تحقيق التوازن في الحقوق دون تحيز أو ممارسات غير مكترث بها من شأنها النيل من حقوق المساهمين وتضليلهم محاسبياً.
- الضمانة في تسجيل الملكية ومنفعة المعلومات والتوقيت الملائم وحفظ حقوقهم التي كفلها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من حضور اجتماعات الجمعية العمومية ومناقشة التقارير المالية والتصويت على تعيين / عزل مجلس الإدارة المحاسب القانوني والمديرين التنفيذيين، ويتفق هذا المبدأ مع معيار (IFRS 1).

٨-٧-٣ المبدأ الثالث: عدالة المعاملة بين المساهمين

لابد أن نضمن في إطار الحوكمة حفظ مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المساهمين بما فيهم حقوق الأقلية بما فيهم المساهمين الأجانب وإتاحة الفرص والمميزات لكافة المساهمين دون تمييز، وعند

الإخلال بهذه الحقوق وانتهاك مبدأ العدالة المحاسبية فإن هناك تعويضات تلائم حجم الضرر الذي لحق بالمساهمين، ويتفق هذا المبدأ مع معيار المحاسبة الدولي (IFRS 8).

٨-٧-٤ المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يوضح هذا المبدأ أن إطار الحوكمة عليه مراعاة حقوق أصحاب المصالح التي كفلها التشريع لهم والتي تظهر نتيجة اتفاقيات مبرمة مع الشركة وإمكانية مشاركة العاملين، ويتفق هذا المبدأ مع معيار التقرير الدولي (IFRS 15) والخاص بالإيراد من القيمة.

٨-٧-٥ المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة مراعاة الشفافية والإفصاح الكافي بما يضمن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال الإيضاحات المتممة وحيادية المعلومات ومراعاة التحفظ المحاسبي دون مبالغة وجودة الاستحقاقات وسلامة الموقف المالي وهيكل الملكية وسلوكيات وممارسات مجلس الإدارة. ويعد هذا المبدأ من أهم المبادئ السابقة خاصة بما يتعلق بجودة الأرباح حيث إن هناك علاقة ارتباط موجب بين الإفصاح الكافي وجودة الأرباح بينما يرتبط بعلاقة سلبية بإدارة الأرباح نظراً لتعزيز دورهم داخل المجلس وكذلك الاستحقاقات المالية لهم من مكافآت وحوافز، ويتفق هذا المبدأ مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (IFRS 7)

٨-٧-٦ المبدأ السادس: مسئولية مجلس الإدارة

أي إطار محاسبي لابد وأن يكون له أبعاد تعتمد على الواجبات والمسئوليات ومن ثم فإن إطار حوكمة الشركات يستلزم وجود مسئولية لمجلس الإدارة يتبعها المساءلة عن الأداء خلال الفترة لأغراض تقييم الوضع المالي والإداري للشركة.

ونخلص مما سبق إلى أن مبادئ حوكمة الشركات تتفق مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS وهذا من شأنه تحسين جودة الأرباح، وهو ما يتضح لنا من خلال الجدول التالي رقم (٢):

جدول ٢: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وجودة الأرباح

مبادئ حوكمة الشركات	معايير التقارير المالية الدولية IFRS	جودة الأرباح
المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	– يتوافق هذا المبدأ مع المعيار الدولي رقم (IFRS 9) بعنوان: الأدوات المالية: التصنيف والقياس وهو يتوافق مع المعيار الدولي (IAS 39). – ويستهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يسهل فهمها وإمكانية الاعتماد عليها. – كما أن التعديلات الواردة في المعيار (IFRS 9) ضمنت حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق مستويات أعلى من الملاءمة ودرجة الوثوقية وتحسين عملية المقارنة مع الشركات الممثلة لنفس قطاع الصناعة.	– معالجة محاسبية موحدة وتجنيب المعالجات البديلة. – خفض المرونة المحاسبية. – الارتكاز على منهج القواعد وليس المبادئ. – التبني وليس التوافق. – جودة التقارير. – خفض عدم تماثل المعلومات. – التعبير الصادق للأرباح عن الأداء المالي/غير المالي.
المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والمعاملات المتكافئة	– يتوافق هذا المبدأ مع المعيار الدولي رقم (IFRS2) بعنوان الدفع على أساس السهم والمقابل له من المعايير المصرية رقم (٣٩). – ويرى الباحث أن هذا المعيار يفتقد لبنود نص عليها (IFRS 2) مثل حفظ حقوق المساهمين. – كما أنه يتفق مع (IFRS 1) والذي صدر في ٢٠٠٣ بشأن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير وترتبط هذا المعيار بالمبدأ الثاني لحوكمة الشركات في حفظ حقوق المساهمين في الشركات متعددة الجنسيات. – ولم يقابل هذا المعيار أياً من معايير المحاسبة المصرية حتى كتابة هذا البحث غير أن عملية التوافق مع معايير محاسبة التقارير المالية الدولية IFRS يظل قضية تستدعي المواءمة والقواعد والتبني كبديل لنظرية التوافق.	– القدرة على استمرارية التحقق. – إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية. – تعظيم ثروة المساهمين. – انخفاض الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح. – خفض مستويات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية. – ملاءمة التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة وزيادة نطاق الإفصاح المحاسبي. – خفض تكلفة رأس المال. – ارتفاع معدل العائد على حقوق المساهمين. – زيادة الأعباء والتكاليف الاجتماعية لحماية حقوق المجتمع بالرغم من صعوبة القياس الفعلي للمنافع الاجتماعية إلا أن مردودها ينعكس من خلال زيادة رضاء وولاء العملاء لمنظمات الأعمال.

المبدأ الثالث: عدالة المعاملة بين المساهمين	– يتواق هذا المعيار مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 3) والخاص بتجميع الأعمال، والذي يهدف إلى تحسين الملاءمة وحماية حقوق الأقلية كنسبة باقية بعد الاستحواذ أو السيطرة وحفظ حقوقهم من الأرباح المحققة والتوزيعات المعلنة مع مراعاة الاستعدادات لأغراض الازدواج المحاسبي. – الالتزام بمبدأ القيمة العادلة لقياس المكونات الأخرى للحصص غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية)، وإظهار حقوقهم في قائمة المركز المالي الموحدة، ويجب الإفصاح عن ذلك في الإيضاحات المتممة، حيث يجب أن توزع الأرباح المحققة وفقاً لنسب الاستحواذ بما يضمن حقوق الأقلية وعدم المساس بها وزيادة نطاق الإفصاح الشامل الذي يضمن حماية حقوق الغير ويقابل معيار ب (IFRS 3) المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٩) والذي يحتاج إلى تعديلات لتتوائم مع (IFRS 3).	– الإفصاح الشامل عن الأرباح المحققة وتوزيعها وفقاً للأسس المحاسبية المتعارف عليها. – مراعاة العدالة عن أي إصدارات للأسهم الممتازة والأولوية للمساهمين دون تغليب مصالح مجلس الإدارة على المساهمين. – تجنب المكونات المؤقتة لرقم الربح لأغراض زيادة القدرة على التنبؤ برقم الأرباح. – الحد من محاسبة الاستحقاقات الاختيارية Scretionery. Cruals. – التوسع في الاستحقاقات غير اللاحقة. – خفض المخاطر المالية والتشغيلية. – خفض تكلفة رأس المال. – زيادة تكلفة رأس المال. – زيادة معدل النمو في استثمارات الشركة.
المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	– يتوافق هذا المبدأ مع معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS15) بشأن الإيراد من العقود من العملاء حيث يعد العملاء من ضمن أصحاب المصالح للشركة وبالتالي حفظ حقوقهم والاتفاقيات المبرمة بما يؤدي إلى انسيابية التدفقات النقدية والاتجاه نحو تخفيض الاستحقاقات مثل (عقود التأجير/عقود التأمين) والالتزام بالتعويضات في حالة الإخلال بشروط التعاقدات المبرمة.	

المبدأ الخامس: الشفافية والإفصاح	– يتفق هذا المبدأ مع معيار (IFRS 5) والخاص (الأصول غير المتداولة المتحفظ بها للبيع وال عمليات غير المستمرة (IFRS12) حيث يهدف هذا المعيار القياس الموضوعي بالاعتماد على القيمة العادلة مستبعد منها الأعباء ذات الصلة بعملية البيع وأن يتم الإفصاح عنها وقف تصنيف محاسبي ملائم للمعايير المحاسبية المتعارف عليها GAAP حيث تم عرض الأصل من (الامتياز) في قائمة المركز المالي ونتائج الاستثمارات في قائمة الدخل. – يتفق هذا المبدأ أيضاً مع معيار التقرير المالي (IFRS7) الأدوات المالية ÷ الإفصاح حيث يستهدف هذا المعيار حماية حقوق المستثمرين من خلال تحديد طبيعة المخاطر الناتجة من الأدوات المالية كما أن هذا المعيار يتفق مع المعيار الدولي رقم (٩)، (٣٢).	– تتأثر جودة الأرباح بنطاق الإفصاح الشامل وهناك دراسات امبريقية تثبت مدى العلاقة بين جودة الأرباح ونطاق الإفصاح الشامل ودراسات أخرى استطاعت قياس تأثير معايير **(IFRS)** في تحسين عودة الأرباح وقد أكدت دراسة **Barth et al., (2008)** إلى أن اختلاف وتباين المعايير المحاسبية المحلية والدولية يؤثر على جودة الأرباح وأن الشركات التي لديها قناعة بالتبني الإلزامي بمعايير المحاسبة الدولية ينخفض بها إدارة الأرباح الصورية. – يحقق الاستمرارية والقدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية.
المبدأ السادس: مسئولية مجلس الإدارة	– تمثل أداء مجلس الإدارة بما له من مسئوليات على (تعزيز أداء الشركة) وتيار في هذا الشأن دراسات متباينة ومختلفة ويستطيع القول إن معايير IFRS تتأثر بالسلوك الأخلاقي لمجلس الإدارة بجانب التصرفات التنفيذية وهو ما تتطلبه نظرية الوكالة ويتطلب هذا المبدأ مدى الالتزام الحكمي لمجلس الإدارة في التبني لمعايير IFRS الكاملة. – معايير IFRS سوف تمارس ضغوط على دوافع الإدارة نحو تحسين جودة التقارير. يتفق هذا المبدأ مع: – الإفصاح عن الحصص IFRS 12 (المنشآت الأخرى). – القوائم المالية الموحدة IFRS 10. – الأصول غير المتداولة IFRS 5 المتحفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة. – الأدوات المالية: الإفصاحات IFRS 7. – عقود التأجير التمويلي IFRS 16 – والمعدل للمعيار المصري رقم (٢٠) بالمعيار رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٩.	– تؤثر معايير IFRS 5 / 6 / 7 / 10 / 12 على الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح بشرط توافر المبدأ السادس من مبادئ الحوكمة، وقد أكدت على ذلك دراسة مصطفي وامين، (٢٠١٨) حيث أشارت إلى أن جودة معايير IFRS سوف تحقق متطلبات مستخدمي القوائم المالية وإمدادهم بكافة المعلومات الملائمة بجانب الحد من تباين الممارسات المحاسبية واتفقت في هذا الشأن دراسة سرور، (٢٠١٥). – يؤثر المبدأ السادس مسئولية مجلس الإدارة من آليات الحوكمة في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي مما ينعكس على جودة الأرباح بعلاقة إيجابية وهو ما أكدته دراسة Houqe et al, (2012) إذ يمثل ذلك رقابة فعالة على أداء مجلس الإدارة في حين أن هناك دراسات أكدت على عدم فعالية المبدأ السادس من حوكمة الشركات لم تمنع حدوث الاختيارات الكبرى للشركات الأمريكية وتورط إدارة الأرباح نتيجة خلل البيئة الرقابية للشركات.

المصدر: الباحث

٨-٨ التأثيرات المباشرة لآليات الحوكمة ومعايير IFRS على جودة الأرباح

تمثل آليات حوكمة الشركات النواة التي ظهرت لمعالجة مشكلات نظرية الوكالة بجانب المبادئ التي تم الإشارة إليها، وتعد أنماط رقابية تساهم في الحد من المخاطر الأخلاقية The Moral Hazard وإخفاء مهارات الوكيل وغيرها من المشكلات التي استدعت الضرورة لوجود مثل هذه الآليات.

ويرى الباحث أن آليات الحوكمة تمثل نظام وضعي رقابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تبنى عليها قرارات مستخدمي التقارير المالية ومن أهم آليات الحوكمة ما يلي:

٨-٨-١ (الآليات التنظيمية) والفرعي منها (مجلس الإدارة) وتأثير ذلك على جودة الأرباح

يمثل مجلس الإدارة المحور الأساسي المسئول عن الإشراف وفعالية نظم ومعايير الرقابة الداخلية والركيزة الأساسية المؤثرة على الأداء المالي للشركة، كما يقع على عاتقه حماية حقوق المساهمين ومن ثم يقع عليه العبء الأكبر نحو تعظيم مخرجات النظام المحاسبي ودرجة تماثلها للملائمة القيمية للمعلومات ، كما أن مجلس الإدارة يتكون غالباً من (أعضاء خارجيين / داخليين) ويسمى الأعضاء الداخليين بالأعضاء التنفيذيين، وقرارات مجلس الإدارة لها تأثير كبير على أداء الشركة بما يضمن الحفاظ على أصولها وتعظيم ثروة مساهميها (الدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث ٢٠١٦) والتساؤل الذي يحتاج إلى إيضاحات هل تتأثر جودة الأرباح بكلاً من مجلس الإدارة ومعايير IFRS ؟ وللإجابة على هذا الاستفهام يمكننا القول أن هناك دراسات تجريبية مثل دراسة كل من Irani and Oesch, 2016; Krishnan and Zhang, 2019 استطاعت قياس اثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي وجودة الأرباح وخاصة المديرين غير التنفيذيين بشرط وجود استقلالية وبالتالي يستطيع ممارسة الدور الرقابي على إدارة الأرباح مما ينعكس على تحسين الجودة للأرباح، كما أن نسبة الأعضاء (غير التنفيذيين / التنفيذيين) لها علاقة بإدارة الأرباح بجانب عدد مرات اجتماعاته تمثل عناصر مؤثرة على جودة الأرباح، كما أن ظهور التحديث المتتالي للمعايير المحاسبية يساهم إلى حداً كبير في تحسين جودة التقارير بجانب الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وتري الدراسة أن ضبط الممارسات المحاسبية يحتاج إلى معايير محاسبية تحظى بصفة القبول العام وتوافر درجات التوافق الدولي وهو توافر في معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS والتي أصبحت مطبقة في ١٣٧ دولة والتي يتضمن محورها الأساسي في القياس والإفصاحات بهدف تجويد المعلومات المحاسبية والحد من الاختيارات من السياسات المحاسبية البديلة وتقنين محاسبة الاستحقاقات الاختيارية بما يؤدي إلى تحقيق موضوعية القياس المحاسبي، وقد أكدت دراسة Quta, (2013) أن الاعتماد على معايير IFRS يضمن الوصول إلى تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وزيادة

الإيضاحات المستمرة وهو ما ظهر من المحتوى الفلسفي للمعيار (IFRS 7) ومن ثم الوصول إلى درجات الثقة في المعلومات التي يتم الاعتماد عليها من قبل المستثمرين والقابلية للمقارنة.

٨-٨-٢ استقلالية مجلس الإدارة وتأثيرها على جودة الأرباح

تعد أحد أهم الآليات لحوكمة الشركات حيث يتم فصل صلاحيات سلطة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لضمان الرقابة الفعالة لأن عدم الفصل بينهما سيؤثر بالسلب على انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي ومن ثم انخفاض جودة المعلومات المحاسبية وزيادة فرص تضليل مستخدمي التقارير المالية وزيادة الممارسات والانتهاكات المحاسبية لإدارة الأرباح ومن ثم انخفاض جودة الأرباح وهو ما أكده التقرير الصادر (Sarbans – Oxley Act) والذي وجه الاهتمام بالقضاء على الفساد المالي والإداري لمنظمات الأعمال وإعطاء صلاحيات مخولة للمديرين (غير التنفيذيين) عبر آليات حوكمة الشركات، كما أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أصدر توصيات في ٢٠٠٤ بشأن إعادة التقييم لمدى الالتزام بالإطار (القانوني / الرقابي / التنظيمي) في مصر بمبادئ وآليات الحوكمة وكانت أهم توصياته (اعداد التقارير وفقاً لنفس المعيار يعزز من القابلية للمقارنات) وتمثل هذه التوصيات التزام على مجلس الإدارة نحو ضرورة الالتزام بالممارسات المحاسبية المتعارف عليها لسهولة المقارنة وتحقيق ذلك بالاعتماد المباشر/ غير المباشر للتأثيرات لمعايير IFRS على جودة الأرباح. كما أن الدليل الجيد لحوكمة الشركات في مصر الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية ٢٠١٦ واستحدثه لمنح قدر من الاستقلالية لمجلس الإدارة (غير التنفيذيين) نحو حماية حقوق المساهمين من الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح.

٨-٨-٣ لجنة المراجعة وعلاقتها بجودة الأرباح ومعايير IFRS

أن وجود لجنة المراجعة يساهم في زيادة نطاق الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية مما يساهم معه في حماية حقوق المساهمين وهو ما أكده اتحاد جمعيات إدارة المخاطر الأوروبية Federation of European Risk Management Association (FERMA) وكذلك الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادرة في أغسطس ٢٠١٦ على أهمية استقلال لجان المراجعة واعتبارها آلية رقابية لحماية حقوق المساهمين ويكون تشكيلها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو المستقلين أو من خارج نطاق الشركة بالإضافة إلى وجود عضو متخصص في علوم المحاسبة والتحليل المالي وتهدف لجان المراجعة إلى:

١. تقييم أنماط نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقارير عنها.
٢. تحليل وتقييم التقارير المالية والتأكد من ملائمة التقارير للمعايير المحاسبية قبل العرض على مجلس الإدارة.

٣. متابعة المخالفات والحد منها لتجويد الأرباح المحاسبية ومدى اتساقها مع المحتوى والمضمون للتقارير المالية للوصول إلى جودة التقارير.

٨-٨-٤ هيكل الملكية ودورها في ضبط العلاقة بين فعالية IFRS وجودة الأرباح

يشكل هيكل الملكية أهمية بالغة على الأداء المالي وقيمة المنشأة إذ يمثل ذلك تأثير قوي على انتهازية القرارات الإدارية من خلال امتلاك مجموعات من الأفراد لحصص تسعى لتعظيم المصالح ويتضمن هيكل الملكية نوعين من الهياكل المتعارف عليها هما:

أ- هياكل الملكية المباشرة. ب- هياكل الملكية غير المباشرة

أ- هياكل الملكية المباشرة

وتختص بامتلاك كبار المساهمين في شركات المساهمة لمجموعة من الأسهم دون وجود وسطاء بينهما والشركة المملوكة وهو ما ينعكس على التأثير حقوق التدفقات النقدية والتصويت على (القرارات ذات الأثر على ربحية الشركة لتعظيم المنفعة الذاتية).

ب- هياكل الملكية غير المباشرة

وهي امتلاك كبار المساهمين في شركات المساهمة لمجموعة من الأسهم عن طريق وجود وسطاء بين كبار المساهمين والشركة المملوكة وهو ما يؤثر سلباً على حقوق (التدفقات النقدية / التصويت) ويلاحظ أن دراسة Vo and Nguyen, (2014).

قد استهدفت مدى تأثر جودة الأرباح بالملكية الإدارية في ضوء معايير المحاسبة الدولية IFRS وتوصلت إلى أن الملكية المؤسسية تساهم بشكل منظم في ارتفاع مستويات جودة الأرباح لوجود الدور الرقابي الفعال في ظل منظومة معايير المحاسبة الدولية التي تساهم بشكل فعال في ضبط الممارسات المحاسبية المستخدمة لزيادة جودة المعلومات المحاسبية وبما يخدم الأطراف ذات الصلة بالشركة ليس هذا فحسب بل يساعد ذلك أيضاً في آلية نحو تخفيض تكاليف ومشكلات نظرية الوكالة وحماية مصالح المستثمرين.

كما أن معيار (IFRS 3) المعيار الدولي تجميع الأعمال أصل المعالجة المحاسبية من خلال نسب الاستحواذ والسيطرة والإفصاح والقياس المحاسبي في التقارير المالية ونسب توزيع الأرباح.

بجانب أن معيار (IFRS 7) الأدوات المالية: الإفصاحات أشار إلى أهمية الإفصاح المحاسبي عن حصص الشركات التابعة والقوائم المالية الموحدة وهياكل التمويلي والملكية.

واتفق في هذا الشأن (IFRS 8) والمرتبط بالإفصاح المحاسبي عن القطاعات التشغيلية والتي تساعد بشكل كبير في الحد من المحاسبة الاستحقاقات الاختيارية التي تؤثر على جودة الأرباح.

واستهدفت دراسة AL–Fayoumi et al, (2010) دراسة العلاقة بين هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح باعتبارها مقياس عكس جودة الأرباح في الأسواق الناشئة وتم استخدام مقياس Jones لقياس الاستحقاقات وتوصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح والملكية الإدارية في ظل المعايير المحاسبية المستخدمة وأن معايير المحاسبة IFRS تعد دالة مؤثرة في جودة الأرباح وهناك علاقة إيجابية فعالية التبني الإلزامي لمعايير IFRS وجودة الأرباح حيث أن الملكية الإدارية ومعايير IFRS تحد من الممارسات الانتهازية التي تمثل أضرار على مصالح المساهمين وتشير معظم الدراسات التجريبية إلى أن ارتفاع نسب الملكية في الشركات المساهمة بشكل مصطلح (الحصانة الإدارية Entrenchment Management) والذي يشكل تهديد لمصالح المساهمين حيث تزداد قيمة الممارسات الانتهازية بل أن معايير IFRS تحمل معها نطاق الإفصاحات التي تحد من تلك الممارسات.

وترى الدراسة أن معايير المحاسبة التقارير الدولية IFRS كإطار مكمل لكل من الخصائص النوعية للمعلومات وحوكمة الشركات سوف ينعكس تأثيرهما على جودة الأرباح ويمثل ذلك تطوير الاشتقاق الفرض الأول القائل: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمعايير IFRS على جودة الأرباح

٨–٩ تفسير العلاقة بين معايير IFRS ودقة المحللين الماليين

لقد مثلت المعلومات المحاسبية آلية مهمة تجاه القرارات الاستثمارية لدعم ركائز القيمة المضافة لتفضيلات المستثمرين والمحللين الماليين لضمان دقة توقعاتهم وتهيؤاهم وانخفاض حالات الشك المهني تجاه التقارير المالية. وقد استندت كافة الدراسات التي تناولت منافع المعلومات المحاسبية ومدى تأثرها على تحسين جودة القرارات على الإفصاح المحاسبي إذ يمثل أداة للتحليل المالي والفني والتشغيلي بهدف الحد من أخطاء تقديرات وتنبؤات المحللين الماليين.

كما أن مبادئ وآليات الحوكمة السابق الإشارة إليها لها تأثيرات على نطاق الإفصاح المحاسبي واتجاه مؤثر على أداء وسلوك مستخدمي التقارير المالية وهو ما يلحق معه ارتفاع في جودة التقارير المالية بسبب انخفاض عدم تماثل المعلومات.

إلا أن هناك دراسات أوضحت أن آليات حوكمة الشركات لم تترك تأثير إيجابي في تحسين دقة التنبؤات وتعزيز القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين مثل دراسة Taylor, (2006)، التي أوضحت أن حالات عدم التأكد ما كان لها أن تنخفض بآليات الحوكمة لأن اتفاقية الإفصاح ما زالت عائق يحول بين مجلس الإدارة ومستخدمي التقارير المالية.

واتساقا مع ما سبق فإن الباحث يرى أن بيئة الممارسات المحاسبية وجودة المعايير الدولية IFRS ستكون عبء على مجلس الإدارة وتنشأ معه التزام نحو الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة بالتقارير لعدم الوقوع في براثن تضليل المحللين الماليين عن طريق المبالغة في إدارة تمهيد الدخل والاستحقاقات الاختبارية وهوما ينعكس على عدم تماثل المعلومات والإخلال بتكاليف الوكالة وارتفاعها واستطاعت دراسة Watts, (2003) تأكيد ذلك حيث أشارت إلى انخفاض معنوي في أداء المحللين نتيجة لزيادة والمبالغة في التحفظ المحاسبي.

كما أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات أداة لدى الإدارة عن طريق إتباع سياسة الحجب والخفاء للمعلومات ذات الأثر الجوهري للمستثمرين والمحللين الماليين والتي يبنى عليها التحليل المالي وغير المالي ، ويمكننا القول أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تخلق تفاوت بين الأطراف الخارجية للشركة فالبعض لديه بعد معرفي أكبر من البعض الآخر وخاصة عن أداء وقيمة الشركة مما يزيد من ارتفاع ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن هنا تنشأ تضارب المصالح بين الأطراف المعنية بالمنافع المستجدة من التقارير المالية وهو ما أكدته دراسة Salehi et al, (2014) أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات سلوك انتهازي لمجلس الإدارة يترك أثره على فئة دون الأخرى لوجود معرفة لطرف على حساب الآخر ، ويسمى ذلك (مشكلة الاختيار العكسي (Adverse Selection) منافع ومكاسب تقابل خسائر وأضرار وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات يعزي السبب في ظهورها هو عدم الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS والاعتماد على المعايير المحاسبية المتعارف عليها GAAP مثل الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية والذي يترك أثره على قيمة الشركة بينما معايير IFRS ترتكز على القيمة العادلة للأهوال في القياس المحاسبي بالإضافة إلى أن معايير IFRS تنادي لمزيد من الإفصاحات خاصة فيما ورد في المعايير (IFRS 3, 5, 7) بينما معايير المحاسبة المتعارف عليها أصبحت تمثل عائق نحو تجويد الإفصاح المحاسبي الكافي لدعم أداء المحللين الماليين ومن ثم الحكم على جودة الأرباح المحاسبية.

ولعل اختلاف تنبؤات المحللين الماليين مؤثر قوي على زيادة عدم تماثل المعلومات وقد يسبب ذلك أن المحللين الماليين يستمر في رقابة ومتابعة الشركات التي تزداد فيها ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وقد أكدت دراسة Miranda et al, (2018) أن دقة المحللين الماليين ترتبط بجودة الأرباح ويعزز ذلك التنبؤات المالية، بالإضافة إلى أن التزام الشركات بتطبيق معايير IFRS سيكون له تأثير على تعزيز كفاءة السوق وعلى أسعار الأسهم ويساهم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي والشفافية والمثابرة له.

كما قدم معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (٢٠١٥) دراسة تجريبية على تطبيق معايير IFRS في الإتحاد الأوروبي وقياس تأثيرها على توقعات المحللين الماليين واستطاعت التأكيد على أن معايير IFRS لها علاقة بدقة أو تشتت أداء المحللين الماليين وتعزيز القدرة التفسيرية Miranda et al, (2018) والتي شملت عينة من مستخدمي التقارير المالية (المحللين الماليين) لعدد ٧٥٠٠ عينة من المنشآت لعدد ٥٠ دولة في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٤ ، وتوصلت إلى أن هناك تباين في أداء المحللين الماليين تجاه استقراء وتحليل القوائم المالية المعدة و فقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP، وقد حدث هذا التباين وفقاً لاختلافات المحتوى الاختباري للمعلومات المحاسبية

وتبنت دراسة Setiawan et al, (2019) قياس أثر معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة الأرباح بهدف تحسين دقة أداء المحللين والتي تم قياسها على الشركات في أندونيسيا، وكانت نتائج الدراسة أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS ساهمت في تحسين جودة الأرباح، وتوصلت إلى هناك علاقات غير إيجابية بين التبني الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS تساهم في الحد من التحيز المتعمد في القياس المحاسبي.

٨-١٠ أثر تطبيق ممارسات IFRS في خفض عدم تماثل المعلومات

لقد شهدت بيئة الأعمال الحديثة تطورات جذرية استدعت معها زيادة القيمة المضافة للشركات من خلال وجود معايير محاسبية متطورة تحد من التضليل والممارسات غير المشروعة بالقوائم المالية، ولا شك أن معظم الدراسات السابقة أشارت إلى أهمية التبني الإلزامي لمعايير IFRS حيث إنها تساعد في تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات وتنخفض معه ظاهرة عدم التماثل للمعلومات.

كما أن هناك تأثير لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالانخفاض كما أنه يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية المنشورة.

واستطاعت دراسة Oliveira and Coelho, (2018) التأكيد على أن معايير IFRS تساهم في خفض تماثل المعلومات وتمثل تهديد لإدارة الأرباح والمطالبة بتحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن طريق الإيضاحات المتممة لتخفيض جودة التوقعات بما يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية كما أن معايير IFRS سيكون لها تأثير على الإفصاح الاختياري والذي يؤدي إلى زيادة نطاق كمية المعلومات التي تمكن المحللين الماليين من إجراء التحليلات ومن ثم انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات ومن ثم انخفاض عدم تماثل المعلومات.

وقد أكدت دراسة Jiang et al, (2011) أن وجود الملكية المؤسسية بأنواعها لها ارتباط وثيق بمراجعة أداء المحللين الماليين من ناحية وعدم تماثل المعلومات من ناحية أخرى وركزت على مؤشر

السعر لقياس تماثل المعلومات، ويمكننا القول إن معايير IFRS يمكنها أن تساهم في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات من خلال:

١. أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تحد من الإسهاب والمبالغة في محاسبة الاستحقاقات الاختبارية وهو ما ينعكس على خفض عدم تماثل المعلومات.

٢. تدعم معايير التقارير المالية الدولية IFRS الشفافية والإفصاح المحاسبي واللذان يدعمان جودة الأرباح ومن ثم تنخفض معها عدم تماثل المعلومات.

٣. تساهم معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة الأرباح ومن ثم تحسين دقة التنبؤات المالية.

٤. تساعد معايير التقارير المالية الدولية IFRS في دعم الخصائص النوعية للمعلومات من خلال قابليتها للمقارنة ومن ثم انخفاض تماثل المعلومات ومن ثم انخفاض حجم المخاطر الناتجة من تشتت أداء المحللين الماليين.

٥. تزداد أخطاء توقعات المحللين الماليين إذا تم الاعتماد على معايير المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) عند قياس الأرباح الفعلية وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية.

٦. هناك علاقة إيجابية بين أخطاء توقعات المحللين والاختلاف في المعايير المحاسبية المستخدمة.

محددات كفاءة السوق في خفض عدم تماثل المعلومات كفاءة الأسواق تؤثر على درجة منفعة المعلومات المحاسبية حيث أن المحتوى الإخباري ينعكس على ارتفاع وانخفاض أسعار الأسهم في الأسواق المالية وبالتالي حالة عدم تماثل المعلومات تعكس التبني الإلزامي لمعايير المحاسبة المستخدمة في القياس والعرض الجوهري للمعلومات ذات الأثر المنفعي للأطراف المعنية عن حجم التدفقات النقدية والاستحقاقات والأنشطة التشغيلية والأرباح الفعلية والتقديرات المحاسبية ورأس المال العامل والرافعة المالية والهيكل التمويلي للشركة تمهيداً لقياس الأداء المالي والتشغيلي للشركة والحكم على إدارة الأرباح.

ومن ثم فإن كفاءة السوق في دراسة الإتحاد الأوروبي تتأثر بالقوائم المالية المنشورة والمعدة وفقاً لمعايير IFRS وساعد ذلك في التنبؤ بربحية السهم، وتتوقف كفاءة الأسواق على كمية المعلومات المالية وغير المالية لأن حالة عدم تماثل المعلومات تتطلب مزيد من الشفافية والإفصاح عن الأداء غير المالي حيث يساهم ذلك في زيادة القدرة التفسيرية لتوقعات المحللين الماليين، وهو ما يوضحه الشكل التالي رقم (٣) كما يلي:

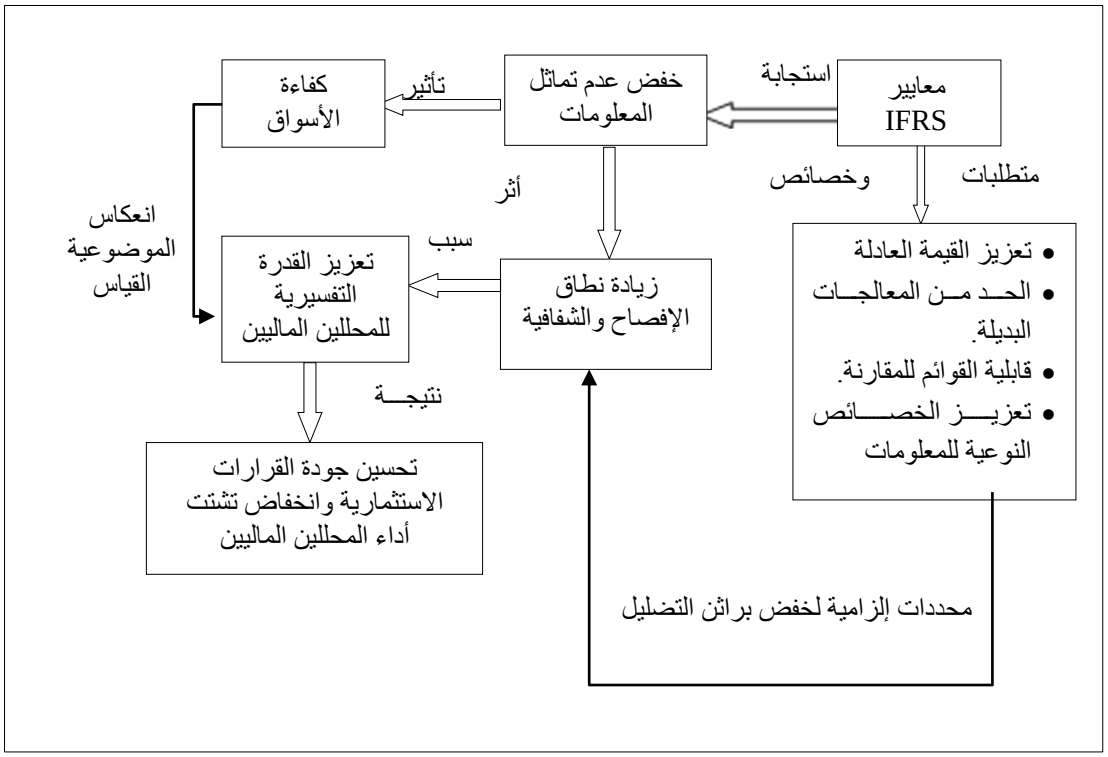

شكل٣: دور معايير ال IFRS في خفض حالة عدم تماثل المعلومات

المصدر: الباحث

ويرى أبو العز، (٢٠١٣) أن كفاءة السوق يحكمها ثلاثة صيغ وفقاً لنمط ونوعية المحتوى والمضمون للمعلومات المحاسبية:

- الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق Weak – Form والمعلومات التي تتوافق مع هذه الصيغة تلك المعلومات التي لها مضامين عن السلاسل الزمنية لأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية بمعنى أن الأسعار الماضية تظهر المحتوى والمضمون عن معلومات سنوات سابقة عبرت عنها الأسعار ومن ثم فإنها لا يستلزم إعادة تقييمها وتحليلها لتحقيق منافع.

- الصيغة شبه القوية لكفاءة السوق Semi– Strong Form والمعلومات التي تتوافق مع هذه الصيغة تلك المعلومات المنشورة لكافة الأطراف ومتاحة لمن يبحث عنها دون حجب أو إخفاء، ولعل ما يميز هذا النوع من الكفاءة هو أن المعلومات المحاسبية تتسم بعدم التحيز والتوقيت الملائم للمستخدمين غير أن هذه المعلومات لا تستخدم منافع غير عادية.

- الصيغة القوية للكفاءة Strong – Form والمعلومات التي تتوافق مع هذه الصيغة تلك المعلومات التي تظل متاحة للعامة والمعلومات غير المتاحة متضمنة كافة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والمعلومات الداخلية دون وجود تحيزات متعمدة وتوقيتات ملائمة ولا يمكن تحقيق أي منافع غير عادية.

وترى الدراسة أن الصيغة القوية للكفاءة تعكس حالة انخفاض يتسم بالقبول لظاهرة عدم تماثل المعلومات كما أن حالة التحليلات لتلك المعلومات ستظهر جودة ودقة في التوقعات لأداء المحللين بما يناسب متطلبات مستخدمي القوائم المالية ومن ثم انخفاض فجوة التوقعات، بالإضافة إلى ذلك فإن مراعاة تلك المعلومات للملاءمة القيمية والتي يتطلبها مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الأثر على جودة التقارير وقد أرسلت رسالة بواسطة شاندرد آنديورز للمجلس الأعلى للتعليم الأمريكي توضح أن معايير IFRS يساهم في انخفاض عدم تماثل المعلومات وتحقيق الاتساق بين المعلومات المالية وتعزيز قدرة أداء المحللين الماليين (Standard and Poor's. No 7 2007) إلى أن حالة عدم تماثل المعلومات تؤثر على دقة وتشتت المحللين الماليين وكفاءة الأسواق وانخفاض تكلفة رأس المال. واتفقت دراسة كل من:

(Kuperman, (2003); Mongrut and Winkelried, (2019); Capkun et al, (2016))

على أهمية كفاءة الأسواق نحو خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال:

١. أن تحليل البيانات من التقارير المالية لابد وأن تخضع في تكوينها في التحليل إلى (التحليل الاقتصادي / بجانب التحليل المحاسبي) وهذا يحد من ارتفاع ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتجويد أداء المحللين الماليين.

٢. كفاءة الأسواق تحتاج إلى معلومات عن سابقيه لدعم دقة التنبؤات المالية وربط الفترة المستقبلية بكافة الظواهر السابقة ومن ثم خفض مخاطر التنبؤات الغير صحيحة لأداء المحللين الماليين.

٣. التركيز على مقاييس قيمة وأداء الشركة لدعم مؤشرات التحليل المالي وهذا يحتاج إلى معلومات تفصيلية مما ينخفض معه ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤. حاجة الأسواق إلى معلومات قائمة على مدخلي (التحليل المحتوى والمضمون) وزيادة الشفافية في التقارير وسيولة الأسهم في سوق الأوراق المالية.

مساهمات المعايير الدولية لإعداد التقارير **IFRS** في خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات (شواهد لخدمة التحليل المالي).

لقد شكلت معايير IFRS أهمية بالغة نحو تغيير جوهري في القياس والتقييم المحاسبي لمفردات القوائم المالية وساعدت في زيادة قابلية البيانات المالية للمقارنة لا سيما وإذا كانت هذه الشركات متعددة الجنسيات وقد اضطرت معظم الدول إلى التخلي عن مبادئ وثوابت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها جزئياً والاتجاه نحو التبني الجزئي لمعايير IFRS في القياس والتقييم المحاسبي للموجودات والمطلوبات وقياس الربحية والتنبؤ بها وحدث ذلك في كوريا حيث استقرت في مارس ٢٠٠٧ على التبني الإلزامي لمعايير IFRS والاعتماد على معايير (IFRS 10, 16) في التقسيم كبديل للتكلفة التاريخية وانعكس ذلك التبني مع إتاحة تفصيلات أكبر في التقارير المالية وانخفضت معه ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وقد مكن ذلك من كفاءة السوق والتحليل المالي وغير المالي لأداء الشركة.

وأكدت دراسة Mongrut and Winkelried, (2019) على أن التبني الإلزامي لمعايير IFRS أثر على جودة المعلومات المحاسبية مما ساهم في الحد من ارتفاع ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما أدى إلى ارتفاع كفاءة السوق في المملكة المتحدة واتسمت قياس الاستحقاقات الاختيارية بالموضوعية وتوافر درجة الثقة في المعلومات واستطاعت الدراسة قياس هذا التأثير على كلاً (جودة الأرباح وأداء المحللين) وتوصلت إلى أن التبني الإلزامي لمعايير IFRS ساهم في ارتفاع جودة الأرباح وتحسين دقة التوقعات لأداء المحللين الماليين.

وترى الدراسة أن معايير الدولية IFRS يمكنها خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات عن طريق:

أ- زيادة نطاق الإفصاح المحاسبي الكافي وفقاً لمتطلبات (IFRS 5) وتوافقها مع الخصائص النوعية للمعلومات مما يعزز مقارنتها بالشركات المماثلة وانخفاض عدم التماثل.

ب- تلتزم معايير IFRS ال شركات بالإفصاح الإلزامي لخدمة مستخدمي التقارير المالية خاصة التدفقات التقديرية التشغيلية وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع القيمة الاقتصادية المضافة.

جـ- تساعد معايير IFRS في الحد من المرونة المحاسبية في القياس المحاسبي مما يعزز محاسبة الاستحقاقات والتحفظ المحاسبي وتنخفض معه ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن ثم تزداد جودة التقارير المالية.

د- تساعد معايير IFRS في قياس أسعار الأسهم في حالة عدم تماثل المعلومات ومن ثم من الحكم على جودة الاستحقاقات.

هـ- التوافق الدولي لمعايير IFRS يحسن جودة التقارير وقدرة أداء المحللين على ضبط توقعاتهم تجاه تحليلات جودة الأرباح.

وقد تناولت دراسة Jiao et al, (2012) مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على دقة توقعات أداء المحللين الماليين وجودة الأرباح قبل وبعد التطبيق في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠٠٤) ومن (٢٠١٢-٢٠٠٧) وتوصلت إلى أن تطبيق معايير المعايير الدولية IFRS انعكس على تحسين دقة توقعات المحللين الماليين وظاهرة عدم تماثل المعلومات بالانخفاض.

وقد اعتمدت دراسة Liu et al, (2011) على عينة من الشركات في جمهورية الصين قدرت بـ (٨٧٠) شركة لقياس تأثير معايير IFRS على ظاهرة عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح بالمعادلة التالية Jiao et al, (2012):

$$EPS_{it} = \beta_0 + \beta_1 \operatorname{Re} turn_{it} + B_2\ Bad_{it}$$

$$B_3 \operatorname{Re} turn_{it}\ XBad_{it} + \in_{it}$$

توضيحات المعادلة:

تعبر عن صافي الدخل للسهم ويتم قياسه بالدخل السنوي EPS_{it}

مقوماً لسعر السهم في بداية الفترة

تعبر عن اللوغاريتمات الطبيعية لعوائد الأسهم السنوية Return

تعبر عن قيمة (1) إذا كان العائد (Minus) Bad

(O) إذا كان العائد (Plus)

٩- الدراسة التطبيقية

٩-١ مجتمع وعينة الدراسة

يُشكل مجتمع الدراسة كافة الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٦) وتم اخذ هذه الفترة الزمنية بسبب التعديل الذي طرأ على معايير المحاسبة المصرية أواخر ٢٠١٥ لتتوافق مع معايير اعداد التقارير المالية. هذا وقد اعتمدت الدراسة الحالية على سحب عينة عشوائية بسيطة مكونة من ٤١ شركة صناعية من انشط الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية وفقا لتقرير عام ٢٠١٩ وذلك بواقع (١٦٤) مشاهدة خلال فترة الدراسة، حيث روعي ان تحقق شرط التجانس بين مفردات العينة، كذلك تم استبعاد الشركات التي لم تتوافر بياناتها والشركات التي لم تتناسب مع عينة الدراسة (شركات قطاعات الخدمات والتجارة)، ايضاً تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى كل من قطاعي الخدمات المالية والبنوك لما لهما من طبيعة خاصة من حيث اعداد القوائم والتقارير المالية وكذلك السياسات التمويلية الامر الذي يحدث حالة من عدم التجانس بين مفردات

العينة، اخيراً تم استبعاد الشركات التي تم ادراجها خلال فترة الدراسة، وهو ما يمكن توضيحه بالجدول التالي رقم (٣):

جدول ٣: توزيع عينة الدراسة حسب كل قطاع

القطاع	عدد الشركات	النسبة %
قطاع الأغذية والمشروبات	١٤	%٣٤
قطاع الطاقة والخدمات المساندة	١	%٢
قطاع المقاولات والانشاءات الهندسية	٧	%١٧
قطاع المنسوجات والسلع المعمرة	٦	%١٥
قطاع مواد البناء	١١	%٢٧
قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف	٢	%٥
الإجمالي	**٤١**	**%١٠٠**

يوضح الجدول السابق ان ثلثا الشركات الخاصة بالعينة كانت تعمل بمجالي الأغذية والمشروبات، ومواد البناء حيث بلغت نسبتهما ٣٤%، ٢٧% على التوالي مشكلين معاً ٦١% من العينة المسحوبة، بينما كانت اقل نسبة من نصيب قطاعات الطاقة والخدمات المساندة، والورق ومواد التعبئة والتغليف بنسب ٢%، و٥% على التوالي مشكلين معاً ٧% من العينة المسحوبة.

٩-٢ متغيرات الدراسة

٩-٢-١ المتغيرات التابعة

٩-٢-١-١ جودة الاستحقاقات

وتقاس بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من خلال نموذج jones المعدل من قبل Kothari et al., 2005.

$$\frac{TAC_{i,t}}{TA_{i,t-1}} = B_1\left(\frac{1}{TA_{i,t-1}}\right) + B_2\left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{TA_{i,t-1}}\right) + B_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{TA_{i,t-1}}\right) + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$

حيث:

$TAC_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة i في الفترة المالية t.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i خلال الفترة t.

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في المدينين الشركة i خلال الفترة t.

$PPE_{i,t}$: إجمالي الألات والمعدات والتجهيزات للشركة i في الفترة t.

$TA_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i في الفترة $t-1$

$B_1 : B_3$: معاملات الانحدار.

$\varepsilon_{i,t}$: البواقي (اخطاء الانحدار).

يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية كما يلي:

أولا: يتم تقدير إجمالي الاستحقاقات وهي= صافي الدخل قبل البنود غير العادية– التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة.

ثانيا: يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية عن طريق طرح الاستحقاقات غير الاختيارية من إجمالي الاستحقاقات، وتكون قيمة الاستحقاقات الاختيارية ($DAC_{i,t}$) عبارة عن الباقي إحصائيا من تقدير النموذج، ولقد تم قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة بهدف إلغاء أثر الفروق في أحجام الشركات.

٩-٢-١-٢ استمرارية الأرباح

يتم قياس استمرارية الأرباح وذلك باستخدام المعامل B_1 في المعادلة التالية (Francis et al., 2004):

$$\frac{Earn_{i,t}}{TA_{i,t-1}} = B_0 + B_1 \frac{Earn_{i,t-1}}{TA_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث:

$Earn_{i,t}$: صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية للشركة i في الفترة t.

$TA_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i في الفترة الاستحقاقات t−1

$\varepsilon_{i,t}$: البواقي (أخطاء الانحدار).

$Earn_{i,t}-1$: صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية للشركة i في الفترة t−1.

يتم قياس استمرارية الأرباح بالاعتماد على معامل الانحدار B_1

$$PERS_{i,t} = B_1$$

القيم القريبة من الواحد الصحيح تشير إلى ارتفاع استمرارية الأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح، بينما القيم القريبة من الصفر تعنى ارتفاع الأرباح المؤقتة وبالتالي انخفاض جودة الأرباح.

٩-٢-١-٣ خاصية القدرة التنبؤية للأرباح

يتم قياس القدرة التنبؤية للأرباح على أساس الانحراف المعياري للبواقي ($\boldsymbol{\varepsilon_{i,t}}$) في المعادلة رقم (٢). أي ان:

$$Pred_{i,t} = \sigma(\varepsilon_{i,t})$$

حيث إن القيم الصغيرة للانحراف المعياري للبواقي ($\boldsymbol{\varepsilon_{i,t}}$) تعنى قدرة أكثر للتنبؤ بالأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح والعكس.

٩-٢-١-٤ خاصية تمهيد الدخل

ويقاس تمهيد الدخل بنسبة الانحراف المعياري لصافي الربح قبل البنود الاستثنائية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية (Francis et al , 2004).

$$\text{Smooth}_{i,t} = \frac{\sigma(\text{Earn}_{i,t}/\text{TA}_{i,t-1})}{\sigma(\text{CFO}_{i,t}/\text{TA}_{i,t-1})}$$

القيم الأصغر من الواحد الصحيح تشير إلى تذبذب التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة بشكل أكثر من التذبذب في الأرباح والذي يعنى استخدام الاستحقاقات في تمهيد الدخل وبالتالي فإن القيم الكبيرة (الصغيرة) لمؤشر التمهيد تشير إلى انخفاض (ارتفاع) تمهيد الدخل وارتفاع (انخفاض) جودة الأرباح.

٩-٢-١-٥ القدرة التفسيرية للمحلل المالي

قامت الدراسة بقياس هذا المتغير اعتمادا على القيمة المطلقة لأخطاء التنبؤ والتي تتمثل في الفرق بين السعر الفعلي للسهم ومتوسط توقعات المحللين مقسوما على السعر الفعلي للسهم Liu et al, (2011).

$$FE_{it} = (A_{it} - F_{it}) / A_{it}$$

حيث:

FE_{it}:القيمة المطلقة لأخطاء تنبؤات المحللين للشركة i خلال الفترة t.

A_{it}: السعر الفعلي للسهم اخر السنة للشركة i خلال الفترة t.

F_{it}: متوسط توقعات المحللين بسعر السهم للشركة i خلال الفترة t، وتقاس من خلال:

$$F_{it} = F^{H}{}_{it} + F^{L}{}_{it} / 2$$

حيث:

$F^{H}{}_{it}$: اعلى سعر متوقع للسهم.

$F^{L}{}_{it}$: اقل سعر متوقع للسهم.

٩-٢-٢ المتغيرات المستقلة (معايير IFRS)

٩-٢-٢-١ الخصائص النوعية للمعلومات (الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية)

وتتمثل في متغيرين وهما ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم.

٩-٢-٢-٢ حوكمة الشركات

ويمكن قياس حوكمة الشركات كما يلي حيث اعتمدت الدراسة على مؤشر سمعان، (٢٠١٥):

جدول٤: مؤشر حوكمة الشركات

الآلية	القيـــــاس	
استقلالية مجلس الإدارة	عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس. ويتم إعطاء إحدى قيمتين: (١) ← إذا كانت النسبة > ٥٠%. أو (٠) ← إذا كانت النسبة ≤ ٥٠%.	١
حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة i خلال الفترة t.	٢
استقلالية رئيس مجلس الإدارة	يتم إعطاء إحدى قيمتين: (١) ←إذا كان هناك فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول (٠) ← دون ذلك.	٣
أعضاء ذوى الخبرة	يتم إعطاء إحدى قيمتين: (١) ← إذا كان هناك أعضاء من ذوي الخبرة في المجلس. (٠) ← دون ذلك.	٤
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة للشركة i خلال الفترة t.	٥
استقلالية لجنة المراجعة	يتم إعطاء قيمتين اعتمادا على وجود عضو مستقل ضمن أعضاء لجنة المراجعة على الأقل: (١) ← إذا كان هناك عضو مستقل واحد على الأقل ضمن أعضاء لجنة المراجعة. (٠) ← دون ذلك.	٦
حجم لجنة المراجعة	يتم إعطاء إحدى قيمتين: (١) ← إذا كان عدد أعضاء اللجنة ≤ ثلاثة أعضاء. (٠) ← دون ذلك.	٧
الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	يتم إعطاء إحدى قيمتين: (١) ← إذا كان من ضمن أعضاء لجنة المراجعة عضو واحد ذوو خبرة على الأقل. (٠) ← دون ذلك.	٨
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	عدد اجتماعات لجنة المراجعة للشركة i خلال الفترة t.	٩
الملكية الداخلية للمديرين	نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة للشركة i خلال الفترة t.	١٠
الملكية المؤسسية	نسبة الأسهم المملوكة من قبل المستثمرين المؤسسيين للشركة i خلال الفترة t.	١١

تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية (GDR)	يتم إعطاء إحدى قيمتين: (١) ← إذا كانت الشركة يتم تداول أسهمها في سوق خارجي. أو (٠) ← دون ذلك.	١٢
جودة المراجعة الخارجية	يتم إعطاء إحدى قيمتين: (١) ← إذا كانت الشركة تتم مراجعتها من أكبر أربعة مكاتب مراجعة. (٠) ← دون ذلك.	١٣

٩-٢-٣ المتغيرات الضابطة

ستقوم الدراسة عند إجراء اختبارات الفرض الفرعي الأول والمتربط بصياغة الفرض الرئيسي عند تحديد الهدف من تطبيق معايير IFRS على استخدام بعض المتغيرات الضابطة لعزل تأثيرها المتوقع على حجم التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة المستقبلية منسوبة إلى إجمالي الموجودات في الفترة السابقة لإلغاء الفروق في احجام الشركات وتشمل:

- **الاستحقاقات غير الاختيارية NDAC:** وهي تبرز حسابات الموجودات والمطلوبات والتي لها خاصية المرونة المحاسبية عند قياس القيمة منها مما له الأثر على قيم التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة المستقبلية.

- **التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة للفترة السابقة (CFOT):** وهي منسوبة لإجمالي الأصول في الفترة السابقة $(t-1)$ يتوقع ارتفاعها ويدل على توافر خاصية استمراريتها في المستقبل.

- **حجم الشركة FS:** ويعبر عنه تقييم اللوغاريتمات الطبيعية لإجمالي الأصول بهدف تفسير تطبيق معايير IFRS والخصائص النوعية للمعلومات والممثلة في (الملائمة القيمية) وحوكمة الشركات ذلك لأنه قد يعكس اتجاه الشركات كبيرة الحجم في التبني الإلزامي لمعايير IFRS وتهميش دورها والاعتماد على معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP وهو ما يساعد في تطبيق ممارسات إدارة الأرباح عبر السياسات المحاسبية والمرونة وهو ما يترك أثره على قيمة الشركة.

- **أداء الشركة Firm Performance (FP):** يمكن القول إنه يمكن أن يعبر عن أداء الشركة (بمعدل العائد على الموجودات) والذي يحتاج لحسابه صافي الدخل بعد استبعاد الضرائب يضاف إليه عبء مصروف الفائدة الخالية من الضرائب مقسوماً على إجمالي متوسط الموجودات خلال الفترة (ت)، وتم اختيار أداء الشركة كمتغير ضابط نظراً لأن الشركات التي تنتهج سياسة التبني الإلزامي لمعايير IFRS مع درجة التزامها بالخصائص النوعية للمعلومات وحوكمة الشركات يتوقع أن ترتفع بها جودة الأرباح ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

- **نسبة المديونية Leverage (Lev):** ويعبر عنها نسبة إجمالي المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات وتم اختيار نسبة المديونية كمتغير ضابط عند تفسير تطبيق معايير IFRS

بجانب (الخصائص النوعية للمعلومات) وحوكمة الشركات، لأن الشركات التي تتبع سياسة الإفراط في المديونية ستنخفض بها جودة الأرباح ويكون لديها متسع في إتباع السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح، ومن ثم فإن تطبيق معايير IFRS والإطار المكمل لها من الخصائص النوعية للمعلومات وحوكمة الشركات سيساعد على ارتفاع جودة الأرباح والوفاء باحتياجات المحللين الماليين وزيادة القدرة التفسيرية لهم. للشركة (i) خلال الفترة (t)

٩-٣ نماذج الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد المتغيرات (MANOVA)، لذا سيتم صياغة النماذج الخاصة بالدراسة على النحو الاتي:

٩-٣-١ النموذج الرئيسي الأول

يقوم على ان جودة الأرباح دالة في كل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

جودة الأرباح = دالة (الملاءمة القيمية + حوكمة الشركات + المتغيرات الضابطة)

ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$EQ_{it} = B_0 + B_1EPS_{it} + B_2BVPS_{it} + B_3BoardIn_{it} + B_4BoardS_{it} + B_5ChIn_{it} + B_6EM_{it} + B_7NBoardM_{it} + B_8AuditIn_{it} + B_9AuditS_{it} + B_{10}FEAudit_{it} + B_{11}NauditM_{it} + B_{12}InternalOwn_{it} + B_{13}InstitutionalOwn_{it} + B_{14}GDRs_{it} + B_{15}QEAudit_{it} + B_{16}NDAC_{it} + B_{17}CFOT_{i,t-1} + B_{18}FirmS_{it} + B_{19}ROA_{it} + B_{20}LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

جودة الأرباح للشركة (i) خلال الفترة (t)	EQ_{it}
ربحية السهم للشركة (i) خلال الفترة (t)	EPS_{it}
القيمة الدفترية للسهم للشركة (i) خلال الفترة (t)	$BVPS_{it}$
استقلالية مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$BoardIn_{it}$
حجم مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$BoardS_{it}$
استقلالية رئيس مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$ChIn_{it}$
اعضاء ذوو الخبرة للشركة (i) خلال الفترة (t)	EM_{it}
عدد اجتماعات مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$NboardM_{it}$
استقلالية لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$AuditIn_{it}$

حجم لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$AuditS_{it}$
الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$FEAudit_{it}$
عدد اجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة (t)	$NauditM_{it}$
الملكية الداخلية للمديرين للشركة (i) خلال الفترة (t)	$InternalOwn_{it}$
الملكية المؤسسية للشركة (i) خلال الفترة (t)	$InstitutionalOwn_{it}$
تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الايداع الدولية للشركة (i) خلال الفترة (t)	$GDRs_{it}$
جودة المراجعة الخارجية للشركة (i) خلال الفترة (t)	$QEAudit_{it}$
الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t)	$NDAC_{it}$
التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة للفترة السابقة للشركة (i) خلال الفترة (t−1)	$CFOT_{i,t-1}$
اداء الشركة (i) خلال الفترة (t)	$FirmS_{it}$
حجم الشركة (i) خلال الفترة (t)	ROA_{it}
نسبة المديونية للشركة (i) خلال الفترة (t)	LEV_{it}
الخطأ العشوائي	ε_{it}

٩-٣-١-١ النموذج الفرعي الأول

يقوم على ان جودة الاستحقاقات دالة في كل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

جودة الاستحقاقات = دالة (الملاءمة القيمية + حوكمة الشركات + المتغيرات الضابطة)

ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$AQ_{it} = B_0 + B_1EPS_{it} + B_2BVPS_{it} + B_3BoardIn_{it} + B_4BoardS_{it} + B_5ChIn_{it} + B_6EM_{it} + B_7NBoardM_{it} + B_8AuditIn_{it} + B_9AuditS_{it} + B_{10}FEAudit_{it} + B_{11}NAuditM_{it} + B_{12}InternalOwn_{it} + B_{13}InstitutionalOwn_{it} + B_{14}GDRs_{it} + B_{15}QEAudit_{it} + B_{16}NDAC_{it} + B_{17}CFOT_{i,t-1} + B_{18}FirmS_{it} + B_{19}ROA_{it} + B_{20}LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

جودة الاستحقاقات للشركة (i) خلال الفترة (t)	AQ_{it}

٩-٣-١-٢ النموذج الفرعي الثاني

يقوم على ان استمرارية الأرباح دالة في كل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

استمرارية الأرباح = دالة (الملاءمة القيمية + حوكمة الشركات + المتغيرات الضابطة)

ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$Pers_{it} = B_0 + B_1EPS_{it} + B_2BVPS_{it} + B_3BoardIn_{it} + B_4BoardS_{it} + B_5ChIn_{it} + B_6EM_{it} + B_7NBoardM_{it} + B_8AuditIn_{it} + B_9AuditS_{it} + B_{10}FEAudit_{it} + B_{11}NAuditM_{it} + B_{12}InternalOwn_{it} + B_{13}InstitutionalOwn_{it} + B_{14}GDRs_{it} + B_{15}QEAudit_{it} + B_{16}NDAC_{it} + B_{17}CFOT_{i,t-1} + B_{18}FirmS_{it} + B_{19}ROA_{it} + B_{20}LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Pers_{it}$ استمرارية الأرباح للشركة (i) خلال الفترة (t)

٩-٣-١-٣ النموذج الفرعي الثالث

يقوم على ان القدرة التنبؤية للأرباح دالة في كل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

القدرة التنبؤية للأرباح = دالة (الملاءمة القيمية + حوكمة الشركات + المتغيرات الضابطة)

ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$Pred_{it} = B_0 + B_1EPS_{it} + B_2BVPS_{it} + B_3BoardIn_{it} + B_4BoardS_{it} + B_5ChIn_{it} + B_6EM_{it} + B_7NBoardM_{it} + B_8AuditIn_{it} + B_9AuditS_{it} + B_{10}FEAudit_{it} + B_{11}NAuditM_{it} + B_{12}InternalOwn_{it} + B_{13}InstitutionalOwn_{it} + B_{14}GDRs_{it} + B_{15}QEAudit_{it} + B_{16}NDAC_{it} + B_{17}CFOT_{i,t-1} + B_{18}FirmS_{it} + B_{19}ROA_{it} + B_{20}LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Pred_{it}$ القدرة التنبؤية للأرباح للشركة (i) خلال الفترة (t)

٩-٣-١-٤ النموذج الفرعي الرابع

يقوم على ان تمهيد الدخل دالة في كل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

تمهيد الدخل = دالة (الملاءمة القيمية + حوكمة الشركات + المتغيرات الضابطة)

ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$Smooth_{it} = B_0 + B_1EPS_{it} + B_2BVPS_{it} + B_3BoardIn_{it} + B_4BoardS_{it} + B_5ChIn_{it} + B_6EM_{it} + B_7NBoardM_{it} + B_8AuditIn_{it} + B_9AuditS_{it} + B_{10}FEAudit_{it} + B_{11}NAuditM_{it} + B_{12}InternalOwn_{it} + B_{13}InstitutionalOwn_{it} + B_{14}GDRs_{it} + B_{15}QEAudit_{it} + B_{16}NDAC_{it} + B_{17}CFOT_{i,t-1} + B_{18}FirmS_{it} + B_{19}ROA_{it} + B_{20}LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Smooth_{it}$ تمهيد الدخل للشركة (i) خلال الفترة (t)

٩-٣-٢ النموذج الرئيسي الثاني

يقوم على ان القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين (دقة تنبؤات المحللين) دالة في كل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات)، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال المعادلة التالية:

القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين= دالة (الملاءمة القيمية+ حوكمة الشركات+ المتغيرات الضابطة)

ويمكن صياغة هذا النموذج كما يلي:

$$FE_{it} = B_0 + B_1EPS_{it} + B_2BVPS_{it} + B_3BoardIn_{it} + B_4BoardS_{it} + B_5ChIn_{it} + B_6EM_{it} + B_7NBoardM_{it} + B_8AuditIn_{it} + B_9AuditS_{it} + B_{10}FEAudit_{it} + B_{11}NAuditM_{it} + B_{12}InternalOwn_{it} + B_{13}InstitutionalOwn_{it} + B_{14}GDRs_{it} + B_{15}QEAudit_{it} + B_{16}NDAC_{it} + B_{17}CFOT_{i,t-1} + B_{18}FirmS_{it} + B_{19}ROA_{it} + B_{20}LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

FE_{it} القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين للشركة (i) خلال الفترة (t)

٩-٤ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي اهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تشمل عدد المشاهدات، وادني قيمة، واعلى قيمة، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وذلك بهدف التعرف على خصائص متغيرات الدراسة على مستوي شركات العينة خلال فترة الدراسة كما في الجدول التالي رقم (٥):

جدول ٥: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغيرات التابعة					
جودة الأرباح					
جودة الاستحقاقات	١٦٤	٠.٥٢-	٠.٦٨	٠.٠١٣٩	٠.١٥٨١
استمرارية الأرباح	١٦٤	٠.٥٨-	٠.٧٨	٠.٠٣٥٤	٠.١٣٤٧
القدرة التنبؤية	١٦٤	٠.٠٥	٠.١٨	٠.١٢٢٩	٠.٠٢٨٩
تمهيد الدخل	١٦٤	٠.٣٨	١.٩٥	٠.٧٨٤٤	٠.٢٠٢٥
القدرة التفسيرية للمحلل المالي					
دقة تنبؤات المحللين	١٦٤	٣.٢٩-	٦٠.٠٣	٦.٢٥٥٢	٩.٧٤٨٠
المتغيرات المستقلة					
الخصائص النوعية للمعلومات (الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية)					
ربحية السهم	١٦٤	٨.٦٣-	١٥.٩٠	١.٠٢٧٩	٣.١٧٩٩
القيمة الدفترية للسهم	١٦٤	٣٨.٠٧-	١٢٧.٤٧	٩.٥٢٤٠	١٧.٧١٣٦
حوكمة الشركات					
استقلالية مجلس الإدارة	١٦٤	٠.٠٠	١.٠٠	٠.٩٢٠٧	٠.٢٧١٠
حجم مجلس الإدارة	١٦٤	٤.٠٠	١٧.٠٠	٨.٢١٩٥	٢.٨٩٧١
استقلالية رئيس مجلس الإدارة	١٦٤	٠.٠٠	١.٠٠	٠.٣١٧١	٠.٤٦٦٨
أعضاء ذوى الخبرة	١٦٤	٠.٠٠	١.٠٠	٠.٦٣٤١	٠.٤٨٣١
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	١٦٤	٤.٠٠	٢١.٠٠	٩.٥٠٦١	٣.٩١٠٨
استقلالية لجنة المراجعة	١٦٤	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
حجم لجنة المراجعة	١٦٤	٣.٠٠	٨.٠٠	٣.٨٢٩٣	١.١٤٣٧
الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	١٦٤	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	١٦٤	٤.٠٠	١٩.٠٠	٨.٤٠٨٥	٤.٠٣٤٨
الملكية الداخلية للمديرين	١٦٤	٠.٠٠	٧٣.٦٥	١٠.٨٠٨١	١٧.٠٧٤٩
الملكية المؤسسية	١٦٤	٠.٠٠	٩٠.٠٠	٣٩.٠٢٠٢	٢٩.٢٠٢٣
تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية	١٦٤	٠.٠٠	١.٠٠	٠.١٢٢٠	٠.٣٢٨٢
جودة المراجعة الخارجية	١٦٤	٠.٠٠	١.٠٠	٠.٢٠١٢	٠.٤٠٢١
المتغيرات الضابطة					
الاستحقاقات غير الاختيارية	١٦٤	٠.٠٩-	٠.٣٦	٠.٠٠٠٤-	٠.٠٣٤٣
التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة	١٦٤	٥٣.٤٨-	٥٦.٢٤	١.٩١٧٩	١٣.٥٢٠٢
حجم الشركة	١٦٤	١٧.٦٨	٢٣.٢٨	٢٠.٣٥٧١	١.٢٨٤٥
أداء الشركة	١٦٤	٤٦.٤٣-	٢٩.٤٦	٢.٥٢٣٥	١٠.٥٠٥٩
نسبة المديونية	١٦٤	١.٧٥	٩٨.٦٢	٤٩.٠٣١٤	٢٢.٥١٦٢

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- **فيما يتعلق بالمتغير التابع:** نجد ان تم التعبير عنه بكل من جودة الأرباح، والقدرة التفسيرية للمحلل المالي، ففيما يتعلق بجودة الأرباح حيث تم قياسه بأربعة مؤشرات وهي أولاً: جودة الاستحقاقات تتراوح نسبتها خلال فترة الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٦) بين -٠.٥٢ و٠.٦٨ بمتوسط حسابي ٠.٠١٣٩ كما بلغ الانحراف المعياري ٠.٠١٥٨١.، ثانياً: استمرارية الأرباح حيث بلغت نسبتها خلال فترة الدراسة بين -٠.٥٨ و٠.٧٨ بمتوسط حسابي ٠.٠٣٥٤ بينما بلغ الانحراف المعياري ٠.١٣٤٧، ثالثاً: القدرة التنبؤية حيث تراوحت نسبتها بين ٠.٠٥ و٠.١٨ وذلك خلال فترة الدراسة بمتوسط حسابي ٠.١٢٢٩ كما بلغ الانحراف المعياري ٠.٠٢٨٩، رابعاً: تمهيد الدخل حيث تراوحت نسبته بين ٠.٣٨ و١.٩٥ والمتوسط الحسابي ٠.٧٨٤٤ بانحراف معياري ٠.٢٠٢٥ وذلك خلال فترة الدراسة. فيما يتعلق بالقدرة التفسيرية للمحلل المالي حيث بلغت نسبتها -٣.٢٩ و٦٠.٠٣ بمتوسط حسابي ٦.٢٥٥٢ فيما بلغ الانحراف المعياري ٩.٧٤٨٠ وذلك خلال فترة الدراسة.
- **ننتقل للمتغيرات المستقلة:** حيث تم التعبير عنها بكل من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية) وحوكمة الشركات، وتم قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمؤشرين وهما أولاً: ربحية السهم حيث تراوحت نسبته خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠١٩) بين -٨.٦٣ و١٥.٩٠ بمتوسط حسابي ١.٠٢٧٩ كما بلغ الانحراف المعياري ٣.١٧٩٩، ثانياً: القيمة الدفترية للسهم حيث بلغت نسبتها بين -٣٨.٠٧ و١٢٧.٤٧ بمتوسط حسابي ٩.٥٢٤٠

- بينما بلغ الانحراف المعياري ١٧.٧١٣٦. فيما يتعلق بحوكمة الشركات، فقد تم قياسها بعدة مؤشرات وكانت الإحصاءات الوصفية الخاصة بهم كما يلي: أولاً: استقلالية مجلس الإدارة حيث تراوحت نسبتها خلال فترة الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٦) بين ٠.٠٠ و١.٠٠ بمتوسط حسابي ٠.٩٢٠٧ مما يدل على التزام الشركات المساهمة بما جاء من كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري بالإضافة الى التعليمات الصادرة من البورصة فيما يتعلق بحوكمة الشركات المساهمة واللذان ينصا على ان ضرورة ان تكون اغلبية أعضاء مجالس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين بينما بلغ الانحراف المعياري ٠.٢٧١٠، ثانياً: حجم مجلس الإدارة حيث تراوح عدد اعضاءه بين ٤.٠٠ و١٧.٠٠ عضواً بمتوسط حسابي ٨.٢١٩٥ كما بلغ الانحراف المعياري ٢.٨٩٧١، ثالثاً: استقلالية رئيس مجلس الإدارة تمثلت نسبته بين ٠.٠٠ و١.٠٠ بمتوسط حسابي

٠.٣١٧١ حيث يدل على عدم وجود فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول مما يعني توافر الازدواجية بين المنصبين في يد شخص واحد وهو ما يتنافى مع كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري بالإضافة الى التعليمات الصادرة من البورصة فيما يتعلق بحوكمة الشركات المساهمة واللذان ينصا على ان ضرورة الفصل بين هاتين المنصبين، في حين كان الانحراف المعياري ٠.٤٦٦٨، رابعاً: أعضاء ذوو الخبرة تراوحت نسبتهم بين ٠.٠٠ و١.٠٠ بمتوسط حسابي ٠.٦٣٤١ وهو يدل على توافر أعضاء ذوو خبرة في تشكيل مجلس الإدارة بما يتفق مع كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري بالإضافة الى التعليمات الصادرة من البورصة فيما يتعلق بحوكمة الشركات المساهمة، في حين بلغ الانحراف المعياري ٠.٤٨٣١، خامساً: عدد اجتماعات مجلس الإدارة حيث تم عقدها بين ٤.٠٠ و٢١.٠٠ مرة بمتوسط حسابي ٩.٥٠٦١ وبانحراف معياري ٣.٩١٠٨، سادساً: استقلالية لجنة المراجعة فقد كانت نسبتها ثابتة طوال فترة الدراسة (١.٠٠) بمتوسط حسابي ١.٠٠ وما هو يعني ان لجنة المراجعة مستقلة وهو ما يتفق مع دورها وكذلك مع التعليمات والقواعد الخاصة بحوكمة الشركات، لذا كان الانحراف المعياري ٠.٠٠٠٠، سابعاً: حجم لجنة المراجعة حيث بلغ عدد اعضاءها بين ٣.٠٠ و٨.٠٠ عضواً بمتوسط حسابي ٣.٨٢٩٣ كما بلغ الانحراف المعياري ١.١٤٣٧، ثامناً: الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة فقد كانت أيضا نسبتها ثابتة طوال فترة الدراسة (١.٠٠) بمتوسط حسابي ١.٠٠ وهو ايضاً ضرورة حتي تتمكن لجنة المراجعة من أداء دورها بشكل مهني، لذا كان الانحراف المعياري ٠.٠٠٠٠، تاسعاً: عدد اجتماعات لجنة المراجعة تراوحت مرات انعقادها بين ٤.٠٠ و١٩.٠٠ مرة بمتوسط حسابي ٨.٤٠٨٥ في حين كان الانحراف المعياري ٤.٠٣٤٨، عاشراً: الملكية الداخلية للمديرين فقد تراوحت نسبتها بين ٠.٠٠ و٧٣.٦٥ بمتوسط حسابي ١٠.٨٠٨١ وهو يدل على انخفاض نسبة مساهمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر في هيكل الملكية، بينما كان الانحراف المعياري١٧.٠٧٤٩، حادي عشر: الملكية المؤسسية فقد تمثلت نسبتها بين ٠.٠٠ و٩٠.٠٠ بمتوسط حسابي ٣٩.٠٢٠٢ وهو ما يوضح زيادة حجم مساهمة المستثمرين المؤسسين في هيكل الملكية، كما بلغ الانحراف المعياري ٢٩.٢٠٢٣، ثاني عشر: تداول اسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها بين ٠.٠٠ و١.٠٠ بمتوسط حسابي ٠.١٢٢٠ في حين كان الانحراف المعياري ٠.٣٢٨٢، ثالث عشر: جودة المراجعة الخارجية فقد بلغت نسبتها بين ٠.٠٠ و١.٠٠ بمتوسط حسابي ٠.٢٠١٢ بينما بلغ الانحراف المعياري ٠.٤٠٢١ وذلك خلال فترة الدراسة.

- **أخيراً فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة:** فقد الباحث على عدة متغيرات ضابطه وهي الاستحقاقات غير الاختيارية حيث بلغت نسبتها خلال فترة الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٦) بين -٠.٠٩ و٠.٣٦ من اجمالي الأصول اول الفترة وبمتوسط حسابي -٠.٠٠٠٤ كما بلغ الانحراف المعياري ٠.٠٣٤٣، التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة فقد تراوحت نسبتها بين -٥٣.٤٨ و٥٦.٢٤ من اجمالي الأصول بمتوسط حسابي ١.٩١٧٩ كما بلغ الانحراف المعياري ١٣.٥٢٠٢، حجم الشركة حيث بلغ نسبته بين ١٧.٦٨ و٢٣.٢٨ بمتوسط حسابي ٢٠.٣٥٧١ في حين كان الانحراف المعياري ١.٢٨٤٥، أداء الشركة فقد تراوحت نسبته بين بين -٤٦.٤٣ و٢٩.٤٦ من اجمالي الأصول وبمتوسط حسابي ٢.٥٢٣٥ كما بلغ الانحراف المعياري ١٠.٥٠٥٩، اخيراً نسبة المديونية فقد بلغت بين ١.٧٥ و٩٨.٦٢ من اجمالي الأصول كما بلغ المتوسط الحسابي لها ٤٩.٠٣١٤ وهو يشير الى ان الشركات تعتمد على التمويل بالديون بمقدار نصف ما تحتاجه، بينما كان الانحراف المعياري ٢٢.٥١٦٢ وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٦). نجد ان اجمالي المشاهدات بلغ ١٦٤ مشاهدة بواقع ٤١ مشاهدة خلال كل عام من الأعوام الأربعة لفترة الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٦).

٩-٥ تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي رقم (٦) مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول ٦: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

م	المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
١	جودة الاستحقاقات	١																								
٢	استمرارية الأرباح	٠.٤٨١	١																							
		٠.٠٠٠**																								
٣	القدرة التنبؤية	٠.٠٤٠	٠.٠٥٠	١																						
		٠.٦٥٣	٠.٥٠٠																							
٤	تمهيد الدخل	٠.١٤٠	٠.١١٠	٠.١٢٩	١																					
		٠.٠٧٥*	٠.١٧١	٠.١١٩																						
٥	دقة تنبؤات المحللين	٠.٠٧٠	٠.١٧٠	-٠.٠٦٠	-٠.٠٩٠	١																				
		٠.٣١٥**	٠.٠٢٩**	٠.٢٤٢	٠.٢٧٤																					
٦	ربحية السهم	٠.٠٨٠	٠.٢٧٠	-٠.١٩٠	-٠.٢٢٠	٠.١٠٠	١																			
		٠.٢٧٩**	٠.٠٠٠**	٠.٠١٠**	٠.٠٠٠**																					
٧	القيمة الدفترية للسهم	٠.٠٠١	٠.١٤٠	-٠.٢١٥	-٠.١٥٠	٠.٠١٥	٠.٦٤٠	١																		
		٠.٨٥٨*	٠.٠٨١*	٠.٠٠٠**	٠.٠٥٠**	٠.٠٦٠*	٠.٠٠٠**																			
٨	استقلالية مجلس الإدارة	٠.٠٠٣	٠.٠٠١	٠.١٠٠	-٠.١٤٠	-٠.٠١٠	-٠.٠٥٠	-٠.٠٢٠	١																	
		٠.٧٢٦	٠.٩٣٦	٠.٢٢٠	٠.٠٧٠**	٠.٩٢٠	٠.٥٠٢	٠.٨٠٧																		

م	المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
٩	حجم مجلس الإدارة	٠,٠٨٠	٠,١٥٠	٠,١٣٠	-٠,٠٩٠	-٠,١٨٠	-٠,١٣٠	-٠,٠٠٢	٠,٠٢٣	١																
		٠,٩٣٥	٠,٠٥١	٠,٠٩٠٤	٠,٢٢٧	٠,٠٢٠٠٥	٠,١٠١	٠,٨٣٧	٠,٠٠٠٠٣																	
١٠	استقلالية رئيس مجلس الإدارة	٠,٠٣٠	٠,١١٠	٠,٢١٠	-٠,٠٣٠	-٠,٠٣٠	-٠,١٤٠	-٠,١٠٠	٠,٢٠٠	٠,٠٦٠	١															
		٠,٦٧٥	٠,١٩٣	٠,٠٠٠٠٩	٠,٦٨٣	٠,٧٠١	٠,٠٨٠	٠,١٩١	٠,٠٠١	٠,٤٣٣																
١١	أعضاء ذوي الخبرة	٠,١٤٠	٠,٢٣٠	٠,١٥٠	-٠,٠٩٠	-٠,٠٢٠	٠,٢٠٠	-٠,١١٠	٠,١٥٠	٠,٢٣٠	-٠,٠٣٠	١														
		٠,٠٧٤	٠,٠٠٣٠٠	٠,٠٥٠١	٠,٢٣٤	٠,٨٤٨	٠,٠٠٠٠٩	٠,١٦٤	٠,٠٥٠٢	٠,٠٠٠٠٣	٠,٧٣٦															
١٢	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	٠,٠٠١	٠,٠٣٠	٠,٠٥٠	٠,١٩٠	٠,١٣٠	٠,٠٠٠	-٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	-٠,٠١٦	-٠,٠٢٨	١													
		٠,١٥٢	٠,٧٣٠	٠,٠٥٠٥	٠,٠١٠٠٤	٠,٩٨٩	٠,١٠٩	٠,٣١٠	٠,٣١٧	٠,٢٤٤	٠,٠٤٠٠٧	٠,٢٨٩														
١٣	استقلالية لجنة المراجعة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١												
١٤	حجم لجنة المراجعة	٠,١٧٠	٠,٠١٠	٠,٢٣٠	٠,٠٠٠	٠,١١٠	-٠,٠٧٠	-٠,٠٠٩	٠,١١٠	٠,٢٢٠	٠,٠٠٦	-٠,٠٠٧	٠,٢٠٠	٠,٠٠	١											
		٠,٠٣٥	٠,٨٦٥	٠,٠٠٠٣٠	١,٠٠٠	٠,١٧٠	٠,٣٤٩	٠,٢٤٣	٠,١٤٦	٠,٠٠٠٤٠	٠,٤٧٦	٠,٣٧٨	٠,٠٠٩٠٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠										
١٥	الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١										
١٦	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	٠,٠٧٠	٠,١٥٠	٠,٢٥٠	٠,٠٦٠	٠,١٤٠	-٠,٠٩٠	-٠,١٠٠	٠,٠٨٠	٠,٠٨٠	٠,٢٨٠	-٠,٠٥٠	٠,٢٨٠	٠,٠٠	٠,٢٩٠	٠,٠	١									
		٠,٣٥٥	٠,٠٥٢	٠,٠٠٠٠١	٠,٤٦٠	٠,٠٨٠٣	٠,٢٣٥	٠,١٩٨	٠,٣٠٧	٠,٣١٥	٠,٠٠٠٠٣	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠		٠,٠٠٠٠٠٠										
١٧	الملكية الداخلية للمديرين	٠,١٥٠	٠,٢١٠	٠,٠٢٦	-٠,٠٢٠	-٠,١٤٠	-٠,٠٢٠	-٠,٠١٠	٠,١٩٠	٠,٠٠٠	٠,٠٥٥	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٠,٠٠	-٠,٠١٠	٠,٠	-٠,٠٠٦	١								
		٠,٠٤٨	٠,٠٠٦	٠,٤٦٤	٠,٧٩٣	٠,٠٨٠٤١	٠,٨١٥	٠,٨٩٩	٠,٠٠١٠٧٧	٠,٩٧٩	٠,٥٣٨	٠,٣٢٨	٠,٨٨٢		٠,٢١٤		٠,٤٥١								
١٨	الملكية المؤسسية	٠,٠٧٠	٠,١١٠	٠,٠٠٠	-٠,٠٨٠	-٠,٢٣٠	-٠,٠٩٠	-٠,٠١٠	-٠,٣٦٠	٠,٠٠٠	-٠,٠٥٠	-٠,٢٨٠	-٠,١٨٠	٠,٠	-٠,٢٤٠	٠,٠	٠,٢٥٠	-٠,٥٣٠	١							

م	المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
		٠,٣٩٥	٠,١٨٣	٠,٩٦٥	٠,٣٣٤	٠,٠٠٠٣٠٣	٠,٢٤٠	٠,٨٧٥	٠,٠٠٠٠٩١	٠,٩٧٠	٠,٥٦٢	٠,٠٠٠٠١	٠,٠١٨٠٠		٠,٠٠٠٠٢		٠,٠٠٠٠١									
١٩	تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية	٠,٠٠١	٠,٠٠٩	-٠,٢٠٠	-٠,٢٩٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٦	-٠,٢٧٠	٠,٠١١	٠,٣٥٠	٠,٠٧٠	٠,١٣٠	٠,٠٣٠	٠,٠	٠,١٩٠	٠,٠	-٠,٠٧٠	-٠,١٢٠	١	-٠,٠٠٢						
		٠,٩٣٨	٠,٢٣٨	٠,٠١٠٠١	٠,٤٥٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٢٠٠٦	٠,٠٠٠٠٠	٠,١٦٣	٠,٣٩٨	٠,٠١٠١	٠,٠٠٠٠٧	٠,٦٧٦		٠,٠٠٠٠٠		٠,٠٠٠٠٠	٠,٣٧١	٠,١٢٩	٠,٨٠٢					
٢٠	جودة المراجعة الخارجية	٠,٠٠٨	٠,١٧٠	٠,١٧٠	٠,٠٠٢	-٠,١٤٠	-٠,١٢٠	-٠,٠٠٨	-٠,٠٠٨	٠,٠٥٥	٠,٠٢٨	٠,٠٠٠	-٠,١٠٠	٠,٠	-٠,٠٠٧	٠,٠	-٠,٠٤٤	-٠,٠٢٠	-٠,٠٤٠	٠,٠٩٠	١					
		٠,٣٢٢	٠,٠٠٠٠٢٧	٠,٠٠٣٠٠٣	٠,٨٢٣	٠,٠٧٠٠١	٠,١١٠٥	٠,٣١١	٠,٣٢١	٠,٥٥٨	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٩٩٧	٠,١٨٤		٠,٣٦٢		٠,٦٤٧	٠,٧٧٠	٠,٥٨١	٠,٢٤٢					
٢١	الاستحقاقات غير الاقتصادية	٠,٠٣٠	٠,٠٠١	٠,٠٦٠	٠,٠٤٠	٠,٠٢٠	-٠,١٧٠	-٠,٠٠٣	-٠,٠٠١	-٠,١٧٠	٠,٠٠٧	٠,١٤٠	٠,٠٥٠	٠,٠	-٠,٠٢٠	٠,٠	-٠,٠٤٠	-٠,٠١٠	-٠,٠٢١	-٠,١٠٠	٠,٠١٠	١				
		٠,٧٨٩	٠,٨٩٤	٠,٤٧٢	٠,٦٠١	٠,٠٣٠٠٤١	٠,٧٧٤	٠,٦٧٩	٠,٨٧٦	٠,٠٠٢٠٠٩	٠,٣٧٩	٠,٠٧٠٠١	٠,٤٨٧		٠,٨١٦		٠,٦٠٥	٠,٠٢١٨	٠,٠٠٠٠٧٠	٠,٢٠٦	٠,٠٢١٨				
٢٢	التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة	٠,٦٦٠	٠,٣٣٠	-٠,٠٧٠	٠,٠٣٠	٠,٠٨٠	٠,١٦٠	٠,١٢٠	-٠,٠٢٠	٠,١٣٠	-٠,٠٧٠	٠,٠٠١	٠,٠٣٠	٠,٠	٠,٢٠٠	٠,٠	-٠,٠٤٠	٠,٠٠٣	٠,١٣٠	٠,٠٧٠	-٠,١٤٠	١				
		٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٣٨٥	٠,٦٩٨	٠,٢٨٩	٠,٠٤٠٠٠	٠,١٣٨	٠,٨٢٢	٠,٠٨٠٠٩	٠,٣٦٠	٠,٩٠٠٧	٠,٧٥٥		٠,٠٠٠٠٩		٠,٦٥٦	٠,٦٣٨	٠,٧٣٥	٠,١٠٦	٠,٣٩١	٠,٠٧٠٤				
٢٣	حجم الشركة	٠,٠٢٠	٠,١٩٠	٠,١١٠	-٠,١٣٠	٠,٣٦٠	٠,٠٠٠	٠,١٤٠	٠,١٩٠	٠,٦٢٠	٠,٢٣٠	-٠,٠١٠	٠,٢٦٠	٠,٠	٠,٢٣٠	٠,٠	٠,٢٨٠	-٠,٠٢٦	٠,١٧٠	٠,٤٥٠	٠,٢٢٠	-٠,٢٧٠	٠,٠١٨	١		
		٠,٨١٤	٠,٠٠٠٠١٨	٠,١٦٥	٠,٠٩٠٩٩	٠,٠٠٠٠٠٦	٠,٩٦٦	٠,٠٠٠٠٠٦	٠,٠٠١٠٠٣	٠,٠٠٠٠٤٤	٠,٨٩٥	٠,٠٠٠١٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠		٠,٠٠٠٠٠٠		٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٤٢٣	٠,٠٣٠٠٥	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٢٠٠٤			
٢٤	أداء الشركة	٠,٤٢٠	٠,٠٩٢٠	٠,٠٠١٠	-٠,١٢٠	٠,١٨٠	٠,٢٩٠	٠,١٧٠	-٠,٠٠١٠	٠,١٥٠٨	٠,١٦٦	٠,٢١٠	٠,٠٠٠	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠	-٠,١٦٠	-٠,٢١٠	-٠,١٠٠	٠,١٨٠	-٠,٠٢٠١		٠,٠٢٨٠	١	
		٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٨٧٦	٠,١١٣	٠,٠١٠٠٩٩	٠,٠٣٠٠٣	٠,٠٩٠٨	٠,٠٤٠٠٣	٠,٠٢٠٠٤٥	٠,٠٠٠٠٧٠	٠,٩٥٠		٠,٠٩٦٠		٠,٠٤٠٠٤٥	٠,٠٠٠٠٨	٠,٠١٨٦	٠,٠٢٠٠٤٥	٠,٠٨٦٠		٠,٠٠٠٠٠٠٠٠			
٢٥	نسبة المديونية	٠,٠٢٣٠	٠,٠٢٣٠	-٠,٠٢٠	-٠,٠٢١٠	-٠,٢٨٠	-٠,٠٥٠	-٠,٠٢٠	-٠,١٢٠	-٠,٠٣٠	-٠,٠٢٦	-٠,١٤٠	٠,١٤٠	٠,٠	-٠,٠٩٠	٠,٠	٠,٠١٦	-٠,١٩٠	-٠,٤٣٠	٠,٠٢٠	٠,١٢٠	-٠,١٤٠	٠,٠٢٠٠	-٠,٢٧٠	١	
		٠,٧١٠	٠,٠٠٠٤٠٠	٠,٨٠٧	٠,٨٧٦	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٥٠١	٠,٧٨٤	٠,٠٦٨	٠,١٤٢	٠,٦٨٣	٠,٤١١	٠,٠٨٠٠		٠,٢٥٧		٠,٠٠٤٠٠٦	٠,٠٠١٠٥٥	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,١٤٣	٠,٨٣٧	٠,٠٧٠٥١	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٤٠٠	

*** الارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١%.

** الارتباط معنوي عند مستوي معنوية ٥%.

* الارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١٠%.

– لا يمكن حساب معامل الارتباط لكون أحد المتغيرات على الأقل ثابت.

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (٦) ما يلي:

- مصفوفة الارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة لا تعاني من ازدواج خطي بين متغيرات الدراسة، حيث ان معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة (جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين كمتغيرات تابعة)، و(الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة)، و(المتغيرات الضابطة) اقل من ٠.٨٠ مما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين متغيرات الدراسة باستثناء العلاقة بين استمرارية الأرباح وأداء الشركة حيث كان معامل الارتباط معنوي موجب قوي (٠.٩٢) لذا سيتم استبعاد هاتين المتغيرين بالإضافة الى كل من استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة نظراً لكون قيمهما ثابتة طوال فترة الدراسة، لذا سيتم إعادة الارتباط من جديد بعد استبعاد هذه المتغيرات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي رقم (٧).

جدول ٧: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

د	المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
١	جودة الاستحقاقات	١																				
٢	القدرة التنبؤية	٠.٠٤	١																			
		٠.٦٥٣																				
٣	تمهيد الدخل	-٠.١٤	٠.١٢	١																		
		٠.٠٧٥*	٠.١١٩																			
٤	دقة تنبؤات المحللين	٠.٠٧	-٠.٠٦	-٠.٠٩	١																	
		٠.٣٨٥	٠.٤٦٢	٠.٢٧٤																		
٥	ربحية السهم	٠.٠٨	-٠.١٩	-٠.٢٢	٠.١٠	١																
		٠.٢٧٩	٠.٠١٧**	٠.٠٠٤**																		
٦	القيمة الدفترية للسهم	٠.٠١	-٠.٢٢	-٠.١٥	٠.١٥	٠.٦٤	١															
		٠.٨٥٨	٠.٠٠٦**	٠.٠٥٥*	٠.٠٦٤*	٠.٠٠٠**																
٧	استقلالية مجلس الإدارة	٠.٠٣	٠.١٠	-٠.١٤	-٠.٠١	-٠.٠٥	-٠.٠٢	١														
		٠.٧٢٥	٠.٢٢٠	٠.٠٧٩*	٠.٩٢٠	٠.٥٠٣	٠.٨٠٧															
٨	حجم مجلس الإدارة	-٠.٠١	٠.١٣	-٠.٠٩	٠.١٨	-٠.١٣	-٠.٠٢	٠.٢٣	١													
		٠.٩٣٥	٠.٠٩٤*	٠.٢٢٧	٠.٠٢٤**	٠.١٠٢	٠.٨٣٧	٠.٠٠٣**														
٩	استقلالية رئيس مجلس الإدارة	-٠.٠٣	٠.٢١	-٠.٠٣	-٠.٠٣	-٠.١٤	-٠.١٠	٠.٢٠	٠.٠٦	١												

م	المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
		٠,٦٧٥	٠,٠٠٠ ***٦	٠,٦٨٣	٠,٧٠١	٠,٠٨٠ **	٠,١٩١	٠,٠١ ***٠	٠,٤٣٣													
١٠	أعضاء ذوي الخبرة	٠,١٤٥	٠,١٥٠	-٠,٠٩٠	-٠,٠١٢	٠,٢٠٠	٠,١١٠	٠,١٥٠	٠,٢٣٠	-٠,٠٣٠	١											
		٠,٠٧٠ *٤	٠,٠٥٠ *١	٠,٢٣٤	٠,٨٤٨	٠,٠٠٠ ***٩	٠,١٦٤	٠,٠٥٠ **٢	٠,٠٠٠ ***٣	٠,٧٣٦											
١١	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	٠,٠٠١	٠,٠٥٠	٠,١٩٠	٠,١٣٠	٠,٠١٠	-٠,٠٨٠	٠,٠٨٠	-٠,٠٩٠	-٠,١٦٠	-٠,٠٨٨	١										
		٠,٨٥٢	٠,٥٠٥	٠,٠١٠ ***٤	٠,١١٠	٠,٩٨٩	٠,٣٠٩	٠,٣١٧	٠,٢٤٤	٠,٠٤٠ **٧	-٠,٢٨٩											
١٢	حجم لجنة المراجعة	-٠,١٧٠	٠,٢٣٠	٠,٠٠١	٠,١١٠	-٠,٠٧٠	-٠,٠٩٠	٠,١١٠	٠,٢٢٠	٠,٠٠٦	-٠,٠٧٠	٠,٢٠٠	١									
		-٠,٠٣٠ ***٥	٠,٠٠٠ ***٣	٠,٩٩٠ ٦	٠,١٧٠ ٠	٠,٣٤٩	٠,٢٤٣	٠,١٤٥	٠,٠٠٠ ***٤	٠,٤٧٦	٠,٣٧٨	٠,٠٠٠ ***١										
١٣	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	-٠,٠٧٠	٠,٢٥٠	٠,٠٦٠	٠,١٤٠	-٠,٠٩٠	-٠,١٠٠	٠,٠٨٨	٠,٢٣٣	-٠,٥٠٠	٠,٢٨٨	-٠,٠٠٠ ***٠	٠,٢٩٠	١								
		٠,٣٥٥	٠,٠٠١ ***١	٠,٤٦٠	٠,٠٨٠ **٣	٠,٢٣٥	٠,١٩٨	٠,٣٠٧	٠,٣١٥	٠,٠٠٠ ***٣	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٠									
١٤	الملكية الداخلية للمديرين	-٠,١٥٠	-٠,٠٢٠	-٠,٠٢٠	-٠,١٤٠	-٠,٠٢٠	٠,٠١٠	٠,١٩٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٨	-٠,٠٠١	-٠,١٠٠	-٠,٠٠٦	١							
		٠,٠٤٤ ***٩	٠,٤٦٤	٠,٧٩٣	٠,٠٨٠ **١	٠,٨١٤	٠,٩٠٠	٠,٠١٠ **٨	٠,٩٧٩	٠,٥٣٨	٠,٣٢٨	٠,٨٨٢	٠,٢١٤	٠,٠٤٥ ١								
١٥	الملكية المؤسسية	-٠,٠٧٠	-٠,٠٨٠	-٠,٠٢٠	٠,٢٣٠	-٠,٠٩٠	٠,٠٠١	-٠,٣٦٠	٠,٠٠٠	-٠,٠٥٠	-٠,٢٦٠	-٠,١٨٠	٠,٢٤٤	٠,٠٢٥	-٠,٠٥٣	١						
		٠,٣٩٥	٠,٩٦٥	٠,٣٣٤	٠,٠٠٠ ***٣	٠,٢٤٠	٠,٨٧٥	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٩٧٠	٠,٥٦١	٠,٠٠٠ ***١	٠,٠٠١ **٨	٠,٠٠٢ ***	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٠							
١٦	تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية	٠,٠٠١	-٠,٢٩٠	-٠,٢٠٠	٠,٠٠٦	٠,١٧٠	٠,٢٧٠	٠,١١٠	٠,٣٥٠	٠,٠٠٧	٠,١٣٠	٠,٠٠٣	٠,١٩٠	-٠,٠٠٧	-٠,١٢٠	-٠,٠٠٢	١						
		٠,٩٣٩	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠١ **١	٠,٤٥٢	٠,٠٠٢ ***٦	٠,٠٠٠ ***٠	٠,١٦٣	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٣٩٨	٠,١٠٢	٠,٦٧٦	٠,٠١٧ **	٠,٠٣٧ ١	٠,١٢٩	٠,٠٨٠ ٢						
١٧	جودة المراجعة الخارجية	٠,٠٨٠	٠,١٧٠	٠,٠٠٢	-٠,١٤٠	-٠,١٢٠	-٠,٠٨٠	-٠,٠٨٠	٠,٠٥٥	٠,٢٨٠	٠,٠٠١	-٠,١٠٠	٠,٠٧٠	٠,٠٤٠	٠,٠٠٢	٠,٠٤٠	٠,٠٠٩	١				
		٠,٣٢٢	٠,٠٣٠ ***٤	٠,٨٣٢	٠,٠٧٠ *١	٠,١١٠	٠,٣١٠	٠,٣٢٠	٠,٥٥٠	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٩٧٠	٠,١٨٠	٠,٣٦٢	٠,٦٤٠	٠,٧٧٠	٠,٥٨٠	٠,٢٤٠					
١٨	الاستحقاقات غير الاختيارية	-٠,٠٢٠	٠,٠٦٠	٠,٠٤٤	-٠,١٧٠	٠,٠٢٠	-٠,٠٣٠	٠,٠٠١	-٠,١٧٠	٠,٠٧٠	٠,١٤٠	-٠,٠٥٠	٠,٠٢٠	-٠,٠٠٤	٠,١٠٠	-٠,٠٢١	-٠,١٠٠	-٠,١٠٠	١			
		٠,٧٨٩	٠,٤٧٢	٠,٦٠١	٠,٠٣١ ***١	٠,٧٧٤	٠,٦٧٩	٠,٨٧٦	٠,٠٢٠ ***٩	٠,٣٧٩	٠,٠٧١	٠,٤٨٧	٠,٨١٦	٠,٠٠٠ ***٧ **	٠,٢١٨	٠,٢٠٦	٠,٢١٨				
١٩	التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة	-٠,٠٦١	-٠,٠٧٠	٠,٠٠٣	٠,٠٨٠	٠,١٦٠	٠,١٢٠	-٠,٠٢٠	٠,١٣٠	-٠,٠٧٠	٠,٠٠١	-٠,٠٠٢	٠,٠٢٠	-٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٣٠	٠,١٣٠	٠,٠٠٧	-٠,١٤٠	١		
		٠,٠٠٠ ***٠	٠,٣٨٥	٠,٦٩٧	٠,٢٨٩	٠,٠٤٤ **	٠,١٣٨	٠,٨٢٢	٠,٠٨٠ ***٩	٠,٣٦٠	٠,٩٠٧	٠,٧٥٥	٠,٠٠٩ ***٠	٠,٠٧٣ ٥	٠,٦٣٨	٠,١٠٤	٠,٣٩١	٠,٠٧٠ ***٥			
٢٠	حجم الشركة	٠,٠٢٠	-٠,١١٠	-٠,١٣٥	٠,٠٣٦	٠,٠٠١	٠,١٤٠	٠,١٩٠	٠,٦٢٠	٠,٢٣٠	-٠,٠٠١	٠,٢٦٠	٠,٠٢٣	٠,٠٢٨	-٠,٠٢٦	٠,٠٢٧	٠,٠٢٢	-٠,٠٢٧	٠,١٨٠	١		
		٠,٨١٤	٠,١٦٥	٠,٠٩٩	٠,٠٩٦	٠,٩٦٦	٠,٠٦٧	٠,٠٠١ ***٣	٠,٠٠٠ ***٤	٠,٨٩٥	٠,٠٠٠ ***١	٠,٠٠٣ ***	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٣٥ **	٠,٤٢٣	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٥	٠,٠٠٠ ***١	٠,٠٠٢ ***٤		
٢١	نسبة المديونية	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٢٨	٠,٠٥٥	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٥٠ ١	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٣	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***١	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠٠ ***٤	١
		٠,٧١٠	٠,٨٠٧	٠,٨٧٦	٠,٥٠١	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٧٨٤	٠,٠٦٨	٠,١٤٢	٠,٤١١	٠,٠٨٠	٠,٢٥٧	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٠٠١ ***٥	٠,٠٠٠ ***٠	٠,٨٣٧	٠,١٤٢	٠,٠٧٠ ***١	٠,٠٢٠ ***١	٠,٠٠٠ ***٤	

*** الارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١%.

** الارتباط معنوي عند مستوي معنوية ٥%.

* الارتباط معنوي عند مستوي معنوية ١٠%.

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (٧) ما يلي:

- مصفوفة الارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة لا تعاني من ازدواج خطي بين متغيرات الدراسة، حيث ان معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة (جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين كمتغيرات تابعة)، و(الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة)، و(المتغيرات الضابطة) اقل من ٠.٨٠ مما يدل على عدم وجود ازدواج خطي بين متغيرات الدراسة.

- فيما يتعلق بالارتباط بين المتغيرات التابعة: فقد كان معامل الارتباط غير معنوي موجب بين القدرة التنبؤية وجودة الاستحقاقات (٠.٠٤)، في حين كان معامل الارتباط معنوي سالب (-٠.١٤) بين تمهيد الدخل وجودة الاستحقاقات وذلك عند مستوي معنوية ١٠%، بينما كان الارتباط غير معنوي موجب بين تمهيد الدخل القدرة التنبؤية (٠.١٢)، كذلك كان الارتباط غير معنوي موجب بين دقة تنبؤات المحللين وجودة الاستحقاقات (٠.٠٧)، في حين كان غير معنوي سالب في حالة كل من القدرة التنبؤية وتمهيد الدخل (-٠.٠٦، -٠.٠٩) على التوالي.

- فيما يتعلق بالارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة: أولا: فيما يتعلق بمتغيرات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: فقد كان معامل الارتباط غير معنوي موجب بين كل من ربحية السهم وجودة الاستحقاقات ودقة تنبؤات المحللين (٠.٠٨، ٠.١٠) على التوالي، بينما كانت العلاقة معنوية سالبة بين كل من ربحية السهم والقدرة التنبؤية للأرباح وتمهيد الدخل (-٠.١٩، و-٠.٢٢) عند مستوي معنوية ٥%، و١% على الترتيب، اما في حالة القيمة الدفترية للسهم فقد كان معامل ارتباط غير معنوي موجب مع جودة الاستحقاقات (٠.٠١)، بينما كان معامل الارتباط بين القيمة الدفترية للسهم وبين القدرة التنبؤية للأرباح معنوي سالب (-٠.٢٢) عند مستوي معنوية ١%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة تمهيد الدخل (-٠.١٥) لكن عند مستوي معنوية ١٠%، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة دقة تنبؤات المحللين (٠.١٥) عند مستوي معنوية ١٠%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي موجب بين كل من متغيرا الملائمة القيمية للمعلومات المحاسبية (٠.٦٤) لكن عند مستوي معنوية ١%. ثانياً: فيما يتعلق متغيرات حوكمة الشركات: فقد كان معامل الارتباط بين استقلالية مجلس الإدارة وبين كل من جودة الاستحقاقات والقدرة التنبؤية للأرباح غير معنوي موجب (٠.٠٣، و٠.١٠) على التوالي، بينما كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة تمهيد (-٠.١٤) عند مستوي معنوية ١٠%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي سالب مع كل من دقة تنبؤات المحللين، وربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم (-٠.٠١، و-٠.٠٥، و-٠.٠٢) على الترتيب، كذلك كان معامل الارتباط غير معنوي سالب بين كل من حجم مجلس الإدارة وجودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، وربحية السهم، والقيمة الدفترية

للسهم (-٠.٠١، و-٠.٠٩، و-٠.١٣، و-٠.٠٢) على التوالي، بينما كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة القدرة التنبؤية للأرباح (٠.١٣) عند مستوي معنوية ١٠%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي موجب مع كل من دقة تنبؤات المحللين واستقلالية مجلس الإدارة (٠.١٨، و٠.٢٣) لكن عند مستوي معنوية ٥%، و١% على الترتيب. كان معامل الارتباط غير معنوي سالب بين استقلالية رئيس مجلس الإدارة وبين كل من جودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، ودقة تنبؤات المحللين، والقيمة الدفترية للسهم (-٠.٠٣، و-٠.٠٣، و-٠.٠٣، و-٠.١٠) على الترتيب، بينما كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة ربحية السهم (-٠.١٤) عند مستوي معنوية ١٠%، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب بين استقلالية رئيس مجلس الإدارة وبين كل من القدرة التنبؤية للأرباح واستقلالية مجلس الإدارة (٠.٢١، و٠.٢٠) عند مستوي معنوية ١%، و٥% على التوالي، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة حجم مجلس الإدارة (٠.٠٦). كان معامل الارتباط معنوي موجب بين أعضاء ذوو الخبرة وبين كل من جودة الاستحقاقات، والقدرة التنبؤية للأرباح، واستقلالية مجلس الإدارة (٠.١٤، و٠.١٥، و٠.١٥) على الترتيب وذلك عندس مستوي معنوية ١٠%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من تمهيد الدخل، ودقة تنبؤات المحللين، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة (-٠.٠٩، و-٠.٠٢، و-٠.٠٣) على التوالي، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة كل من ربحية السهم، وحجم مجلس الإدارة (٠.٢٠، و٠.٢٣) على التوالي وذلك عند مستوي معنوية ١%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة القيمة الدفترية للأرباح (٠.١١). كان معامل الارتباط غير معنوي موجب بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وبين كل من جودة الاستحقاقات، والقدرة التنبؤية للأرباح، ودقة تنبؤات المحللين، وربحية السهم، واستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة (٠.٠١، و٠.٠٥، و٠.١٣، و٠.٠١، و٠.٠٨، و٠.٠٩) على الترتيب، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة تمهيد الدخل (٠.١٩) عند مستوي معنوية ٥%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من القيمة الدفترية للسهم، وأعضاء ذوو الخبرة (-٠.٠٨، و-٠.٠٨) على الترتيب، في حين كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة استقلالية رئيس مجلس الإدارة (-٠.١٦) عند مستوي معنوية ٥%. كان معامل الارتباط معنوي سالب بين حجم لجنة المراجعة وجودة الاستحقاقات (-٠.١٧) عند مستوي معنوية ٥%، بينما كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة (٠.٢٣، و٠.٢٢، و٠.٢٠) على التوالي عند مستوي معنوي ١%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة كل من تمهيد الدخل، ودقة تنبؤات المحللين، واستقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة (٠.٠١، و٠.١١، ٠.١١، و٠.٠٦) على الترتيب، في حين كان الارتباط غير معنوي سالب

بين حجم لجنة المراجعة وبين كل من ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وأعضاء ذوو الخبرة (-٠.٠٧، و-٠.٠٩، و-٠.٠٧) على التوالي. كان معامل الارتباط غير معنوي سالب بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وبين كل من جودة الاستحقاقات، وربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم (-٠.١٧، و-٠.٠٩، و-٠.١٠) على التوالي، بينما كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة (٠.٢٥، و٠.٢٣، و٠.٢٨، و٠.٢٩) على التوالي وذلك عند مستوي معنوية ١%، في حين كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة كل من تمهيد الدخل، ودقة تنبؤات المحللين، واستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة (٠.٠٦، و٠.١٤، و٠.٠٨، و٠.٠٨) على الترتيب، بينما كان معامل الارتباط معنوي سالب بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة واضاء ذوو الخبرة (-٠.٥٠) عند مستوي معنوية ١%. كان معامل الارتباط معنوي موجب بين الملكية الداخلية للمديرين وبين كل من جودة الاستحقاقات واستقلالية مجلس الإدارة (٠.١٥، و٠.١٩) على التوالي عند مستوي معنوية ٥%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل، وربحية السهم، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة (-٠.٠٦، و-٠.٠٢، و-٠.٠٢، و-٠.٠١، و-٠.١٠، و-٠.٠٦) على الترتيب، على النقيض كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة دقة تنبؤات المحللين (-٠.١٤) عند مستوي معنوية ١٠%، في حين كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة كل من القيمة الدفترية للسهم، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وأعضاء ذوو الخبرة (٠.٠١، و٠.٠١، و٠.٠٥، و٠.٠٨) على الترتيب. كان معامل الارتباط غير معنوي سالب بين الملكية المؤسسية وبين كل من جودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، وربحية السهم، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة (-٠.٠٧، و-٠.٠٨، و-٠.٠٩، و-٠.٠٥) على التوالي، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، والقيمة الدفترية للسهم، وحجم مجلس الإدارة (٠.٠١، و٠.٠١، و٠.٠١) على الترتيب، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة كل من دقة تنبؤات المحللين، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة (٠.٢٣، و٠.٢٤، و٠.٢٥) على التوالي عند مستوي معنوية ١%، بينما كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة كل من استقلالية مجلس الإدارة، وأعضاء ذوو الخبرة، والملكية الداخلية للمديرين (-٠.٣٦، و-٠.٢٦، و-٠.٥٣) على الترتيب وذلك عند مستوي معنوية ١% عدا متغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة فقد كان معامل ارتباطه معنوي سالب (-٠.١٨) عند مستوي معنوية ٥%. كان معامل الارتباط غير معنوي موجب بين تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية وبين كل من جودة الاستحقاقات، ودقة تنبؤات المحللين، واستقلالية مجلس الإدارة،

واستقلالية رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء ذوو الخبرة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة (٠.٠١، و٠.٠٦، و٠.١١، ٠.٠٧، و٠.١٣، و٠.٠٣) على التوالي، في حين كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل (-٠.٢٩، و-٠.٢٠) عند مستوي معنوية ١%، و٥% على التوالي، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة كل من ربحية السهم، وحجم لجنة المراجعة (٠.١٧، و٠.١٩) على التوالي عند مستوي معنوية ٥%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة كل من القيمة الدفترية للسهم، وحجم مجلس الإدارة (٠.٢٧، و٠.٣٥) على التوالي ولكن عند مستوي معنوية ١%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من عدد اجتماعات لجنة المراجعة، والملكية الداخلية للمديرين، والملكية المؤسسية (-٠.٠٧، و-٠.١٢، و-٠.٠٢) على الترتيب. أخيراً جودة المراجعة الخارجية، حيث كان معامل الارتباط غير معنوي موجب مع كل من جودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، وحجم مجلس الإدارة، وأعضاء ذوو الخبرة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، والملكية الداخلية للمديرين، والملكية المؤسسية، وتداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية (٠.٠٨، و٠.٠٢، و٠.٠٥، و٠.٠١، و٠.٠٤، و٠.٠٢، و٠.٠٤، و٠.٠٩) على التوالي، بينما كان معامل الارتباط معنوي موجب مع القدرة التنبؤية للأرباح (٠.١٧) عند مستوي معنوية ٥%، على النقيض كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة دقة تنبؤات المحللين (-٠.١٤) عند مستوي معنوية ١٠%، في حين كان معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، واستقلالية مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة (-٠.١٢، و-٠.٠٨، و-٠.٠٨، و-٠.١٠، و-٠.٠٧) على الترتيب، بينما كان معامل الارتباط معنوي موجب مع استقلالية رئيس مجلس الإدارة (٠.٢٨) عند مستوي معنوية ١%.

- فيما يتعلق بالارتباط بين المتغيرات الضابطة وبين كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة: كانت علاقة الارتباط غير معنوية سالبة بين الاستحقاقات غير الاختيارية وبين كل من جود الاستحقاقات، والقيمة الدفترية للسهم، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية، وجودة المراجعة الخارجية (-٠.٠٢، و-٠.٠٣، و-٠.٠٥، و-٠.٠٢، و-٠.٠٤، و-٠.١٠، و-٠.١٠) على التوالي، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل، وربحية السهم، واستقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء ذوو الخبرة، والملكية الداخلية للمديرين (٠.٠٦، و٠.٠٤، و٠.٠٢، و٠.٠١، و٠.٠٧، و٠.١٤، و٠.١٠) على الترتيب، في حين كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة كل من دقة تنبؤات

المحللين، وحجم مجلس الإدارة (-٠.١٧، و-٠.١٧) على التوالي عند مستوي معنوية ٥%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي سالب مع الملكية المؤسسية (-٠.٢١) ولكن عند مستوي معنوية ١%. كان معامل الارتباط معنوي سالب بين التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة وبين جودة الاستحقاقات (-٠.٦١) عند مستوي معنوية ١%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، واستقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة (-٠.٠٧، و-٠.٠٢، و-٠.٠٧، و-٠.٠٢، و-٠.٠٤) على التوالي، في حين كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة الاستحقاقات غير الاختيارية (-٠.١٤) عند مسوي معنوية ١٠%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي موجب في حالة كل من تمهيد الدخل، ودقة تنبؤات المحللين، والقيمة الدفترية للسهم، وأعضاء ذوو الخبرة، والملكية الداخلية للمديرين، والملكية المؤسسية، وتداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية، وجودة المراجعة الخارجية (٠.٠٣، و٠.٠٨، و٠.١٢، و ٠.٠١، و٠.٠٤، و٠.٠٣، و٠.١٣، و٠.٠٧) على الترتيب، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب لكل من حجم مجلس الإدارة، ربحية السهم، وحجم لجنة المراجعة (٠.١٣، و٠.١٦، و٠.٢٠) عند مستوي معنوية ١٠%، و٥%، و١% على التوالي. كان معامل الارتباط غير معنوي موجب بين حجم الشركة وبين كل من جودة الاستحقاقات، والقدرة التنبؤية للأرباح، وربحية السهم (٠.٠٢، و٠.١١، و٠.١٤) على الترتيب، في حين كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة تمهيد الدخل (-٠.١٣) عند مستوي معنوية ١٠%، بينما كان معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من أعضاء ذوو الخبرة، والملكية الداخلية للمديرين (-٠.٠١، و-٠.٠٦) على التوالي، في حين كان معامل الارتباط معنوي موجب لكل من دقة تنبؤات المحللين، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، وتداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية، وجودة المراجعة الخارجية (٠.٣٦، و٠.٦٢، و٠.٢٣، و٠.٢٦، و٠.٢٣، و٠.٢٨، و٠.٤٧، و٠.٢٢) على الترتيب عند مستوي معنوية ١%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة كل من استقلالية مجلس الإدارة، والملكية المؤسسية، والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة (٠.١٩، و٠.١٧، و٠.١٨) على التوالي ولكن عند مستوي معنوية ٥%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة القيمة الدفترية للسهم (٠.١٤) وذلك عند مستوي معنوية ١٠%، في حين كان معامل الارتباط معنوي سالب مع (-٠.٢٧) عند مستوي معنوية ١%. أخيراً كان معامل الارتباط غير معنوي موجب بين نسبة المديونية وبين كل من جودة الاستحقاقات، وتداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية، وجودة المراجعة الخارجية (٠.٠٣، و٠.٠٢، و٠.١٢) على الترتيب، بينما كان

معامل الارتباط غير معنوي سالب في حالة كل من القدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد الدخل، وربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء ذوو الخبرة، وحجم لجنة المراجعة (-٠.٠٠٢، -٠.٠٠١، و-٠.٠٠٥، و-٠.٠٠٢، و-٠.٠١٢، و-٠.٠٠٣، و-٠.٠٠٦، -٠.٠٠٩) على التوالي، على النقيض كان معامل الارتباط معنوي سالب في حالة من استقلالية مجلس الإدارة، والاستحقاقات غير الاختيارية (-٠.٠١٤، و-٠.٠١٤) على الترتيب عند مستوي معنوية ١٠%، بينما كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة (٠.١٤) عند مستوي معنوية ١٠%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي موجب لكل من دقة تنبؤات المحللين، والملكية المؤسسية، وحجم الشركة (٠.٢٨، ٠.٤٣، و٠.٢٢) على الترتيب لكن عند مستوي معنوية ١%، كذلك كان معامل الارتباط معنوي موجب في حالة عدد اجتماعات لجنة المراجعة (٠.١٦) لكن عند مستوي معنوية ٥%، أخيراً كان معامل الارتباط معنوي سالب بين نسبة المديونية وبين كل من الملكية الداخلية للمديرين، والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة (-٠.١٩، و-٠.٢٠) عند مستوي معنوية ٥% علي الترتيب.

٩-٦ اختبارات فروض الدراسة ومناقشة النتائج

٩-٦-١الفرض الرئيسي الاول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وجودة الارباح.

ويتفرع من هذا الفرض أربعة فروض فرعية وهي:

٩-٦-١-١ بالفرض الفرعي الاول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين جودة الاستحقاقات للشركة.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (MANOVA) وكانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (٨):

جدول ٨: تحليل الانحدار لتأثير معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) على جودة الأرباح

المتغيرات المستقلة	جودة الاستحقاقات					الفترة التنبؤية للأرباح					تمهيد الدخل				
	معاملات الانحدار	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الازدواج الخطي		معاملات الانحدار	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الازدواج الخطي		معاملات الانحدار	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الازدواج الخطي	
		قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)		قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)		قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)		-2.685	0.008				-0.116	0.908				3.632	0.000		
ربحية السهم	0.264	3.398	*0.001 **	0.502	1.993	-0.126	-1.420	0.158	0.502	1.993	-0.318	-3.018	*0.003 **	0.502	1.993
القيمة الدفترية للسهم	-0.157	-2.053	*0.042 *	0.516	1.939	-0.006	-0.066	0.947	0.516	1.939	0.128	1.236	0.219	0.516	1.939
استقلالية مجلس الإدارة	0.030	0.452	0.652	0.699	1.430	-0.063	-0.837	0.404	0.699	1.430	-0.190	-2.126	*0.035 *	0.699	1.430
حجم مجلس الإدارة	-0.110	-1.290	0.199	0.420	2.381	-0.016	-0.168	0.867	0.420	2.381	0.001	0.010	0.992	0.420	2.381
استقلالية رئيس مجلس الإدارة	-0.142	-2.148	*0.033 *	0.691	1.448	0.037	0.489	0.625	0.691	1.448	0.026	0.287	0.774	0.691	1.448
أعضاء ذوى الخبرة	0.134	1.800	*0.074	0.547	1.827	0.380	4.480	0.000 ***	0.547	1.827	0.007	0.065	0.948	0.547	1.827
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	0.040	0.542	0.588	0.569	1.756	-0.135	-1.624	0.106	0.569	1.756	0.190	1.920	*0.057	0.569	1.756
حجم لجنة المراجعة	-0.075	-1.088	0.278	0.645	1.550	0.286	3.658	0.000 ***	0.645	1.550	0.035	0.374	0.709	0.645	1.550
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	-0.057	-0.736	0.463	0.497	2.012	0.338	3.790	0.000 ***	0.497	2.012	0.069	0.649	0.518	0.497	2.012
الملكية الداخلية للمديرين	0.284	4.077	*0.000 **	0.624	1.602	-0.223	-2.809	0.006 ***	0.624	1.602	-0.136	-1.442	0.151	0.624	1.602
الملكية المؤسسية	0.257	2.615	*0.010 *	0.313	3.191	-0.273	-2.434	0.016 **	0.313	3.191	-0.240	-1.805	*0.073	0.313	3.191
تداول أسهم الشركة من	0.043	0.634	0.527	0.647	1.545	-0.463	-5.934	0.000 ***	0.647	1.545	-0.147	-1.589	0.114	0.647	1.545

المتغيرات المستقلة	جودة الاستحقاقات					الفترة التنبؤية للأرباح					تمهيد الدخل				
	معاملات الانحدار	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الازدواج الخطي		معاملات الانحدار	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الازدواج الخطي		معاملات الانحدار	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الازدواج الخطي	
		قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)		قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)		قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)
خلال شهادات الإيداع الدولية															
جودة المراجعة الخارجية	0.141	2.298	*0.023 *	0.802	1.246	0.146	2.088	0.039 **	0.802	1.246	0.029	0.353	0.725	0.802	1.246
الاستحقاقات غير الاختيارية	-0.092	-1.525	0.129	0.834	1.199	-0.008	-0.117	0.907	0.834	1.199	0.005	0.061	0.951	0.834	1.199
التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة	-0.755	-12.321	*0.000 **	0.807	1.239	-0.076	-1.088	0.278	0.807	1.239	0.128	1.537	0.127	0.807	1.239
حجم الشركة	0.252	2.577	*0.011 *	0.317	3.150	0.223	1.999	0.047 **	0.317	3.150	-0.137	-1.034	0.303	0.317	3.150
نسبة المديونية	-0.261	-3.528	*0.001 **	0.554	1.805	-0.018	-0.217	0.829	0.554	1.805	0.048	0.482	0.630	0.554	1.805

*** ذات دلالة معنوية عند ١%
** ذات دلالة معنوية عند ٥%
* ذات دلالة معنوية عند ١٠%.

	النموذج الأول (جودة الأرباح)	النموذج الثاني (القدرة التنبؤية للأرباح)	النموذج الثالث (تمهيد الدخل)
معامل التحديد (R^2)	0.558	0.425	0.188
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	0.506	0.358	0.094
قيمة (F) المحسوبة	10.821	6.336	1.993
دلالة اختبار (F)	0.000	0.00	0.015
نتيجة اختبار (Durbin-Watson)	1.764	0.442	0.486
عدد المشاهدات (N)	164	164	164

أكدت نتائج الجدول السابق رقم (٨) على وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لكل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) على جودة الاستحقاقات للشركة. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F بالنموذج المصحح والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جدا.

كذلك تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد ان قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بانحدار جودة الاستحقاقات على كل من الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة تعادل ٥٥.٨٠%، وهو يعني ان المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة) تفسر ٥٥.٨٠% من التباين في جودة الاستحقاقات.

وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل اي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين جودة الاستحقاقات للشركة وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة: نجد وجود تأثير معنوي موجب لربحية السهم على جودة الاستحقاقات عند مستوي معنوية ١%، وهذا يعني ان ربحية السهم تساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة الاستحقاقات، بينما كان للقيمة الدفترية للسهم تأثير معنوي سالب على جودة الاستحقاقات عند مستوي معنوية ٥%، مما يشير للتأثير العكسي للقيمة الدفترية للسهم على جودة الاستحقاقات، في حين لم يكن لكل من استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة تأثير معنوي على جودة الاستحقاقات، بينما كان لمتغير استقلالية رئيس مجلس الإدارة تأثير معنوي سالب على جودة الاستحقاقات وهو ما يتنافى مع القواعد والتعليمات الخاصة بحوكمة الشركات والتي تنص على فصل هاتين المنصبين وهو ما ينعكس سلباً على مصالح المساهمين، بينما كان لمتغير أعضاء ذوو الخبرة تأثير معنوي موجب على جودة الاستحقاقات عند مستوي معنوية ١٠% وهو ما يتماشى مع القواعد والتعليمات الخاصة

بحوكمة الشركات والتي تنص على ضرورة توافر أعضاء ذوو الخبرة في تشكيل مجلس الإدارة لما لهم من قيمة مضافة ممثلة في خبراتهم، في حين لم يكن لمتغيرات عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة أي تأثير معنوي على جودة الاستحقاقات، بينما كان لمتغير الملكية الداخلية للمديرين تأثير معنوي موجب على جودة الاستحقاقات عند مستوي معنوية ١%، وهذه النتيجة تربط بين مصالح المديرين ومصالح المساهمين، فكلما تزايدت هذه النسبة كلما كان له اثر إيجابي على جودة الأرباح، كذلك كان لمتغير الملكية المؤسسية تأثير معنوي موجب على جودة الاستحقاقات لكن عند مستوي معنوية ٥%، وهذا يمثل عامل جذب للاستثمارات المؤسسية في الشركات وثقتها في هذه المؤسسات مما ينعكس ايجابياً على جودة الاستحقاقات، بينما لم يكن لمتغير تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية أي تأثير معنوي على جودة الاستحقاقات، في حين كان لمتغير جودة المراجعة الخارجية تأثير معنوي موجب على جودة الاستحقاقات عند مستوي معنوية ٥%، وهو ما يدل على كلما زاد اعتماد الشركة على اكبر خمسة مكاتب مراجعة كلما انعكس هذا بشكل إيجابي على جودة استحقاقاتها.

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة: فلم يكن لمتغير الاستحقاقات غير الاختيارية أي تأثير معنوي على جودة الاستحقاقات، بينما كانا لمتغيرا التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة ونسبة المديونية تأثير معنوي سالب على جودة الاستحقاقات عند مستوي معنوية ١%، في حين كان تأثير متغير حجم الشركة معنوي موجب على جودة الاستحقاقات عند مستوي معنوية ٥%.

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار ايضاً عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة)، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين منخفضة (أكبر قيمة ٣.١٩١ لمتغير الملكية المؤسسية) أي اقل من ١٠.

٩-٦-١-٢ الفرض الفرعي الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين استمرارية الأرباح.

تم استبعاد هذا الفرض نظراً لوجود علاقة ارتباط قوية (٠.٩٢) بين أداء الشركة واستمرارية الأرباح، كما تم توضيحها في الجدول رقم (٦).

٩-٦-١-٣ الفرض الفرعي الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين القدرة التنبؤية للأرباح.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (MANOVA) وكانت النتائج كما ظهرت في الجدول رقم (٨):

أكدت نتائج الجدول السابق رقم (٨) على وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لكل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) على القدرة التنبؤية للأرباح. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جدا.

كذلك تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد ان قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بانحدار القدرة التنبؤية للأرباح على كل من الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة تعادل ٤٢.٥٠% وهو يعني ان المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة) تفسر ٤٢.٥٠% من التباين الموجود في القدرة التنبؤية للأرباح.

وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل اي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين القدرة التنبؤية للأرباح وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة: نجد عدم وجود تأثير معنوي لكل من الملاءمة القيمية ممثلة في ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وحوكمة الشركات ممثلة في استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية رئيس مجلس الإدارة على القدرة التنبؤية للأرباح، بينما كان لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة تأثير معنوي موجب على القدرة التنبؤية للأرباح عند مستوي معنوية ١%، وهو ما يتماشى مع القواعد والتعليمات الخاصة بحوكمة الشركات حيث ان وجود هذا النوع من الأعضاء يكون له أثر إيجابي على جودة الأرباح، بينما لم يكن لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة أي تأثير معنوي على القدرة التنبؤية للأرباح، في حين كان لمتغير حجم لجنة المراجعة تأثير معنوي موجب على القدرة التنبؤية للأرباح عند مستوي معنوية ١% حيث كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة كلما زادت معه دقة القرارات وانعكس هذا على جودة الأرباح بشكل إيجابي كذلك كان لعدد اجتماعات لجنة المراجعة تأثير معنوي موجب على القدرة التنبؤية للأرباح عند مستوي معنوية ١% حيث ان

الغرض من هذه الاجتماعات هو متابعة أداء الشركة أولاً بأول ومن ثم اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة جودة الأرباح، في حين كان لمتغير الملكية الداخلية للمديرين تأثير معنوي سالب على القدرة التنبؤية للأرباح عند مستوي معنوية ١%، وهو ما يظهر حجم التعارض والتضارب بين مصالح المديرين ومصالح المساهمين الامر الذي ينعكس سلباً على جودة الأرباح، نفس الحال كان في حالة الملكية المؤسسية حيث كان تأثيرها معنوي سالب على القدرة التنبؤية للأرباح لكن مستوي معنوية ٥%، كذلك الحال بالنسبة لمتغير تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية حيث كان تأثيره معنوي سالب على القدرة التنبؤية للأرباح عند مستوي معنوية ١% مما يوضح الأثر العكسي لرأس المال الأجنبي على القدرة التنبؤية للأرباح، بينما كان لمتغير جودة المراجعة الخارجية تأثير معنوي موجب على القدرة التنبؤية للأرباح عند مستوي معنوية ٥% وهو ما يدل على كلما زاد اعتماد الشركة على اكبر خمسة مكاتب مراجعة كلما انعكس هذا بشكل إيجابي على قدرتها الأرباح التنبؤية.

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة: لم يكونا لمتغيرا الاستحقاقات غير الاختيارية والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة أي تأثير معنوي على القدرة التنبؤية للأرباح، بينما كان لمتغير حجم الشركة تأثير معنوي موجب على القدرة التنبؤية للأرباح عند مستوي معنوية ٥%، في حين كان لمتغير نسبة المديونية تأثير معنوي سالب على القدرة التنبؤية للأرباح.

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار ايضاً عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة)، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين منخفضة (أكبر قيمة ٣.١٩١ لمتغير الملكية المؤسسية) أي اقل من ١٠.

٩-٦-١-٤ الفرض الفرعي الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين تمهيد الدخل.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (MANOVA) وكانت النتائج كما ظهرت في الجدول رقم (٨):

أكدت نتائج الجدول السابق رقم (٨) على عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لكل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) على تمهيد الدخل. حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة غير إحصائية عند مستوى معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي وليس ذا دلالة.

كذلك تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد ان قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بانحدار تمهيد الدخل على كل من الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة تعاد ١٨.٨٠% وهو يعني ان المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة) تفسر ١٨.٨٠% من التباين الموجود في تمهيد الدخل.

وبناءً على النتائج السابقة نقبل الفرض العدمي ونرفض البديل اي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين تمهيد الدخل وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة: نجد وجود تأثير معنوي سالب لمتغير ربحية السهم على تمهيد الدخل عند مستوي معنوية ١%، وهو ما يدل على التأثير السلبي لربحية السهم على تهميد الدخل، في حين لم يكن لمتغير القيمة الدفترية للسهم أي تأثير معنوي على تمهيد الدخل، بينما لم يكن لمتغيرات حوكمة الشركات تأثير معنوي على تمهيد الدخل باستثناء المتغيرات الثلاث التالية: استقلالية مجلس الإدارة حيث كان تأثيره معنوي سالب على تمهيد الدخل عند مستوي معنوية ٥% وهو ما يتنافى مع الغرض من وجود أعضاء غير تنفيذيين في تشكيل مجلس الإدارة، بينما كان تأثير عدد اجتماعات مجلس الإدارة معنوي موجب على تمهيد الدخل عند مستوي معنوية ١٠% وهو ما يضفي القيمة على الغرض من هذه الاجتماعات الا وهو تحسين جودة أرباح الشركات، في حين كان تأثير الملكية المؤسسية معنوي سالب على تمهيد الدخل عند مستوي معنوية ١٠% وهو ما يظهر حجم التعارض والتضارب بين مصالح المديرين ومصالح المساهمين الامر الذي ينعكس سلباً على تمهيد الدخل.

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة: لم يكن لها أي تأثير معنوي على تمهيد الدخل.

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار ايضاً عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة)، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين منخفضة (أكبر قيمة ٣.١٩١ لمتغير الملكية المؤسسية) أي اقل من ١٠.

٩-٦-٢ الفرض الرئيسي الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS والقدرة التفسيرية لأداء المحل المالي.

لدراسة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (MANOVA) وكانت النتائج كما في الجدول التالي رقم (٩):

جدول ٩: تحليل الانحدار لتأثير معايير IFRS

(الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات)

على القدرة التفسيرية لأداء المحل المالي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	القدرة التفسيرية لأداء المحل المالي (دقة تنبؤات المحللين)			
		معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الازدواج الخطي	
		قيمة (t)	مستوي المعنوية (Sig)	فترة السماح Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)		-3.676	0.000		
ربحية السهم	0.043	0.436	0.663	0.502	1.993
القيمة الدفترية للسهم	0.077	0.784	0.434	0.516	1.939
استقلالية مجلس الإدارة	-0.041	-0.481	0.631	0.699	1.430
حجم مجلس الإدارة	0.001	0.013	0.989	0.420	2.381
استقلالية رئيس مجلس الإدارة	-0.012	-0.146	0.884	0.691	1.448
أعضاء ذوو الخبرة	0.033	0.349	0.728	0.547	1.827
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	-0.029	-0.307	0.759	0.569	1.756
حجم لجنة المراجعة	0.043	0.489	0.626	0.645	1.550
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	0.011	0.109	0.914	0.497	2.012
الملكية الداخلية للمديرين	-0.063	-0.711	0.478	0.624	1.602
الملكية المؤسسية	0.015	0.120	0.905	0.313	3.191
تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية	-0.155	-1.769	*0.079	0.647	1.545
جودة المراجعة الخارجية	-0.235	-2.984	***0.003	0.802	1.246
الاستحقاقات غير الاختيارية	-0.053	-0.690	0.491	0.834	1.199

التدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة	0.058	0.737	0.462	0.807	1.239
حجم الشركة	0.400	3.195	***0.002	0.317	3.150
نسبة المديونية	0.212	2.235	**0.027	0.554	1.805
***** ذات دلالة معنوية عند ١%.** **** ذات دلالة معنوية عند ٥%.** *** ذات دلالة معنوية عند ١٠%.**					
معامل التحديد (R^2)	0.273				
معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)	0.189				
قيمة (F) المحسوبة	3.228				
دلالة اختبار (F)	0.000				
نتيجة اختبار Durbin-) (Watson	1.037				
عدد المشاهدات (N)	164				

أكدت نتائج الجدول السابق رقم (٩) على وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لكل من معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) على القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين). حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جدا.

كذلك تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد ان قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بانحدار القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين) على كل من الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة تعادل ٢٧.٣٠% وهو يعني ان المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة) تفسر ٢٧.٣٠% من التباين الموجود في القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين).

وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل اي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وبين القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين) وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، نجد عدم وجود تأثير معنوي لكل من الملاءمة القيمية ممثلة في ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وكذلك جميع متغيرات حوكمة الشركات باستثناء متغيرا تداول أسهم الشركة من خلال شهادات الإيداع الدولية حيث كان تأثيره معنوي سالب على القدرة التفسيرية

لأداء المحلل المالي عند مستوي معنوية ١٠% مما يوضح الأثر العكسي لرأس المال الأجنبي على القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي، وجودة المراجعة الخارجية حيث كان تأثيره معنوي سالب على القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين) عند مستوي معنوية ١% الامر الذي يدل على ان الاعتماد على أكبر خمسة مكاتب مراجعة من شأنه ان يؤثر سلباً على القدرة التفسيرية للمحل المالي.

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، لم يكونا لمتغيرا الاستحقاقات غير الاختيارية، والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة السابقة أي تأثير معنوي على القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين)، في حين كان لمتغير حجم الشركة تأثير معنوي موجب على القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين) عند مستوي معنوية ١%، كذلك الحال بالنسبة لمتغير نسبة المديونية حيث كان تأثيره معنوي موجب على القدرة التفسيرية لأداء المحلل المالي (دقة تنبؤات المحللين) ولكن عند مستوي معنوية ٥%.

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار ايضاً عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية (الخصائص النوعية للمعلومات ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات، والمتغيرات الضابطة)، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين منخفضة (أكبر قيمة ٣.١٩١ لمتغير الملكية المؤسسية) أي اقل من ١٠.

٩-٧ ملخص لنتائج اختبار فرضيات الدراسة

يوضح الجدول التالي رقم (١٠) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

جدول ١٠: ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

م	الفرضية	نتيجة اختبار الفرضية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS وجودة الأرباح.		
١	لا توجد علاقة بين معايير **IFRS** (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وجودة الاستحقاقات.	رفض الفرضية
٢	لا توجد علاقة بين معايير **IFRS** (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) واستمرارية الأرباح.	تم استبعاد الفرضية نظراً لوجود ارتباط قوي بين أداء الشركة وبين استمرارية الأرباح
٣	لا توجد علاقة بين معايير **IFRS** (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) والقدرة التنبؤية.	رفض الفرضية
٤	لا توجد علاقة بين معايير **IFRS** (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) وتمهيد الدخل.	قبول الفرضية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير IFRS (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) والقدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين.		

م	الفرضية	نتيجة اختبار الفرضية
٥	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير **IFRS** (ممثلة في الملاءمة القيمية وحوكمة الشركات) والقدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين.	رفض الفرضية

يتضح من الجدول السابق رقم (١٠) انه تم رفض ثلاث فرضيات، في حين تم استبعاد فرضية واحدة فقط، بينما تم قبول فرضية واحدة فقط من فرضيات الدراسة والتي صيغت جميعها بصيغة العدم.

١٠- نتائج وتوصيات الدراسة والتوجهات المستقبلية

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

١٠-١ نتائج الدراسة

بعد استعراض وتحليل الدراسة التطبيقية، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- ان تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS في البيئة المصرية له تأثير إيجابي على جودة الأرباح من خلال التأثير الإيجابي على جودة الاستحقاقات وقياسها وفقاً لنموذج Jones المعدل، وقياس استمرارية الأرباح وفقاً لمعادلات اعتمدت على صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية للشركة a في الفترة t، وقد تم اخذ أخطاء الانحدار في الاعتبار، وقد أظهرت النتائج اقتراب القيم من الواحد الصحيح مما يدل على ارتفاع جودة الأرباح في حالة الاعتماد على معايير IFRS عند اعداد القوائم المالية كبديل عن معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP، كذلك تم اخذ القدرة التنبؤية للأرباح ضمن مقاييس جودة الأرباح وقياسها عند القيم الصغرى للانحراف المعياري، في حين لم يكن لمعايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS تأثير معنوي على تمهيد الدخل و بينما كان لها تأثير معنوي على القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين (دقة تنبؤات المحللين).

- استندت الدراسة في القياس الكمي لمعايير IFRS على كل من:

* الخصائص النوعية للمعلومات: وقد تم التركيز على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية وتم قياسها عن طريق ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم.

* حوكمة الشركات: واعتمد الباحث على مؤشر سمعان، ٢٠١٥ عند قياسها، واخذ في الاعتبار آليات الحوكمة ومدي تأثيرها في جودة الأرباح، مما يؤدي إلى خفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام اختبار ديربن واتسون، والذي يهتم بدراسة بقياس استقلال الأخطاء عن بعضها البعض، وقد توصل إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج واقترابها من القيمة ٢ من إجمالي الاستحقاقات حتى القدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين، وهو ما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة حيث كانت أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (٣.١٩١) من نصيب متغير الملكية المؤسسية وهو اقل ١٠.

- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية نتائج اختبار الفروض والتي تركزت في الفرض الرئيسي الأول والقائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS وجودة الأرباح، ويتفرع منه اربعة فروض فرعية، فقد تم قبول الفرض البديل للفرض الفرعي الأول والذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معايير IFRS وجودة الاستحقاقات، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F بالنموذج المصحح والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جدا. بينما تم استبعاد الفرض الفرعي الثاني نظراً لوجود ارتباط موجب قوي بين أداء الشركة كمتغير ضابط وبين استمرارية الأرباح كمتغير تابع. بينما تم قبول الفرض البديل للفرض الفرعي الثالث والذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS والقدرة التنبؤية للأرباح، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F بالنموذج المصحح والتي جاءت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جدا. بينما تم قبول الفرض العدمي للفرض الفرعي الرابع والذي ينص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS وتمهيد الدخل، حيث أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة غير إحصائية عند مستوى معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير غير معنوي وليس ذا دلالة، وهو ما ادي إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل ان معايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS في البيئة المصرية يحتاج إلى حوكمة الشركات والملاءمة القيمية عند قياس جودة الأرباح (عدا تمهيد الدخل)، وهذا يعني ان تطبيق معايير IFRS سوف يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح (عدا تمهيد الدخل)، ومن ثم فان هناك الزامية نحو التبني لتلك المعايير والتي تمثل تحدياً لإدارة الأرباح الصورية من خلال عدم المرونة المحاسبية والاختيار من بين السياسات البديلة والتي تمثل تلاعب في الأرباح عن طريق مجلس الإدارة، كما ان حوكمة الشركات تمثل دعم نحو تطبيق معايير IFRS بما يؤدي إلى خفض الممارسات غير المشروعة ومن ثم زيادة نطاق الإفصاح الشامل والسردي، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة ابطاء التقارير ومراعاة السلوك الأخلاقي لإدارة الأرباح.
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية ان اعتماد على معايير التقارير المالية الدولية IFRS على خاصية القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية مع آليات ومبادئ حوكمة الشركات سيمكن من دقة التوقعات لأداء المحللين الماليين، وقد أكد على ذلك ما ورد في اختبار F والتي جاءت دالة احصائياً عند مستوي معنوية ١% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جدا، مما يؤكد على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بانه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير IFRS والقدرة التفسيرية لأداء المحللين الماليين (دقة تنبؤات المحللين).

١٠-٢ توصيات الدراسة

في ضوء ما انتهي اليه البحث بشقيه النظري والتطبيقي وفي ضوء حدوده، تُوصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة التبني الالزامي لمعايير IFRS في البيئة المصرية واجراء تعديلات بما يتوافق والتشريعات ذات الصلة.
- ضرورة الاستناد على آليات حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومات (القيمة الملائمة) لتساعد معايير IFRS في الحد من الممارسات غير المشروعة لإدارة الأرباح والحفاظ على جودة المعلومات المحاسبية وحقوق المساهمين.
- ضرورة اهتمام الشركات والبنوك ومنظمات الاعمال بالتخلي عن الاتجاه التقليدي لمعايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP واحلالها بمعايير اعداد التقارير المالية الدولية IFRS لانعكاسها على جودة الأرباح والاستحقاقات الاختيارية/غير الاختيارية وإدارة تمهيد الدخل.
- يُوصي الباحث بتطبيق معايير IFRS، حيث انها تساعد في زيادة نطاق الإفصاح الشامل والسردي وهو ما ينعكس على جودة التقارير المالية ومن ثم تحسين دقة التوقعات لأداء المحللين الماليين وكفاءة الأسواق المالية وتعزيز الفرص الاستثمارية.

١٠-٣ التوجهات المستقبلية

على ضوء نتائج الدراسة التجريبية وما تلاها من توصيات، تسعى الدراسة لطرح مجموعة من الأفكار والتوجهات البحثية المستقبلية التالية:

- دور معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الحد من ظاهرة ابطاء التقارير "ادلة مستوحاة من البورصة المصرية".
- دور معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على أسعار الأسهم "دراسة امبريقية".
- قياس أثر معايير IFRS في تحسين جودة التقارير المالية للبنوك التجارية والحكم على الملاءة المالية.
- قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمعايير IFRS في تجويد المعلومات المحاسبية لخدمة القرار الاستثماري.

المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، محمد زيدان، (٢٠٠٦)، "السلوك الأخلاقي عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال ـ دراسة اختبارية" ***مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية***، السنة الثامنة عشر، العدد الأول والثاني، يناير . ابريل، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

أبو العز، محمد السعيد، (٢٠١٣)، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الطبعة الثانية، بدون ناشر.

الباز، ماجد مصطفى علي (٢٠١٢)، جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات" ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية في مصر***، المجلد (٣)، العدد (١).

الهلالي، أسامة أحمد جمال، (٢٠١٨)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRS** وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال، دراسة تحليلية وميدانية. https://www.researchgate.netPublication/332329289

الوقائع المصرية العدد ٨١ في ٧ ابريل ٢٠١٩ قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ الصادر من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

حسين، علاء علي أحمد، (٢٠١٥)، "قياس وتفسير العلاقة بين الممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات للشركات المتداولة اسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية " دراسة تطبيقية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، المجلد (١٩)، العدد (١) كلية التجارة، جامعة عين شمس.

حسين، محمد إبراهيم محمد، (٢٠١٣)، "قياس وتحليل تأثر التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية، دراسة تطبيقية، ***رسالة دكتوراه*** ـ كلية التجارة، جامعة عين شمس (غير منشورة).

خليل، عبد الفتاح أحمد، (٢٠٠١)، "قياس القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وفقاً الاستحقاق والتدفقات النقدية وانعكاساتها على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية "، ***مجلة التجارة والتمويل***، العدد (١)، كلية التجارة، جامعة طنطا.

ريشو، بديع الدين، (٢٠١٢)، جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصري، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، العدد الأول.

سرور، عاصم احمد، (٢٠١٥)، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (**IAS–IFRS**) في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية "دراسة تحليلية"، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني.

سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، (٢٠١٥)، "أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة ودقة وتشتت تنبؤات المحللين الماليين للأرباح والتدفقات النقدية " دراسة تجريبية، ***رسالة دكتوراه غير منشورة*** . كلية التجارة . جامعة الزقازيق.

عبد الحميد، أحمد أشرف، (٢٠٠٧)، خصائص الشركات واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٣١)، العدد (٢).

عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٧)، "إطار مقترح لتحقيق موضوعية، تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح، دراسة ميدانية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، المجلد ١١، العدد (٢)، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

عفيفي، هلال عبدالفتاح، (٢٠١١)، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح "دراسة اختيارية في البيئة المصرية"، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

مصطفي، سليمان محمد النجار، امين، سامح محمد، (٢٠١٨)، أثر التوافق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الاسواق الناشئة (دراسة ميدانية). http://www.at.asu.journals.ekb.eg/article–36864–b5223

يونس، حسن (٢٠١١)، "العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية وموقف الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، دراسة مرتقبة، ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التجارة، جامعة حلوان.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abaoub, E., & Nouri, Y. (2015). Earnings management and analyst coverage changes around IFRS implementation: Evidence from France. ***The International Journal of Business and Finance Research***, 9(3), 83-94.

Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B., & Alexander, D. (2010). Ownership structure and earnings management in emerging markets: The case of Jordan. ***International Research Journal of Finance and Economics***, 38(1), 28-47.

Asthana, S. (2014). Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA. ***Journal of Financial Reporting and Accounting***.

Ball, R., Kothari, S. P., & Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. ***Journal of accounting and economics***, 29(1), 1-51.

Bandyopadhyay, S. P., Chen, C., Huang, A. G., & Jha, R. (2009). Accounting conservatism and the temporal trends in current earnings' ability to predict future cash flows versus future earnings: Evidence on the trade-off between relevance and reliability. ***Contemporary Accounting Research***, Forthcoming.

Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. ***Journal of accounting research***, 46(3), 467-498.

Capkun, V., Collins, D., & Jeanjean, T. (2016). The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): A closer look at competing explanations. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 35(4), 352-394.

Capkun, V., Collins, D., & Jeanjean, T. (2016). The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): A closer look at competing explanations. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 35(4), 352-394.

Chan, K., Chan, L. K., Jegadeesh, N., & Lakonishok, J. (2001). Earnings quality and stock returns (No. w8308). ***National bureau of economic research***.

Cussatt, M., Huang, L., & Pollard, T. J. (2018). Accounting quality under US GAAP versus IFRS: The case of Germany. ***Journal of International Accounting Research***, 17(3), 21-41.

Elbannan, M. A. (2011). Accounting and stock market effects of international accounting standards adoption in an emerging economy. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 36(2), 207-245.

Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., & Schipper, K. (2004). Costs of Equity and Earnings Attributes, ***the Accounting Review***, vol. 79.

Santi, M., K Ghani, E., & Puspitasari, E. (2017). Analysis of unconditional conservatism and earnings quality of financial reporting practices in Indonesia upon IFRS covergence. ***Management & Accounting Review (MAR)***, 16(1), 75-88.

Gupta, A. K., & Pandey, A. K. (2019). Review on convergence of Indian accounting standards with IFRS by Indian companyes. ***ACADE-MICIA: An International Multidisciplinary Research Jou-rnal***, 9(2), 38-41.

Houqe, M. N., van Zijl, T., Dunstan, K., & Karim, A. W. (2012). The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world. ***The International journal of accounting***, 47(3), 333-355.

Hutira, S. (2016). Determinants of analyst forecasting accuracy. " Joseph Wharton Scholars. ***Available at http://repository.upenn.edu/j-oseph_wharton_scholars/15/***

Irani, R. M., & Oesch, D. (2016). Analyst coverage and real earnings management: Quasi-experimental evidence. ***Journal of Financial and Quantitative Analysis***, 51(2), 589-627.

Islam, M. Z., Islam, M. N., Bhattacharjee, S., & Islam, A. K. M. Z. (2010). Agency problem and the role of audit committee: Implications for corporate sector in Bangladesh. ***International journal of Economics and Finance***, 2(3), 177-188.

Jiang, H., Habib, A., & Hu, B. (2011). Ownership concentration, voluntary disclosures, and information asymmetry in New Zealand. ***The British Accounting Review***, 43(1), 39-53.

Jiao, T., Koning, M., Mertens, G., & Roosenboom, P. (2012). Mandatory IFRS adoption and its impact on analysts' forecasts. ***International review of financial analysis***, 21, 56-63.

Kighir, A., Omar, N., & Mohamed, N. (2014). Earnings Management Detection Modeling: A Methodological. ***World***, 4(1).

Kim, D., & Qi, Y. (2010). Accruals quality, stock returns, and macroeconomic conditions. ***The Accounting Review***, 85(3), 937-978.

Krishnan, G. V., & Zhang, J. (2019). Does mandatory adoption of IFRS enhance earnings quality? Evidence from closer to home. ***The International Journal of Accounting***, 54(01), 1950003.

Kothari, S. P., A Gleone., & C. E Wasley. (2005). Performance matched.

Liu, C., Yao, L. J., Hu, N., & Liu, L. (2011). The impact of IFRS on accounting quality in a regulated market: ***An empirical study of China***. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 26(4), 659-676.

Lopes, C., Cerqueira, A., & Brandão, E. (2010). Impact of IFRS adoption on accounting quality in European firms. ***Journal of modern accounting and auditing***, 6(9), 20.

Miranda, K. F., Machado, M. A., & Macedo, L. A. (2018). INVESTOR SENTIMENT AND EARNINGS MANAGEMENT: DOES ANALYSTS'MONITORING MATTER?. ***RAM. Revista de Administração Mackenzie***, 19(4).

Mongrut, S., & Winkelried, D. (2019). Unintended effects of IFRS adoption on earnings management: The case of Latin America. ***Emerging Markets Review***, 38, 377-388.

Nakashima, M., & Ziebart, D. A. (2015). Did Japanese-SOX have an impact on earnings management and earnings quality?. ***Managerial Auditing Journal***.

Oladele, P. O., Alade, M. E., Oladele, R., Yakibi, A. A., & Ajayi, O. (2018). Value relevance of IFRS based accounting information: Nigerian stockbrokers' perception. ***African Journal of Business and Economic Research***, 13(3), 73-93.

Oliveira, T. E., & Coelho, A. C. (2018). Market-Oriented Accounting Standard and Analysts' Performance: Evidence from Brazil. BBR. ***Brazilian Business Review***, 15(3), 226-245.

Outa, E. R. (2013). IFRS adoption around the world: has it worked?. ***Journal of Corporate Accounting & Finance***, 24(6), 35-43.

Petaibanlue, J., Walker, M., & Lee, E. (2015). When did analyst forecast accuracy benefit from increased cross-border comparability following IFRS adoption in the EU?. ***International Review of Financial Analysis***, 42, 278-291.

Raharjo, D. T., & Monica, R. (2018). The Accounting Conservatism of the Adoption of IFRS in Indonesia. Acc. ***Fin. Review***, 3(4), 93-104.

Salehi, H., Rezaie, H., & Ansari, F. (2014). Corporate governance and information asymmetry. ***Management Science Letters***, 4(8), 1829-1836.

Saona, P., Muro, L., & San Martín, P. (2018, June). Board of Director Gender Diversity and Its Impact on Earnings Management: An Empirical Analysis for Selected European Firms. ***In 31st Australasian Finance and Banking Conference***.

Setiawan, D., Taib, F. M., Phua, L. K., & Chee, H. K. (2019). IFRS AND EARNINGS MANAGEMENT IN INDONESIA: THE EFFECT OF INDEPENDENT COMMISSIONERS. ***International Journal of Business & Society***, 20(1).

Shroff, N. (2015). Real effects of financial reporting quality and credibility: Evidence from the PCAOB regulatory regime. ***Available at SSRN***.

Singleton-Green, B. (2015). The effects of mandatory IFRS adoption in the EU: ***A review of empirical research***. Information for Better Markets, Forthcoming.

Sivaramakrishnan, S., & Yu, S. C. (2008, April). On the association between corporate governance and earnings quality. ***AAA***.

Sosnowski, T. (2018). Earnings management in the private equity divestment process on Warsaw Stock Exchange. Equilibrium. ***Quarterly Journal of Economics and Economic Policy***, 13(4), 689-705.

Swastika, D. L. T. (2013). Corporate governance, firm size, and earning management: Evidence in Indonesia stock exchange. ***Journal of Business and Management***, 10(4), 77-82.

Tangjitprom, N. (2013). The role of corporate governance in reducing the negative effect of earnings management. ***International Journal of Economics and Finance***, 5(3).

Taylor, S. M. (2006). The Impact of the Cadbury Committee Recommendations on Analysts' Earnings Forecasts: UK Evidence. ***Available at SSRN 942042***.

Vo, D. H., & Nguyen, T. M. (2014). The impact of corporate governance on firm performance: Empirical study in Vietnam. ***International Journal of Economics and Finance***, 6(6), 1-13.

Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. ***Accounting horizons***, 17(3), 207-221.

Wijayana, S., & Gray, S. J. (2019). Institutional factors and earnings management in the Asia-Pacific: Is IFRS adoption making a difference?. ***Management International Review***, 59(2), 307-334.

Xu, B., Li, K., & Zhang, W. (2013). Empirical Research of the Relevance among Analysts Coverage, Institutional Environment and Earnings Management. ***In The 19th International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management*** (pp. 95-102). Springer, Berlin, Heidelberg.

Young, A. (2014). How do analysts monitor managers? ***Available at SSRN***.

Zahid, R. A., & Simga-Mugan, C. (2019). An Analysis of IFRS and SME-IFRS Adoption Determinants: A Worldwide Study. ***Emerging Markets Finance and Trade***, 55(2), 391-408.